الجمهـــورية التونـــسية

مشروع قانـون
المالـية 2022

التقرير حول نشـــاط الصنـاديق الخـاصة

ملحق 10

الفهرس

ملخّص تنفيذي 5

تقديم عام 13

تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة 2018 - 2022 21

I. النتائج المسجّلة خلال الفترة 2018 - 2020 21

II. النتائج المنتظرة لسنة 2021 74

III. تقديرات سنة 2022 79

IV. أداء الصناديق الخاصة والأنشطة والتدخلات لسنة 2022 86

الملاحق :

ملحق 1: التوزيع الجهوي للامتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية 123

ملحق 2 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى 124

ملحق 3 : التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري 125

ملحق 4 : التوزيع الجهوي لتدخلات الحساب المركزي للتنمية الفلاحية 126

ملحق 5 : التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون 127

ملحق 6 : بطاقة تعريف الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة 128

ملخّص تنفيذي

النتائج المسجّلة خلال الفترة 2018 - 2020

الوحدة: ألف دينار

	2018 محيّن (*)	2019 محيّن (*)	2020
الموارد	968 637	1 244 715	1 262 034
النفقات	264 970	424 720	466 697

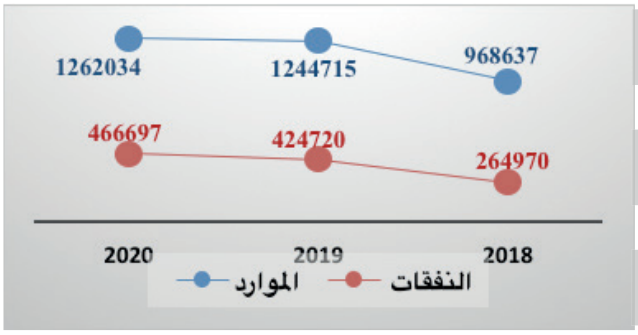

(*) تمّ تحيين أرقام سنتي 2018 و2019 تبعا لتحيين أرقام صندوق تغطية مخاطر الصرف على ضوء تقارير مراقب الحسابات ولإدراج متابعة لتصفية تعهدات صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية.

تطوّرت موارد الصناديق الخاصة خلال الفترة 2018 - 2020 ويرجع ذلك أساسا إلى أهمّية الفوائض المنقولة من سنة إلى أخرى والزيادة في تعبئة الموارد الذاتية. في حين أنّ منحة الدولة المحالة للصناديق الخاصة قد عرفت تراجعا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

كما تطوّرت نفقات الصناديق خلال نفس الفترة ويرجع ذلك إلى:

- أهمية الإمتيازات والتشجيعات المسندة للإستثمارات الخاصة في إطار القانون الجديد للإستثمار على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري،
- توسيع قائمة الأنشطة الاقتصادية والترفيع في سقف كلفة المشاريع التي يمكنها الإنتفاع بإمتيازات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى،
- صرف مبالغ هامّة على موارد الصندوق الوطني للضمان بعنوان ضمان القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص،
- التقدّم في تسوية جزء من متخلدات صندوق ضمان مخاطر الصرف تجاه البنوك والمؤسسات المالية،
- تقدّم صندوق ضمان المؤمن لهم في صرف التعويضات لفائدة المؤسسات المتضررة من الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018،
- شروع صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية سنة 2020 في صرف التعويضات لفائدة الفلاحين المتضرّرين من الجفاف.

التوزيع الجهوي لتدخلات الصناديق الخاصة لسنة 2020

تستأثر ولايات سيدي بوزيد والقيروان والقصرين وقفصة وصفاقس وسليانة بـ **52,9 %** من جملة تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون لسنة 2020.

أداء الصناديق الخاصة

صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

2020-2018

- عدد المؤسسات المحدثة: 515 مؤسسة
- حجم الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق: 110,187 م د
- عددالحملات التحسيسية المنجزة لفائدة الباعثين والهياكل الممولة للمشاريع: 662 حملة
- عدد الباعثين المنتفعين بعمليات تكوين: 2657 باعث
- عدد الباعثين المنتفعين بعمليات مرافقة: 945 باعث

صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى

2020-2018

- عدد المشاريع الممولة: 3483 مشروع
- عدد مواطن الشغل المحدثة: 6492 موطن شغل
- حجم الإستثمارات الممولة: 134,476 م د
- حجم الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق: 40,552 م د

الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

2020-2018

- عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق: 19462 منتفع
- عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق: 3571 منتفع
- مبالغ القروض الفلاحية المتخلى عنها من قبل الدولة: لا شئ

الحساب المركزي للتنمية الفلاحية

2020-2019

- عدد المشاريع المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق: 6322 مشروع
- عدد مشاريع التحويل الأولي المندمجة المنتفعة بالمنح: 11 مشروع
- عدد المنتفعين بالقروض العقارية المسندة على موارد الصندوق:285 منتفع

صندوق النهوض بقطاع الزيتون

2020-2019

- عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق: 967 منتفع

الصندوق الوطني للضمان

2020-2018

- حجم قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق: 138,782 م د
- حجم قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق: 464,666 م د
- عدد القروض الفلاحية المعاد جدولتها والمنتفعة بتكفل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها:2660 قرض فلاحي
- عدد القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق: 1570 قرض بنكي

صندوق تغطية مخاطر الصرف

2020

- مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق: 2862,131 م د
- عدد البنوك والمؤسسات المالية المنتفعة بتدخلات الصندوق: 18 مؤسسة
- مبلغ المتخلدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية: 197,973 م د

صندوق ضمان المؤمن لهم

منذ إحداث الصندوق إلى موفى 2020

- العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق:13936 مؤمن لهم
- نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤمن لهم: 51,7 %
- العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الإضطرابات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق: 695 مؤسسة
- نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضرّرة من الإضطرابات الشعبية: 97 %
- العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق: 112 مؤسسة
- نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضرّرة من الفيضانات: 94 %

صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوانح الطبيعية

2020-2019

- العدد الجملي للمكتتبين في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي: 1415 مكتتب
- المبلغ الجملي للإكتتابات: 1359 أد
- مساحة الأراضي المغطاة بالتأمين: 60027 هكتار

صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفنات من ذوي الدخل غير القار

2020-2018

- مبلغ الاعتمادات المحالة للصندوق من ميزانية الدولة: 20 م د
- تنظيم ندوة للتعريف ببرنامج الصندوق لدى البنوك والإدارات المعنية بدعم من البنك الدولي سنة 2018
- تكوين 3 إطارات من الشركة التونسية للضمان بالخارج بالتعاون مع البنك الدولي
- عقد إجتماعات ثنائية بين الشركة التونسية للضمان و4 بنوك التي أبدت إنخراطها في البرنامج سنة 2019
- تنظيم ملتقى موفى 2019 لدراسة المخاطر المحتملة من البرنامج
- الشروع في تطوير نظام معلوماتي خاص بالبرنامج سنة 2020

صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية

منذ إحداث الصندوق إلى موفى 2020

- المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان: 0,251 م د
- المبالغ المصروف بعنوان بقية الآليات: 57,125 م د
- العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان : 1 مؤسسة
- العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان بقية الآليات: 122 مؤسسة
- العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة: 2211 موطن شغل
- تمّ إيقاف العمل بتدخلات الصندوق في مارس 2019 في حين تتواصل عملية متابعة تصفية تعهداته

تطوّر موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2022

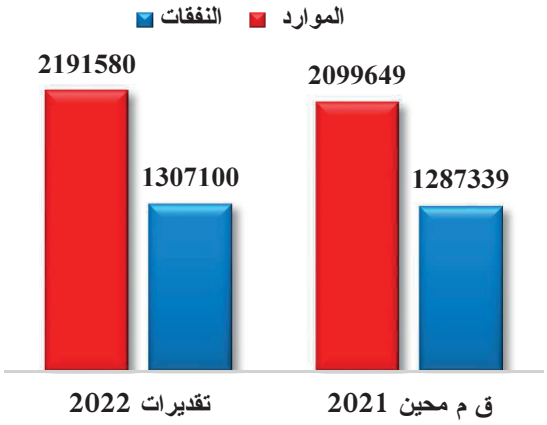

الوحدة: ألف دينار

	ق م محيّن 2021	تقديرات 2022	التطوّر
الموارد	2 099 649	2 191 580	% 4,4
النفقات	1 287 339	1 307 100	% 1,5

ينتظر أن تسجّل موارد الصناديق الخاصة لسنة 2022 تطوّرا بـ 4,4 % مقارنة بسنة 2021 يرجع أساسا إلى أهمية الفوائض المتوقع نقلها من تصرّف سنة 2021 إلى تّصرف سنة 2022 والترفيع في منحة الدولة المحالة لفائدتها فضلا عن توقّع زيادة في تعبئة الموارد الذاتية على إثر تحسين نسب الإستخلاصات للموارد الراجعة للصناديق وتطوير مردودية التوظيفات للموارد المتوفرة والبحث عن آليات جديدة لتدعيم الموارد الذاتية للصناديق الخاصة.

وبالتوازي، ستشهد نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2022 تطوّرا بـ 1,5 % مقارنة بسنة 2021 ستخصّص لـ:

- دعم موارد الجماعات المحلية لجعلها أكثر فعالية في تخطيط وتنفيذ مشاريعها الإستثمارية وفي توفير المرافق والخدمات الضرورية للمواطنين وللمؤسسات المنتصبة بها وكذلك لتحسين إيصال الخدمات والمرافق إلى المناطق المحرومة،

- التشجيع على بعث المشاريع الفردية والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وإستكمال تنفيذ برنامج إعادة هيكلة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية،

- التخفيف من حدّة الخسائر الناجمة عن الجوائح الطبيعية أو عن جائحة ‹كورونا› أو عن تقلبات سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية.

وبإعتبار دقّة الوضع وحرصا على المحافظة على التوازنات العامة للصناديق الخاصة على المدى المتوسط، سيتمّ العمل على ترشيد الإمتيازات المسندة إلى الإستثمارات الخاصة وتفادي إزدواجية الإنتفاع بالحوافز المسندة في إطار الصناديق الخاصة وعلى موارد أخرى. كما سيتمّ إضفاء أكثر نجاعة على تدخلات الصناديق المخصّصة لدفع الإستثمار الخاص من خلال إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة ومراقبة أنشطتها.

تقديرات موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2022

تقديم عام

يمرّ الاقتصاد التونسي منذ سنوات بمرحلة صعبة تتّسم بإرتفاع المديونية وضعف نسبة التنمية وتزايد الضغوطات على المالية العمومية. وقد إزدادت الأوضاع حدّة سنة 2020 في ظلّ جائحة كورونا التي ساهمت في الكشف بأكثر وضوح عن الإشكاليات الهيكلية التي يعاني منها الإقتصاد التونسي وعن الهشاشة الحادّة التي أصبحت عليها كل القطاعات والمنظومات الإقتصادية بدون إستثناء. وقد تواصلت الإنعكاسات المختلفة لهذه الأزمة سنة 2021.

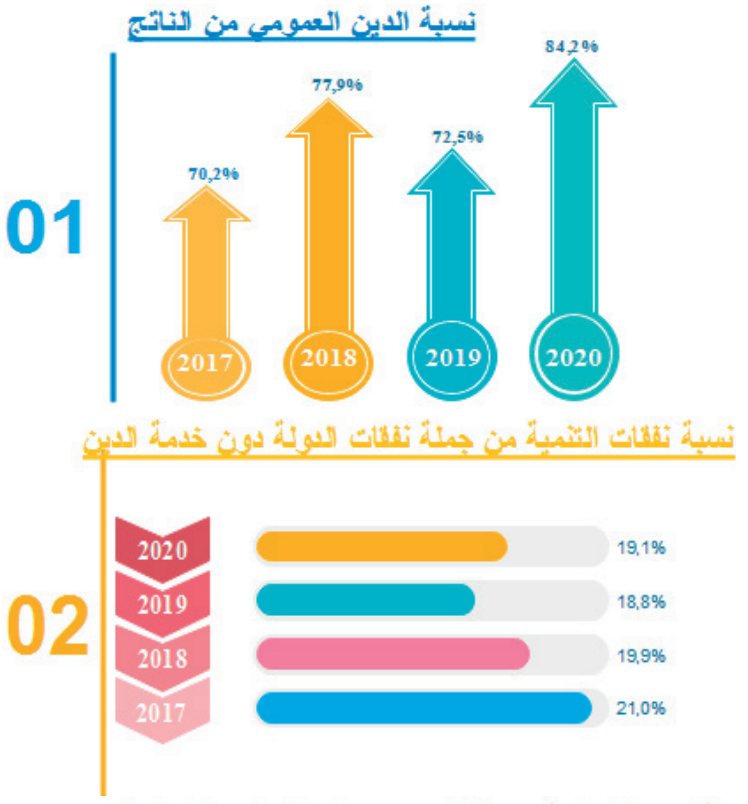

وفي ظلّ هذا الظرف الإقتصادي المتأزم، أصبح تنشيط الإقتصاد والمحافظة على ديمومة المؤسسات الإقتصادية وعلى القدرة الشرائية للفئات الهشّة والتقليص من البطالة ودفع التنمية المحلية والجهوية من أهمّ الرهانات التي ينبغي على السلطات التونسية كسبها حاليا.

وفي هذا الإطار، تلعب الصناديق الخاصة دورا هامّا في تحقيق الأهداف الاقتصادية والإجتماعية للدولة وفي معاضدة مجهودات التنمية والإستثمار. حيث أنّها تمثل أداة لتعبئة موارد متأتية أساسا من ميزانية الدولة ومن إسترجاع القروض المسندة للمستفيدين ومن أيّ مصادر أخرى. وتوظف هذه الموارد قصد تغطية تدخلات الدولة في قطاعات معيّنة أغلبها ذات طابع إستثماري. كما تمّ على مستوى آخر بمقتضى قانون المالية لسنة 2021 إحداث صندوق جديد لدعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية الذي يهدف إلى تعزيز تدخّل الدولة في مجال دعم التنمية المحلية والجهوية كأداة لدفع عجلة النموّ.

وقد عرّف الفصل 33 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019 الصناديق الخاصة كما يلي: «تحدث بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون

المالية التعديلي صناديق خاصة لتمويل تدخلات في قطاعات معينة. ويمكن أن تعهد مهمّة التصرّف في هذه الصناديق إلى مؤسسات أو هياكل مختصّة بمقتضى إتفاقيات تبرم مع الوزير المكلف بالمالية ورئيس الإدارة تحدّد بمقتضاها الأهداف المطلوب تحقيقها والمؤشرات التي تمكن من تقييم النتائج. كما يمكن أن ترصد لفائدتها إعتمادات من ميزانية الدولة وذلك بالإضافة إلى المبالغ التي يتمّ إسترجاعها من القروض المسندة أو مداخيل أخرى يمكن توظيفها لفائدتها. تنقح وتلغى هذه الصناديق بمقتضى قانون المالية للسنة أو قانون المالية التعديلي».

ويجب التمييز بين الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة التي تفتح وجوبا لدى أمين المال العام للبلاد التونسية من ناحية ولا يمكن إسناد إعتمادات من ميزانية الدولة لفائدتها من ناحية أخرى (أنظر الملحق عدد 6).

سيتناول هذا التقرير متابعة تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة 2018 - 2022. وتشمل قائمة الصناديق الخاصة 12 صندوق بإعتبار إدراج متابعة لصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية المحدث بقانون المالية لسنة 2021 وصندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية المحدث بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 والذي تمّ إيقاف العمل نهائيا بتدخلاته على إثر إحداث خط إعتماد بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 مفتوح لدى البنك المركزي التونسي وله نفس تدخلات الصندوق. لذا، سيقتصر التقرير على متابعة تقدّم تصفية تعهدات الصندوق المذكور.

وبالتالي، ستضمّ قائمة الصناديق الخاصة كلّ من:

- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى
- الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري
- الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)
- صندوق النهوض بقطاع الزيتون
- الصندوق الوطني للضمان
- صندوق تغطية مخاطر الصرف
- صندوق ضمان المؤمن لهم
- صندوق تعويض الاضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية
- صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار
- صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية
- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية

وتتدخّل هذه الصناديق قصد:

- تنشيط الإستثمار الخاص وتشجيع الإنتصاب بمناطق التنمية الجهوية وخلق مواطن الشغل من خلال مساعدة باعثي المشاريع على توفير التمويل الذاتي ومرافقتهم خلال مراحل إنجاز مشاريعهم،

- المحافظة على ديمومة الإستثمارات الخاصة وضمان إستقرار القطاعات الاقتصادية من خلال:

• تمويل آليات التغطية ضدّ المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية أو عن الأوضاع السياسية للبلاد أو عن تقلبات أسعار الصرف أو عن عجز المستثمرين عن سداد قروضهم تجاه المؤسسات المالية،

• تمويل برنامج إعادة هيكلة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية الذي يشمل عديد الآليات منها التشخيص والمرافقة والترفيع في رأس المال عن طريق قروض المساهمات أو عن طريق مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية وإسناد القروض (قروض إعادة الجدولة، قروض التمويل) ومنح ضمان للتمويلات المسندة في إطار برنامج إعادة الهيكلة،

- مساعدة الفئات الاجتماعية ذات الدخل غير القار على إقتناء أو بناء مسكن من خلال تمويل نظام ضمان القروض السكنية المسندة لفائدتهم،

- دعم التنمية المحلية والجهوية وتفعيل النظام اللامركزي من خلال تمويل الجماعات المحلية ومساعدتها على مجابهة الأعباء المحمولة عليها وتحقيق التضامن والحدّ من التفاوت بينها.

وقد إتّسم أداء الصناديق الخاصة خلال الستّة أشهر الأولى من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 بما يلي:

- تطوّر موارد الصناديق الخاصة من 872716 أد خلال السداسي الأول من سنة 2020 إلى 1410331 أد خلال نفس الفترة من سنة 2021 نتيجة:

• إرتفاع حجم الفوائض المنقولة من تصرّف سنة 2020 إلى تصرّف سنة 2021 والتي بلغت 801628 أد مقابل فوائض بـ 701043 أد منقولة من تصرّف سنة 2019 إلى تصرّف سنة 2020،

• الزيادة في تعبئة الموارد الذاتية بالإضافة إلى شروع صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية خلال السداسي الأول من سنة 2021 في تعبئة الموارد الراجعة له،

•أهمية منحة الدولة المحالة من ميزانية الدولة لفائدة هذه الصناديق خلال السداسي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 ويرجع ذلك إلى أهمية المنحة المسندة إلى صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية المحدث سنة 2021 بالإضافة إلى أنّ سنة 2020 تعتبر إستثنائية بالنظر إلى التدابير التي أقرتها الدولة لإحتواء فيروس «كورونا» خلال السداسي الأول من سنة 2020 من ذلك الحجر الصّحي الشامل وصدورالمرسوم عدد 13 بتاريخ 27 أفريل 2020 المتعلق بمراجعة الآجال الخاصة بإنجاز الإستثمار والإنتفاع بالحوافز،

- تطوّر نفقات الصناديق الخاصة من 151145 أد خلال السداسي الأول من سنة 2020 إلى 614062 أد خلال نفس الفترة من سنة 2021 نتيجة:

• تسديد صندوق ضمان المؤمن لهم لمبلغ أصل القرض الرقاعي لفائدة خزينة الدولة،

• تحويل مبالغ هامة لفائدة الجماعات المحلية على موارد صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية،

• تطوّر ملحوظ لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون.

وسيتواصل العمل خلال سنة 2022 على تحقيق الأهداف المرسومة للصناديق الخاصة ودعمها للإضطلاع بالتدخلات الموكولة لها مع المحافظة على التوازنات المالية للصناديق على المدى المتوسط.

وبالنظر إلى تواصل التأثيرات السلبية للأزمة الوبائية ‹كورونا› على مناخ الإستثمار والتنمية المحلية والجهوية وعلى قدرة الفئات من ذوي الدخل غير القار على بناء أو شراء مسكن، فإنّه سيكون للصناديق الخاصة دور محوري في:

- تعزيز دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية والجهوية،

- تنمية الإستثمار في القطاعات ذات الأولوية وتشجيع بعث المشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع المنجزة بمناطق التنمية الجهوية،

- دعم الأنشطة الإقتصادية والمستثمرين بما يمكن من مواجهة الكوارث والأزمات.

وبالتوازي، سيتركز العمل إنطلاقا من سنة 2022 على:

-تنويع مصادر تمويل الصناديق الخاصة وتطوير تدخلاتها بعد تحديد نقاط القوة والضعف،

- حسن توجيه موارد الصناديق لتحقيق الأهداف المرجوة،

- حسن إدارة الصناديق بما سيضمن إستدامة التنمية والإستثمارات الخاصة،

-إحالة التصرّف المالي في بعض الصناديق خاصة تلك المخصّصة لدفع الإستثمار إلى الصندوق التونسي للإستثمار بهدف تبسيط الإجراءات وتقليص آجال صرف المنح ورقمنة مسار الإمتيازات،

- إعتماد مبادئ الحوكمة الرشيدة في تسيير الصناديق الخاصة بدءا من الشفافية في كامل معاملاتها وتقسيم واضح للمهام والمسؤوليات بين مختلف الهياكل المكلفة بإدارة نشاط الصناديق ووصولا إلى الرقابة الدقيقة على كل ما له علاقة بالصناديق وهو ما سيسمح بالإستغلال الأمثل لمواردها.

تطوّر نشاط
الصناديق الخاصة
خلال الفترة 2018 - 2022

للنظر في مدى توفّق الصناديق الخاصة في الإضطلاع بالتدخلات الموكولة إليها وتحقيق الأهداف المرسومة لها في ظلّ إنتشار جائحة 'كورونا' وتنامي عجز ميزانية الدولة سنتي 2020 و2021، تمّ متابعة تطوّر نشاط الصناديق الخاصة خلال الفترة 2018 - 2022 وتحليل النتائج من خلال جملة الموارد المعبئة والنفقات المنجزة والأنشطة والمبادرات التي تم تمويلها من قبل هذه الصناديق.

I. النتائج المسجّلة خلال الفترة 2018 – 2020:

بلغت موارد الصناديق الخاصة 1262034 أد سنة 2020 مقابل 1244715 أد سنة 2019 و968637 أد سنة 2018 أي بمعدل تطور سنوي إيجابي بـ 14,1% خلال الفترة 2018 - 2020.

ويرجع تطوّر موارد الصناديق الخاصة إلى:

-أهمية الفوائض المنقولة من التصرّف السابق حيث بلغت 709403 أد سنة 2020 مقابل 708236 أد سنة 2019 و604668 أد سنة 2018،

- الزيادة في تعبئة الموارد الذاتية حيث بلغت الموارد الذاتية 381631 أد سنة 2020 مقابل 320084 أد سنة 2019 و224832 أد سنة 2018.

في حين سجّلت المبالغ المحالة إلى الصناديق الخاصة بعنوان منحة الدولة تراجعا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث بلغت 171000 أد سنة 2020 مقابل 216395 أد سنة 2019 و139137 أد سنة 2018.

وبلغت جملة نفقات الصناديق الخاصة 466697 أد سنة 2020 مقابل 424720 أد سنة 2019 و264970 أد سنة 2018 أي بمعدل تطور سنوي إيجابي بـ 32,7 % خلال الفترة 2018 - 2020.

ويرجع تطوّر نفقات الصناديق الخاصة إلى:

-أهمية المنح المسندة بعنوان التنمية الجهوية والقطاعات ذات الأولوية والمشاريع ذات الأهمية الوطنية على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية،

-توسيع قائمة الأنشطة الإقتصادية والترفيع في سقف كلفة المشاريع التي يمكنها الإنتفاع بإمتيازات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى إلى 150 أد وذلك تبعا لمقتضيات الأمر الحكومي الجديد المنظّم لتدخلات الصندوق عدد 57 لسنة 2019 المؤرخ في 21 جانفي 2019،

- أهمية المنح المسندة لقطاع الفلاحة والصيد البحري على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري،

- صرف مبالغ هامّة على موارد الصندوق الوطني للضمان بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص وذلك تبعا للعدد الهامّ لمطالب التعويض

الواردة سنة 2020 بالإضافة إلى المطالب الواردة موفى سنة 2019 والتي لم يتمّ دراستها خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 نظرا للوضع الوبائي الذي عاشته تونس خلال تلك الفترة،

- التقدّم الكبير في تسوية جزء من متخلدات صندوق ضمان مخاطر الصرف تجاه البنوك والمؤسسات المالية وذلك بعد تعبئة موارد هامّة لفائدته،

- التقدّم في صرف التعويضات ونفقات الإختبارات على موارد صندوق ضمان المؤمن لهم لفائدة المؤسسات المتضررة من الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018،

- الشروع بداية من سنة 2020 في صرف التعويضات على موارد صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية لفائدة الفلاحين المتضرّرين من الجوائح الطبيعية (الجفاف) وأتعاب الخبراء بعنوان معاينة وتقييم الأضرار.

وتتوزع إنجازات الموارد والنفقات للصناديق الخاصة خلال الفترة 2018 - 2020 كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

	انجازات 2018		انجازات 2019		انجازات 2020	
	الموارد	النفقات	الموارد	النفقات	الموارد	النفقات
- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	38266	27140	74928	40889	67605	45675
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى (*)	21389	1767	37323	17770	21323	21015
- الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	46726	22131	36475	26396	43214	28796
- الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	90317	60503	147934	126995	107426	79920
- صندوق النهوض بقطاع الزيتون	1594	674	920	738	1037	579
- الصندوق الوطني للضمان	502465	3143	556945	4723	516630	8202
- صندوق تغطية مخاطر الصرف(**)	130086	130086	195653	195653	250416	250416
- صندوق ضمان المؤمن لهم	70675	5538	87032	6663	103781	10469
- صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	523	-	43923	-	88241	20433
- صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	20000	-	20000	-	20000	-
- صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	46596	13988	43582	4893	42361	1192
- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	-	-	-	-	-
الجملة	**968637**	**264970**	**1244715**	**424720**	**1262034**	**466697**

(*) تمثل نفقات الصندوق المبالغ المصروفة على مستوى البنوك المكلفة بإدارة الصندوق والتي تمّ إسنادها إلى الباعثين

(**) تمّ تحيين أرقام الصندوق لسنتي 2018 و2019 على ضوء تقارير مراقب الحسابات

هـذا، ونشـير إلى أنّ جملـة المـوارد المعبئـة في إطـار الصناديـق الخاصـة قـد تجـاوزت بكثـير جملـة تدخلاتهـا خـلال الفـترة 2018 - 2020 كمـا يبيّنـه الـرسم البيـاني التـالي:

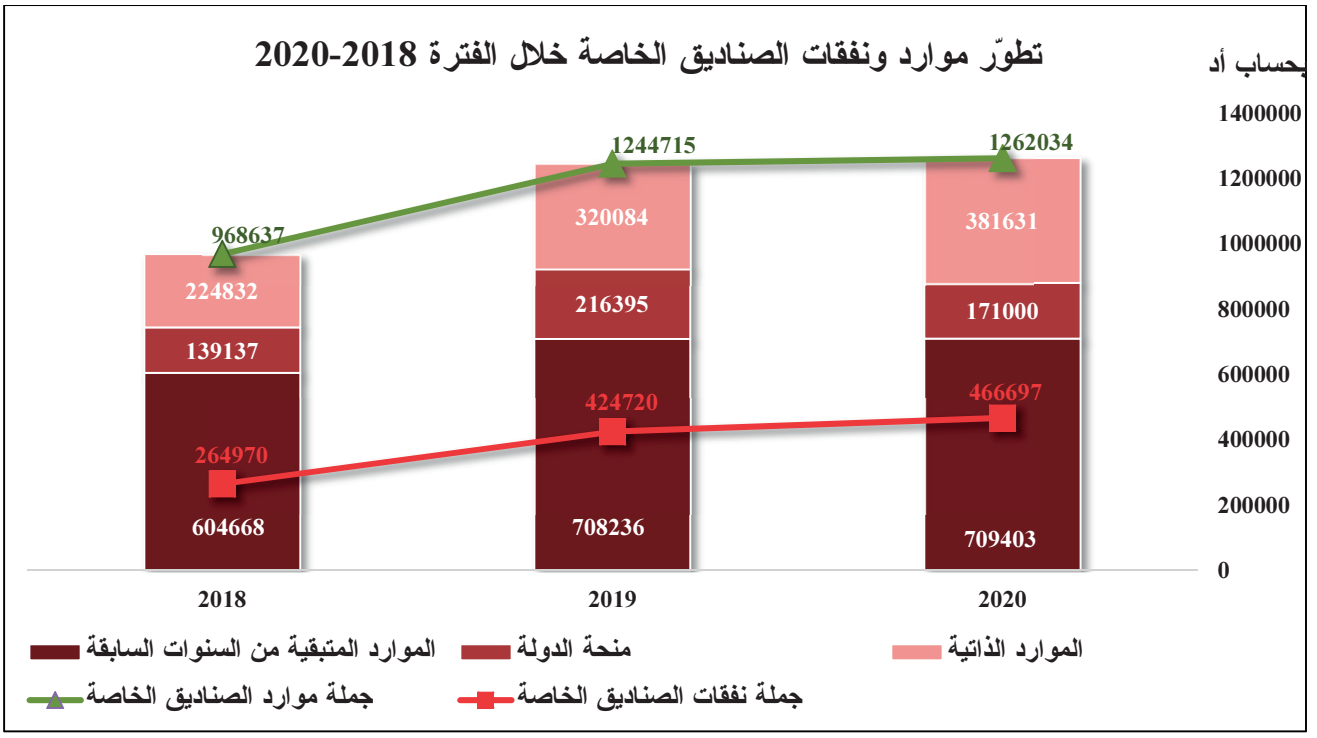

• صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

يتدخل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية قصد:

- تمويـل مشـاريع الإحـداث والتوسـعة والتجديـد للمؤسسـات الصغـرى والمتوسـطة الناشـطة في قطـاع الصناعـة والخدمـات المرتبطـة بهـا،

- حفز الاستثمارات في المجال الصناعي المنتصبة بمناطق تشجيع التنمية الجهوية،

- تشجيـع الإسـتثمار في المشـاريع ذات الأهميـة الوطنيـة وفي القطاعـات ذات الأولويـة والمشـاريع المندرجـة ضمـن المنظومـات الاقتصاديـة.

ورغم الظـروف غـير الملائمـة الـتي مـرّت بهـا البـلاد سـنة 2020، فقـد تواصلـت الجهـود الراميـة إلى:

- إستحثاث نسق إحداث وتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال:

✓ تطوير تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية،

✓ تحسين الإطار المؤسساتي وتعزيز دور هياكل المساندة،

✓ تعزيـز القـدرة عـلى الإسـتثمار في المشـاريع ذات الأهميـة الوطنيـة وفي القطاعـات ذات الأولويـة.

- تعبئة الموارد الراجعة للصندوق من خلال تحسين الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض وخطايا التأخير المترتبة عنها وبعنوان التفويت في المساهمات والقيمة الزائدة وخطايا التأخير.

وقد عرفت تدخلات صندوق التطوير واللامركزية الصناعية نسقا تصاعديا خلال الفترة 2018 - 2020، إذ بلغت نفقاته 45675 أد سنة 2020 مقابل 40889 أد سنة 2019 و27140 أد سنة 2018. ويعود هذا التطوّر إلى الإرتفاع الملحوظ في المنح المسندة إلى الباعثين لا سّيما بعنوان التنمية الجهوية والقطاعات ذات الأولوية والمشاريع ذات الأهمية الوطنية. غير أنّه تمّ تسجيل تراجع في عدد المشاريع المتحصّلة على الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق من 226 مشروع سنة 2019 إلى 160 مشروع سنة 2020.

وتضمّ قائمة المشاريع المتحصّلة على منح الصندوق أساسا:

- 137 مشروع تحصّل على منحة التنمية الجهوية بما قدرها 32848 أد،

- 9 مشاريع تحصّلت على منحة القطاعات ذات الأولوية منها 6 مشاريع تندرج ضمن أنشطة التحويل الأولي لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري تحصّلت على منحة بما قدرها 697 أد ومشروع لتصنيع السيارات ومكوناتها تحصّل على منحة بما قدرها 535 أد ومشروع ينشط في قطاع النسيج والملابس تحصّل على منحة بما قدره 62 أد ومشروع ينشط في قطاع الخدمات تحصّل على منحة قدرها 42 م د،

- مشروع واحد ذو أهمية وطنية تحصّل على منحة إستثمار بما قدرها 8058 أد يتمثل في مشروع إحداث مركزية الحليب «دليس» بسيدي بوزيد بكلفة تقدّر بـ 58,493 م د. وتشير إحصائيات الهيئة التونسية للإستثمار حول المشاريع ذات الأهمية الوطنية المصادق على إسنادها إمتيازات إلى ما يلي:

	2019	2020
عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية التي صادق المجلس الأعلى للإستثمار على إسنادها إمتيازات	9 مشاريع بما في ذلك مشروع مركزية الحليب بسيدي بوزيد	4 مشاريع
الكلفة الجمية للإستثمارات	613,052 م د	158,761 م د
عدد مواطن الشغل المصرّح بها	5747 موطن شغل	3455 موطن شغل
مبالغ منح الإستثمار المصادق على إسنادها	76,029 م د	16,935 م د
إمتيازات أخرى	- طرح الأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات لمدّة 6 سنوات لفائدة 6 مستثمرين ولمدّة 7 سنوات لفائدة مستثمر واحد - تكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين لمدّة 6 سنوات لفائدة 6 مستثمرين ولمدّة 7 سنوات لفائدة مستثمر واحد	- طرح الأرباح من قاعدة الضريبة على الشركات لمدّة 6 سنوات لفائدة 3 مستثمرين - تكفّل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجور المدفوعة للأعوان التونسيين لمدّة 6 سنوات لفائدة 3 مستثمرين ولمدّة 7 سنوات لفائدة مستثمر واحد
تقدّم صرف منح الإستثمار	- تمّ إصدار 8 أوامر حكومية لصرف هذه الإمتيازات وفي إنتظار إصدار بقية الأوامر الحكومية وعددها 1، - تمّ صرف منحة الإستثمار المصادق عليها لسنة 2019 لفائدة مشروع مركزية الحليب بسيدي بوزيد على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية وسيتمّ صرف منح الإستثمار لبقية المشاريع على موارد الصندوق التونسي للإستثمار وذلك عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار.	- تمّ إصدار كلّ الأوامر الحكومية لصرف هذه الإمتيازات، - سيتمّ صرف منح الإستثمار المصادق عليها لسنة 2020 على موارد الصندوق التونسي للإستثمار وذلك عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار

هذا وقد عرفت موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية تراجعا بـ 9,8-% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت موارده 67605 أد سنة 2020 مقابل 74928 أد سنة 2019. ويعزى هذا التراجع إلى ضعف منحة الدولة المحالة إلى الصندوق سنة 2020. في حين سجلّت المبالغ المستخلصة بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض والتفويت في المساهمات والقيمة الزائدة وخطايا التأخير تحسّنا ملحوظا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. إلاّ أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الصندوق يحتوي على السيولة اللازمة للإيفاء بتعهداته تجاه المستثمرين.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك المركزي التونسي للفترة 2018 - 2020:

	2018	2019	2020
جملة موارد الصندوق (أد)	**38266**	**74928**	**67605**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)	20000	60000	28000
الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات والفوائض وخطايا التأخير (أد)	980	485	1022
الإستخلاصات بعنوان التفويت في المساهمات والقيمة الزائدة وخطايا التأخير(أد)	1736	3072	4483
المبالغ المتأتية من إسترجاع الإمتيازات المسحوبة (أد)	133	246	60
الرصيد المتبقي من سنوات سابقة (أد)	15417	11125	34040
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**27140**	**40889**	**45675**
مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة إلى الباعثين (أد) (*)	**62**	**28**	**-**
مبالغ المساهمات المسندة إلى الباعثين (أد)	**2926**	**3999**	**342**
مبالغ المنح المسندة إلى الباعثين (أد)	**22726**	**35732**	**44372**
منها : منحة التشجيع على التنمية الجهوية (أد)	17082	31166	32848
: منحة للقطاعات ذات الأولوية (أد)	-	363	1336
: منحة الاستثمار لفائدة المشاريع ذات الأهمية الوطنية (أد)	-	-	8058
: منحة بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية والمحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس (أد)	4820	2202	1104
النفقات المتعلقة بتمويل نشاط مركز المساندة لبعث المؤسسات(أد)	**1426**	**1068**	**961**
نفقات أخرى (عمولات تصرف،...)	**-**	**62**	**-**
عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	**129**	**226**	**160**
منها: عدد المشاريع المتحصّلة على منحة بعنوان التشجيع على التنمية الجهوية	108	195	137
: عدد المشاريع المتحصّلة على منحة القطاعات ذات الأولوية	-	4	9
: عدد المشاريع ذات الأهمية الوطنية المتحصّلة على منحة الإستثمار	-	-	1

المصدر: البنك المركزي التونسي

(*) تمّ إلغاء هذا الامتياز بمقتضى قانون الاستثمار الجديد وهو ما يفسّر تراجع المبالغ المتعلقة به

ساهم صندوق التطوير واللامركزية الصناعية خلال الفترة 2018 - 2020 في تمويل 515 مؤسسة بإمتيازات مالية بلغت 110,2 م د منها 102,8 م د في شكل منح و7,3 م د مساهمات في رأس المال و0,1 م د إعتماد مالي واجب إرجاعه.

كما أنّه تزامنا مع أزمة كورونا التي أثّرت سلبا على مناخ إحداث المؤسسات، تمكّن الصندوق حسب إحصائيات وكالة النهوض بالصناعة والتجديد في إطار أحد تدخلاته لسنة 2020 من:

- تأمين 35 دورة تكوينية مجانية إنتفع بها 635 باعث من أصحاب المشاريع منهم 375 من جنس الإناث. وتعنى الدورات التكوينية بعديد المحاور المتعلقة بمراحل إعداد

وبعث المشروع كالدراسة الفنية للمشروع ومكوناتها (تقنيات الإتصال، مخطط الأعمال، دراسة السوق، الدراسة المالية، إجراءات التكوين القانوني للمؤسسة) والإلتزامات الجبائية والإجتماعية لإحداث المؤسسة وقانون الإستثمار والنظام القانوني للشركات،

- إنجاز حصص مرافقة مجانية لفائدة 255 باعث مشروع من قبل الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات مكّنت من إتمام وإنجاز 143 مخطط أعمال أي بنسبة 56 %. وتنجزحصص المرافقة طبقا للإتفاقيات الممضاة بين وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وبعض الأطراف المعنية (الخبراء المحاسبين، المراكز الفنية القطاعية، الخبراء بالمؤسسات الجامعية...) وتتمحور هذه الحصص حول المصادقة على فكرة المشروع، الإحاطة لتسهيل عملية تمويل المشروع من قبل المؤسسات المالية وتسهيل الحصول على الإمتيازات، إعداد الملف القانوني والإداري لإنشاء المؤسسة، تقديم إستشارات حول إعداد الملف الجبائي والإجتماعي والمحاسبي للمؤسسة المحدثة،

- تنظيم ما يناهز عن 150 تظاهرة جهوية مختلفة عن طريق الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات سواء بمقراتها أو خارجها، حوالي 80 % من هذه التظاهرات تمّت عن بعد. وتتمثل هذه التظاهرات في موائد مستديرة وحلقات تكوينية في عدة محاور ذات صلة بريادة الأعمال لفائدة أصحاب أفكار المشاريع والمؤسسات المقيمة. وتعتبر هذه التظاهرات فرصة للمحاضن للقرب أكثر من الباعثين وتسهيل نشر ثقافة المبادرة خاصّة لدى خريجي مؤسسات التعليم العالي وكذلك للتعريف بخدماتها وبالحوافز الموضوعة على ذمّة الباعثين.

ويبيّن الرسم البياني التالي تطوّر الإمتيازات المالية المسندة إلى الباعثين وعدد المشاريع المموّلة:

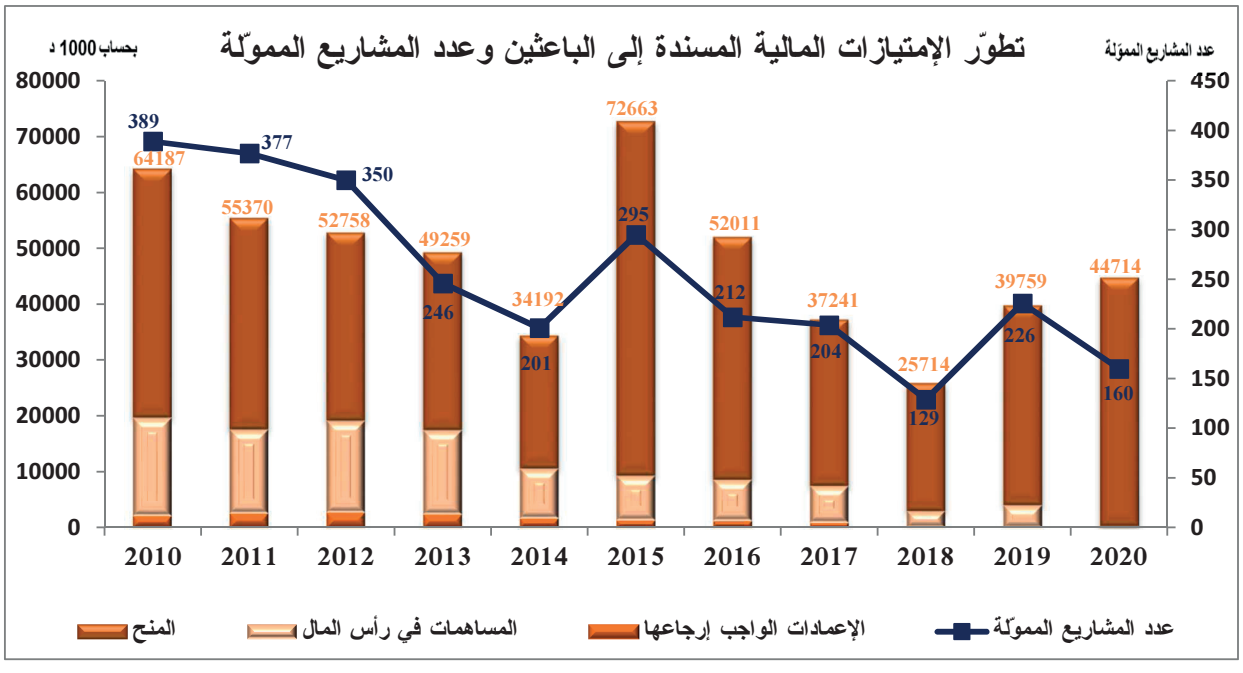

وتتوزّع الإمتيازات المالية المسندة إلى الباعثين حسب القطاعات كما يلي:

الوحدة : ألف دينار

القطاع	2018	2019	2020
تدخلات الصندوق المسندة إلى الباعثين	**20894**	**37557**	**43610**
الصناعات الفلاحية والغذائية	6533	18461	26967
مواد البناء والخزف والبلور	1940	3613	3358
الصناعات الكيميائية	2810	3981	5153
صناعات النسيج والملابس والجلد	1544	1704	372
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	4623	2487	4842
أنشطة الخدمات المرتبطة بالصناعة	295	241	385
صناعات مختلفة	3149	7070	2533
تدخلات الصندوق المحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية	**4820**	**2202**	**1104**
الجملة العامة	**25714**	**39759**	**44714**

المصدر: البنك المركزي التونسي

تشير المعطيات الواردة بالجدول أعلاه إلى:

- محافظة الإستثمارات في قطاع الصناعات الفلاحية والغذائية على إستئثارها بالنصيب الأكبر من الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (60,3% سنة 2020) مع تسجيل تطوّر هامّ في حجم الإمتيازات المالية بـ 46,1 % مقارنة بسنة 2019 يرجع أساسا إلى منحة الإستثمار المسندة إلى المشروع ذات الأهمية الوطنية المتعلق بإحداث مركزية الحليب «دليس» بسيدي بوزيد بمبلغ قدره 8058 أد،

- تصدّر الإستثمارات في قطاع الصناعات الكيميائية المرتبة الثانية من حيث حجم الإمتيازات المالية المسندة لفائدتها على موارد الصندوق (11,5% سنة 2020) فضلا عن تسجيل تطوّر ملحوظ في حجم هذه الإمتيازات بـ29,4 % مقارنة بسنة 2019 وهو مؤشر على التطوّر المطّرد الذى يشهده هذا القطاع خاصّة في أنشطة صناعة المواد الكيميائية الأساسية والبلاستيك ومنتجات من المطاط والصناعات الصيدلية وصناعة مستحضرات المواد الشبه الصيدلية،

- إستعادة الصناعات الميكانيكية والكهربائية مكانتها من حيث حجم الإمتيازات المالية المخصّصة لها على موارد الصندوق (10,8% سنة 2020) وقد إحتلّت بذلك المرتبة الثالثة مع تسجيل تطوّر هامّ في حجم هذه الإمتيازات بـ 94,7 %مقارنة بسنة 2019،

- تراجع حجم الإمتيازات المالية المسندة لقطاع البناء والخزف والبلور سنة 2020 بنسبة 7,1- %مقارنة بسنة 2019 ولكن يبقى حجم هذه الإمتيازات مقبولا مقارنة بسنة 2018،

- إنخفاض هامّ في حجم الإمتيازات المالية المسندة لقطاع الصناعات المختلفة سنة 2020 بنسبة 64,2-% مقارنة بسنة 2019.

كما تشير المعطيات الواردة بالملحق عدد 1 حول التوزيع الجهوي للإمتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية إلى محافظة إقليم الوسط الغربي على إستئثاره بالنصيب الأكبر من الإمتيازات المالية بـ 41,4 % سنة 2020 يليه إقليم الشمال الشرقي بـ 17,9% ثمّ إقليم الجنوب بـ 16,1% وإقليم الوسط الشرقي بـ 14,8%وإقليم الشمال الغربي بـ 7,3%.

هذا وتجدر الإشارة إلى تطوّر الإمتيازات المالية المسندة إلى كلّ من إقليم الوسط الغربي وإقليم الشمال الشرقي وإقليم الجنوب وإقليم الوسط الشرقي سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 مقابل تراجع في الإمتيازات المالية المسندة إلى إقليم الشمال الغربي.

وتتوزّع الإمتيازات المالية لسنة 2020 بين الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها على النحو التالي:

-إقليم الوسط الغربي: 18,507 م د (41,4%) وخاصة بولاية سيدي بوزيد،

-إقليم الشمال الشرقي: 8,017 م د (17,9%) وخاصة بولاية زغوان،

-إقليم الجنوب: 7,205 م د (16,1%) وخاصة بولاياتي قفصة وتوزر،

-إقليم الوسط الشرقي: 6,639 م د (14,8%) وخاصة بولايتي المهدية وصفاقس،

-إقليم الشمال الغربي: 3,242 م د (7,3%) وخاصة بولايتي جندوبة وسليانة.

• الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى

يهدف الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية إلى مساعدة باعثي المشاريع على الإنتصاب للحساب الخاص أو توسعة مؤسسات صغرى في مجالات الصناعات التقليدية والمهن الصغرى من خلال توفير جزء من التمويل الذاتي المستوجب للحصول على القروض البنكية.

وتعتبر هذه الآلية من بين أهمّ الآليات التي تعتمدها الدولة للنهوض بالعمل المستقل وتبرز أهميتها في حجم تدخلاتها المالية وعدد المنتفعين بها.

وقد شهدت تدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى لفائدة باعثي المشاريع تطوّرا ملحوظا خلال الفترة 2018 - 2020. حيث بلغت 21015 أد سنة 2020 مقابل 17770 أد سنة 2019 و1767 أد سنة 2018. ويرجع هذا التطوّر إلى التقدّم في تفعيل مقتضيات الأمر الحكومي الجديد المنظّم لتدخلات الصندوق عدد 57 لسنة 2019 المؤرخ في 21 جانفي 2019 خاصّة تلك المتعلقة بتوسيع قائمة الأنشطة التي يتدخّل فيها والترفيع في سقف كلفة المشاريع التي يمكنها الإنتفاع بإمتيازات الصندوق إلى حدود 150 أد. ونشير إلى أنّ ضعف تدخلات الصندوق لسنة 2018 يرجع إلى إيقاف العمل بتدخلات الصندوق طبقا لمقتضيات القانون الجديد للإستثمار عدد 71 لسنة 2016 وقد تمّ الإقتصار أنذاك على إستكمال تمويل المشاريع المتحصّلة على موافقة البنك قبل غرّة أفريل 2017 والتي دخلت طور النشاط الفعلي في أجل أقصاه 6 أشهر. ورغم تطوّر الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق سنتي 2019 و2020 إلاّ أنّها لم تتجاوزالمبالغ المسندة للسنوات 2016 و2015 و2014 و2013 ويعود ذلك أساسا إلى إلغاء إسناد منح الإستثمار على موارد الصندوق وذلك في إطار الأمر الحكومي الجديد المنظّم لتدخلات الصندوق.

وشهدت موارد الصندوق تراجعا سنة 2020 مقارنة بسنتي 2019 و2018 حيث بلغت 21323 أد سنة 2020 مقابل 37323 أد سنة 2019 و21389 أد سنة 2018. ويعزى هذا التراجع إلى:

-تراجع المبالغ المستخلصة بعنوان الإعتمادات المسندة إلى الباعثين والواجب إرجاعها وفوائد التأخير سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بسبب الركود الكبير الذي عرفه قطاع الصناعات التقليدية نتيجة جائحة كورونا وذلك لإرتباطه الوثيق بقطاع السياحة ولغلق محلات الحرفيين سواء في القرى الحرفية أو في سوق الصناعات التقليدية كما تضرّرت كذلك عديد المؤسسات الناشطة في المهن الصغرى نتيجة الإضطراب في توريد المواد الأولية اللازمة للإستثمار،

- ضعف الرصيد المتبقي من السنوات السابقة لدى البنك المركزي التونسي،

- عدم إحالة منحة الدولة لفائدة الصندوق.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك المركزي التونسي للفترة 2018 - 2020 :

	2018	2019	2020
جملة موارد الصندوق (أد)	**21389**	**37323**	**21323**
الإعتمادات السنوية المحالة للبنك المركزي التونسي(أد)	-	-	-
الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات المسندة إلى الباعثين(أد)	14395	15215	12878
الإستخلاصات بعنوان قرض الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي (أد)	26	9	7
فوائد التأخير المستخلصة من الباعثين (أد)	723	710	615
خطايا التأخير المستخلصة من البنوك (أد)	5	-	-
الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك المركزي التونسي(أد)	6240	21389	7823
المبالغ المحالة من البنك المركزي التونسي إلى البنوك دون اعتبار تسبقات البنوك والرصيد المتبقي لديها من السنة السابقة (أد)	**-**	**29500**	**15000**
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**1767**	**17770**	**21015**
مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة إلى الباعثين (أد)	1767	17770	21015
منح الإستثمار المسندة إلى الباعثين وعمولات التصرف (أد)	-	-	-
عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	**308**	**1482**	**1693**
عدد مواطن الشغل المصرّح بها	**596**	**2779**	**3117**
حجم الاستثمارات المموّلة على موارد الصندوق (أد)	**5246**	**58971**	**70259**
منها : قروض بنكية (أد)	3148	35383	42175
: مساهمة الباعث (أد)	331	5818	7069

المصدر: البنك المركزي التونسي

ساهم الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى في تمويل قرابة 3483 مشروع خلال الفترة 2018 - 2020 في مجالي الصناعات التقليدية والمهن الصغرى وذلك على الموارد المالية الراجعة له وعلى الموارد العادية للبنوك في شكل تسبقات. وقد مكنّت هذه المشاريع من إحداث ما يناهز 6492 موطن شغل.

وتتوزع الإستثمارات المموّلة في إطار الصندوق والبالغ حجمها134,476 م د خلال الفترة 2018 - 2020 حسب هيكلة التمويل كما يلي:

-قرض بنكي: 80,706 م د (60%)

- إعتمادات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى:40,552 م د (30,2%)

- تمويل ذاتي: 13,218م د (9,8%)

ويبرزالرسم البياني التالي تطوّر تدخلات الصندوق وعدد المشاريع المموّلة:

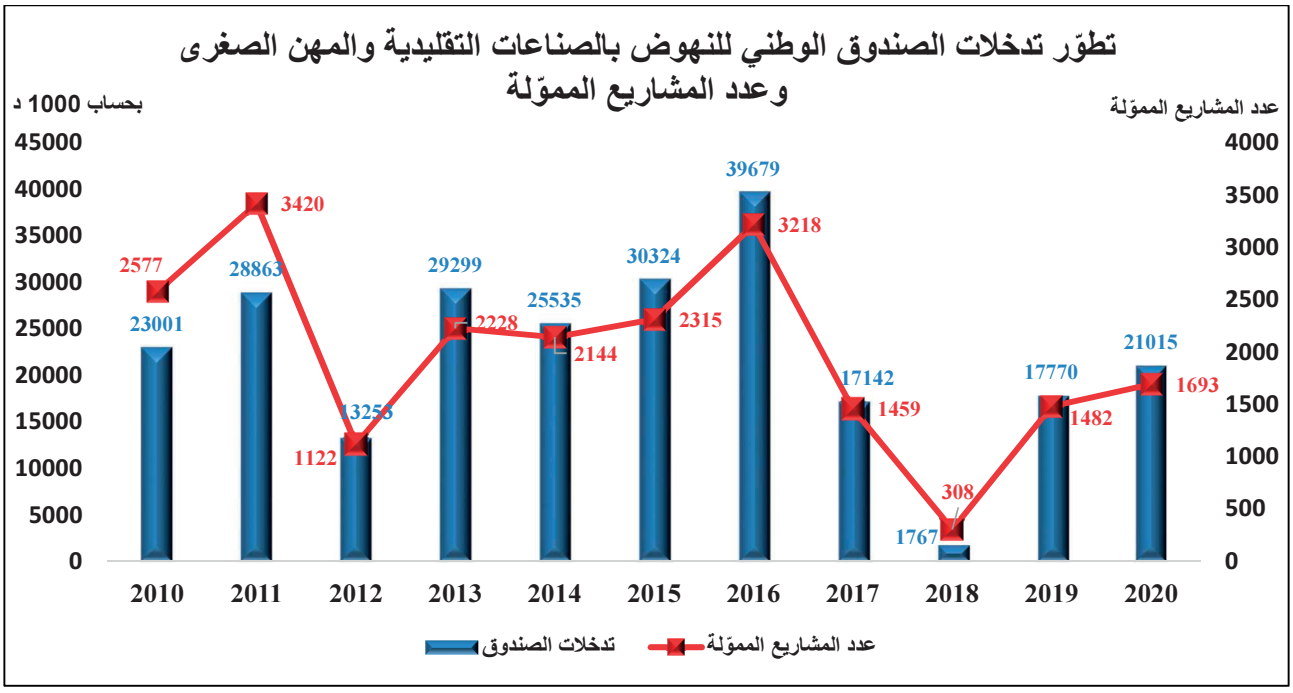

وتتوزّع تدخلات الصندوق حسب الأنشطة كما يلي:

النشاط	2018		2019		2020	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)
الصناعات التقليدية	13	65	33	305	25	262
المهن الصغرى	295	1702	1449	17465	1668	20753
الجملة	**308**	**1767**	**1482**	**17770**	**1693**	**21015**

المصدر: البنك المركزي التونسي

تشير الأرقام الواردة بالجدول أعلاه إلى:

- محافظة أنشطة المهن الصغرى على إستئثارها بالنصيب الأوفر من تدخلات الصندوق بـ98,7 % من جملة التدخلات سنة 2020. وتتوزع تدخلات الصندوق أساسا على النحو التالي:
  - حرف الخدمات المختلفة: 8,367 م د
  - حرف الخدمات المرتبطة بالصيانة: 1,370 م د
  - الحرف الصغرى في الصناعات الغذائية: 1,335 م د
  - المهن شبه الطبية: 1,235 م د

- الحرف الصغرى في الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية: 0,972 م د
- الحرف في صناعات الخشب والحلفاء والسعف: 0,877 م د
- الحرف في الورق والطباعة: 0,612 م د
- حرف الخدمات المرتبطة بقطاع البناء: 0,389 م د
- الحرف في صناعات النسيج والملابس: 0,224 م د

- تراجع الإستثمار الخاص في قطاع الصناعات التقليدية سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وتواصل حالة الركود التي يعيشها هذا القطاع ممّا يدعو إلى البحث عن آليات لمزيد تثمين وتطوير الصناعات التقليدية وتأهيل العاملين بها وتحسين جودة المنتوجات وتعصير طرق ووسائل الإنتاج بالإضافة إلى تطوير تصدير منتوجات الصناعات التقليدية. وتتوزع تدخلات الصندوق لفائدة قطاع الصناعات التقليدية حسب الأنشطة كما يلي:

- حرف مختلفة: 119,6 أد
- حرف الخشب: 59,7 أد
- حرف الإكساء:37,7 أد
- حرف الطين والحجارة: 22,9 أد
- حرف المعادن: 11,8 أد
- حرف الجلد والأحذية:5,8 أد
- حرف الألياف النباتية:4,7 أد

كما نلاحظ من خلال المعطيات الواردة بالملحق عدد 2 حول التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى أنّ إقليم الشمال الشرقي قد حظي بالنصيب الأوفر من تدخلات الصندوق بـ 41,5 %سنة 2020 يليه إقليم الوسط الشرقي بـ 24,3 % ثمّ إقليم الجنوب بـ 15,0% وإقليم الوسط الغربي بـ 10,3 % وإقليم الشمال الغربي بـ 8,9%.

هذا وتجدر الإشارة إلى تطوّر الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق إلى كلّ الأقاليم سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بإستثناء إقليم الوسط الغربي الذي شهد تراجعا ضئيلا من حيث حجم الإمتيازات المسندة وارتفاعا من حيث عدد المشاريع المموّلة.

وتتوزّع الإمتيازات المالية لسنة 2020 بين الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها على النحو التالي:

-إقليم الشمال الشرقي: 8,728 م د (41,5%) وخاصة بولايات تونس ونابل وأريانة وبن عروس،

-إقليم الوسط الشرقي: 5,105 م د (24,3%) وخاصة بولايتي صفاقس وسوسة،

-إقليم الجنوب: 3,146 م د (15,0%) وخاصة بولايتي مدنين وقفصة،

-إقليم الوسط الغربي: 2,169 م د (10,3%) وخاصة بولايتي سيدي بوزيد القيروان،

- إقليم الشمال الغربي: 1,867 م د (8,9%) وخاصة بولاية باجة.

• الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

يساهم الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري في تحقيق أهداف سياسة التنمية الفلاحية والصيد البحري خاصّة تطوير الإنتاج الفلاحي وضمان الأمن الغذائي والتشغيل في الوسط الريفي وتحسين ظروف عيش الفلاحين والبحارة، وذلك من خلال تمويل الإمتيازات المالية المسندة بمقتضى قانون الإستثمار لسنة 2016 لفائدة:

- المشاريع الفلاحية التي لا تفوق كلفتها 60 أد،
- مشاريع الصيد البحري التي لا تفوق كلفتها 90 أد،
- مشاريع تربية الأحياء المائية التي لا تفوق كلفتها 100 أد.

ورغم الفترة الصعبة التي تمرّ بها تونس مع إنتشار فيروس كورونا والصعوبات التي يواجهها القطاع الفلاحي في تونس نذكر منها:

- غياب الأدوية والأسمدة وإن وجدت فبأسعار مرتفعة بالإضافة إلى غلاء كلفة الإنتاج والذي أدّى إلى تراجع المحصول،

- عزوف الشباب عن العمل الفلاحي حيث أنّ أكثر من 85 % من الناشطين في القطاع تتجاوز أعمارهم 55 سنة حسب إحصائيات الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري،

- عدم المعرفة بالعمل الفلاحي وغياب الإحاطة بالفلاح وخاصّة من صغار الفلاحين،

- صعوبة الحصول على التمويلات البنكية بسبب تراكم مديونية الفلاحين وهو ما جعل ما يقارب 70 ألف فلاح مدرج بالقائمة السوداء ولايمكنهم الحصول على القروض البنكية مرّة أخرى.

فقد ساهمت تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري في دفع الإستثمار الفلاحي الخاص سنة 2020. إذ عرفت تدخلات الصندوق إرتفاعا هامّا

سنة 2020 حيث بلغت 28796 أد مقابل 26396 أد سنة 2019 و22131 أد سنة 2018. وتتعلق الزيادة في حجم تدخلات الصندوق بأهمية المنح المسندة في حين سجلّت مبالغ القروض المسندة تراجعا ملحوظا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

وبالتوازي، عرفت موارد الصندوق تطوّرا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 حيث بلغت 43214 أد سنة 2020 مقابل 36475 أد سنة 2019 ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية الإعتمادات المحالة إلى الصندوق من ميزانية الدولة لسنة 2020. ولكنّ تبقى موارد الصندوق لسنة 2020 أقلّ بكثير من الموارد المرصودة لفائدته سنة 2018 والبالغة 46726 أد.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي والبنك التونسي للتضامن للفترة 2018 - 2020:

	2018	2019	2020
جملة الإعتمادات المرصودة للصندوق (أد)	**46726**	36475	43214
الإعتمادات السنوية المحالة لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي(أد)	**17812**	**7500**	**27000**
الإعتمادات السنوية المحالة لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك التونسي للتضامن(أد)	**1500**	**-**	**3000**
مبالغ الإستخلاصات (أد)	**2809**	**3560**	**2472**
إستخلاص أصل القروض عن طريق البنك الوطني الفلاحي	2292	2924	1996
إستخلاص فوائض القروض عن طريق البنك الوطني الفلاحي	330	468	336
إستخلاص أصل القروض عن طريق البنك التونسي للتضامن	152	137	118
إستخلاص فوائض القروض عن طريق البنك التونسي للتضامن	35	31	22
الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك الوطني الفلاحي (أد)	**22631**	**24958**	**10938**
الرصيد المتبقي من السنة السابقة لدى البنك التونسي للتضامن (أد)	**1974**	**457**	**(*)-196**
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**22131**	**26396**	**28796**
مبالغ القروض المسندة (أد)	**3931**	**4578**	**2882**
القروض المسندة عن طريق البنك الوطني الفلاحي (أد)	*3931*	4578	2882
القروض المسندة عن طريق البنك التونسي للتضامن (أد)	-	-	-
مبالغ المنح المسندة (أد)	**18200**	**21818**	**25914**
المنح المسندة عن طريق البنك الوطني الفلاحي (أد)	*14996*	20997	24332
المنح المسندة عن طريق البنك التونسي للتضامن (أد)	3204	821	1582
مبالغ القروض الفلاحية المتخلى عنها من قبل الدولة (أد)	**-**	**-**	**-**
مبالغ القروض الفلاحية غير المستخلصة (أد)	**34567**	**35893**	**38224**
مبالغ القروض الفلاحيةفي طور التقاضي (أد)	**5372**	**5299**	**5367**

المصدر: البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن

(*) يفسّرالرصيد المتبقي السلبي بقيام البنك التونسي للتضامن بإسناد منح لفائدة المنتفعين على موارده الذاتية في شكل تسبقات ليتمّ خصمها في ما بعد من موارد حساب الصندوق المفتوح لديه.

ويشير الرسم البياني الموالي إلى أنّه رغم تطوّر الموارد المرصودة للصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري إلاّ أنّ تدخلاته تبقى ضعيفة جدّا مقارنة بموارده.

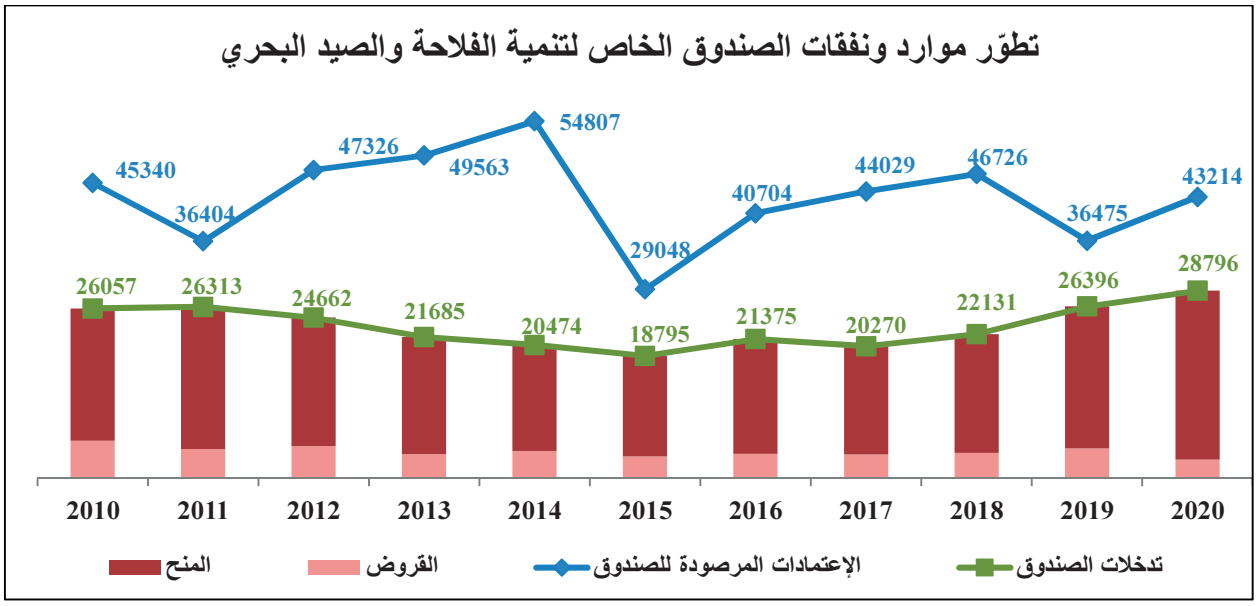

مكنّت تدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري من:

- إسناد منح لفائدة 6956 منتفع سنة 2020 مقابل 6631 منتفع سنة 2019،
- إسناد قروض لفائدة 781 منتفع سنة 2020 مقابل 1350 منتفع سنة 2019.

وتتوزع مبالغ المنح والقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي والبالغة 27214 أد حسب الأنشطة على النحو التالي:

•التجهيزات والمعدات الفلاحية: 8675 أد تتعلق أساسا بإقتناء جرّارات وشاحنات نقل وآلات جني وآلات حصاد العلف ومعدات حلب الأبقار وغيرها من التجهيزات الفلاحية،

•الري الفلاحي: 7823 أد تتعلق ببناء خزّانات المياه وحفر وتهيئة الآبار وكهربتها وإقتناء المولّدات الكهربائية وإقتناء معدات الريّ قطرة قطرة ومعدات الريّ بالرشّ والريّ الموضعي،

•تنمية الأشجار والمحافظة على التربة: 6189 أد تتعلق أساسا بزراعة الحبوب والطماطم والبطاطا وغراسة التفاح وأشجار الزياتين والنخيل واللوز وإنجاز أشغال المحافظة على المياه والتربة والعناية بالزراعات وغير ذلك من المصاريف الأخرى كأموال متداولة لخلاص اليد العاملة،

•البناءات الريفية والتهيئات: 1930 أد تتعلق ببناء وتهيئة مساكن ريفية ومخازن لحفظ المنتوجات الفلاحية وصوامع تخزين الحبوب ومستودع وأحواض مائية،

•تربية الماشية: 1425 أد تتعلق أساسا بتربية الأغنام والنحل والجمال والماعز والديك الرومي وما يتطلبه ذلك من تهيئة المراعي والإستطبلات والمداجن وإقتناء بيوت لتربية النحل،

•الصيد البحري: 1172 أد تتعلق بإقتناء مراكب الصيد البحري ومعدات الصيد.

وتشير الأرقام الواردة بالملحق عدد 3 حول التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري إلى محافظة إقليم الجنوب على المرتبة الأولى من ناحية حجم الإمتيازات المسندة على موارد الصندوق لفائدته بنسبة 44,7 % من جملة التدخلات لسنة 2020 يليه إقليم الوسط الغربي بـ 18,1 % ثمّ إقليم الشمال الشرقي بـ 17,1 % وقد شهد بذلك تراجعا في حجم الإمتيازات المسندة لفائدته مقارنة بسنة 2019. وحافظ كلّ من إقليمي الشمال الغربي والوسط الشرقي على المراتب الرابعة والخامسة بنسب على التوالي 10,9 % و9,1 % سنة 2020.

وتتوزع تدخلات الصندوق لسنة 2020 بين الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها على النحو التالي:

-إقليم الجنوب: 12,865 م د (44,7 %) وخاصة بولايات مدنين وقبلي وقابس،

-إقليم الوسط الغربي: 5,200 م د (18,1%) وخاصة بولاية سيدي بوزيد،

-إقليم الشمال الشرقي: 4,969 م د (17,1%) وخاصة بولايتي بنزرت ونابل،

-إقليم الشمال الغربي: 3,144 م د (10,9%) وخاصة بولاية سليانة،

-إقليم الوسط الشرقي: 2,618 م د (9,1%) وخاصة بولايتي صفاقس والمهدية،

• الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)

يساهم الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) في تجسيم أهداف سياسة التنمية الفلاحية خاصة تدعيم القدرة التنافسية لقطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما والرفع من جودة وسلامة المنتوج ومن قيمته المضافة والتحكّم في التكلفة، وذلك من خلال تمويل الإمتيازات المالية المسندة بمقتضى قانون الإستثمار لسنة 2016 لفائدة:

- الإستثمارات المنجزة في قطاع الفلاحة التي تتراوح كلفتها بين 60 أد و15 م د،

- الإستثمارات المنجزة في قطاع الصيد البحري التي تتراوح كلفتها بين 90 أد و15 م د،

- مشاريع تربية الأحياء المائية التي تتراوح كلفتها بين 100 أد و15 م د،

- مشاريع الخدمات المرتبطة بالفلاحة والصيد البحري التي لا تتجاوز 15 م د،

- مشاريع التحويل الأولي المندمج لمنتوجات الفلاحة والصيد البحري،

- الإستثمارات التي تنجزها الشركات التعاونية للخدمات الفلاحية ومجامع التنمية في قطاع الفلاحة والصيد البحري.

وقد كان لأزمة كورونا وللإجراءات الوقائية التي أقرتها الدولة لإحتواء الفيروس تداعيات سلبية على الإستثمار الفلاحي الخاص في قطاعي الفلاحة والصيد البحري لسنة 2020 تتمثل أساسا في:

- إضطراب في التزوّد بالمستلزمات الضرورية لإنجاز الإستثمارات على غرار إقتناء المواد الأولية لمستلزمات البناء والمواشي والتجهيزات الفلاحية المورّدة وخاصة خلال فترة الحجر الصحي الشامل،

- نقص في اليد العاملة الفلاحية وخاصة الموسمية والغير قاطنين في مناطق الإنتاج خلال فترة الحجر الصّحي الشامل وحظر التجوّل،

- إضطراب في أشغال لجان إسناد الإمتيازات للمصادقة على ملفات الإستثمار وتوقّف الأشغال نهائيا خلال فترة الحجر الصّحي الشامل،

- تأخّر في صرف المنح للمستثمرين من أصحاب الملفات الجاهزة للصرف خلال فترة الحجر الصّحي الشامل وفترة العمل بالحصّة الواحدة،

- ضعف التمويلات الموجّهة للمستثمرين الفلاحيين بسبب إنشغال البنوك خلال فترة الحجر الصّحي بمعاضدة المؤسسات التي تشكو صعوبات إقتصادية من جراء الأزمة الوبائية بالإضافة إلى تراجع ديناميكية إسناد القروض الفلاحية وتواصل ارتفاع نسبة الفائدة المديرية خلال سنة 2020 والتي ساهمت في ارتفاع كلفة القروض البنكية المسندة.

وقد أدّى هذا الظرف الإستثنائي الصعب إلى التوقّف الوقتي عن النشاط الفلاحي أو تأجيل إنجاز عمليات الإستثمار الفلاحي. وهذا ما يفسّر التراجع الحادّ لتدخلات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بنسبة 37,1-%، حيث بلغت تدخلاته 79920 أد سنة 2020 مقابل 126995 أد سنة 2019.

وبالتوازي سجّلت موارد الصندوق تراجعا بنسبة 27,4-% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019، حيث بلغت موارده 107426 أد سنة 2020 مقابل 147934 أد سنة 2019.

ويرجع ذلك إلى إنخفاض منحة الدولة المحالة للصندوق وضعف المبالغ المستخلصة بعنوان القروض العقارية والإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض على إثر تدهور الوضعية المالية للمستثمرين بسبب تراجع الطلب على المنتجات الفلاحية بعد إغلاق النزل والمطاعم وضعف الموسم السياحي.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي للفترة 2018 - 2020:

2020	2019	2018	
107426	**147934**	**90317**	**جملة الإعتمادات المرصودة للصندوق (أد)**
82150	112364	69131	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)
2801	3161	3424	الإستخلاصات بعنوان القروض العقارية والفوائض (أد)
132	610	119	الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات الواجب إرجاعها والفوائض (أد)
-	-	-	الإستخلاصات بعنوان المساهمات والقيمة الزائدة (أد)
930	-	-	المبالغ المستخلصة أصلا وفائضا بعد التقاضي (أد)
21413	31799	17643	الرصيد المتبقي من السنة السابقة (أد)
79920	**126995**	**60503**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
71062	112691	50684	مبالغ المنح المسندة (أد)
-	1	16	مبالغ الإعتمادات الواجب إرجاعها المسندة (أد)
8496	13777	9625	مبالغ القروض العقارية المسندة (أد)
-	-	-	مبالغ المساهمات المسندة (أد)
362	526	178	اعتمادات محالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد بعنوان مشاريع التحويل الأولي المندمج (أد)

المصدر: البنك الوطني الفلاحي

ويبين الرسم البياني الموالي تطوّر موارد ونفقات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية):

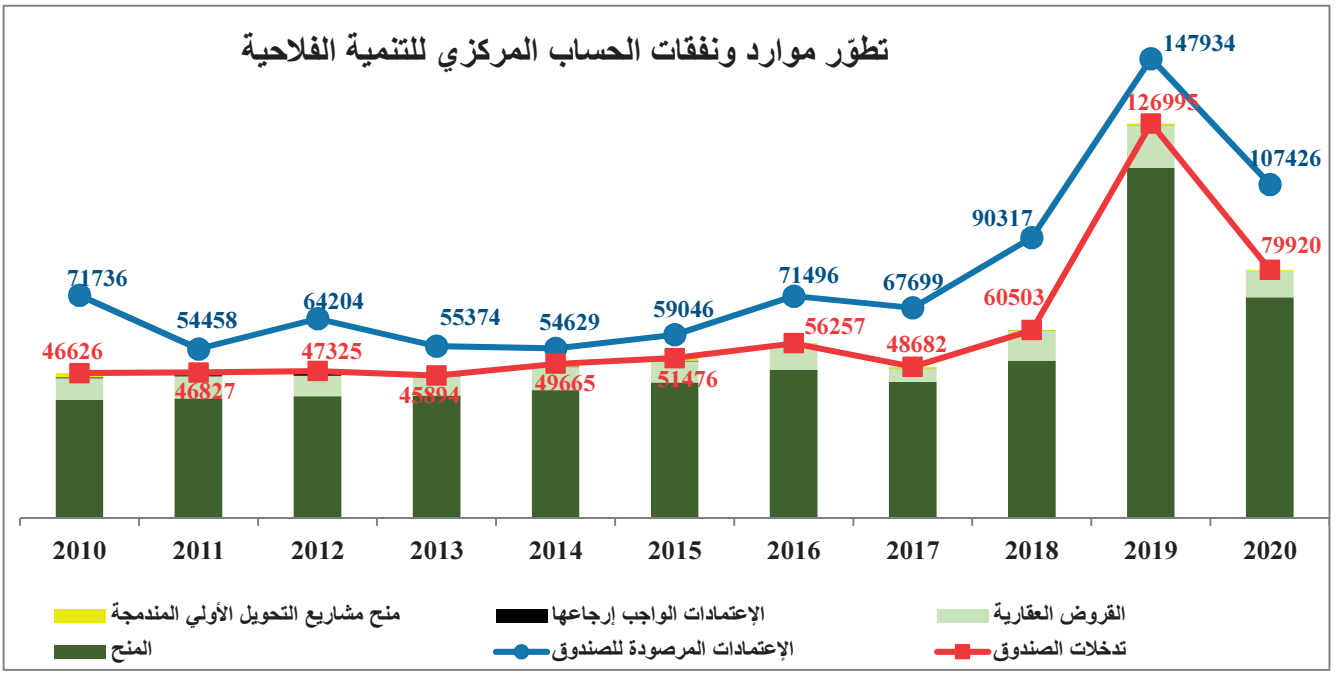

مكنت تدخلات الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) من:

- إسناد منح لفائدة 2489 منتفع سنة 2020 مقابل 3833 منتفع سنة 2019،

- إسناد منح لفائدة 4 مشاريع للتحويل الأولي المندمج سنة 2020 مقابل 7 مشاريع سنة 2019،

- إسناد قروض عقارية لفائدة 126 منتفع سنة 2020 مقابل 159 منتفع سنة 2019.

وتتوزع مبالغ المنح المسندة والبالغة 71424 أد بما في ذلك منح مشاريع التحويل الأولي المندمج، حسب الأنشطة، على النحو التالي:

•التجهيزات والمعدات الفلاحية: 45402 أد تتعلق أساسا بإقتناء جرّارات وشاحنات نقل وآلات حصاد وآلات يدوية للحرث ومعدات تبريد وتجهيزات لتصنيع الحليب وتجهيزات لتكييف التمور ومعدات الوقاية من الصقيع،

•الغراسات: 7039 أد تتعلق أساسا بغراسة أشجار الزياتين والنخيل وأشجار الفستق واللوز وزراعة الحبوب والطماطم والنباتات العلفية والتين الشوكي والزراعات البيولوجية والزراعات المحمية بالإضافة إلى أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض،

•البناءات الريفية والتهيئات: 5917 أد تتعلق ببناء مساكن ريفية ومخازن لحفظ المنتوجات الفلاحية ومستودع وأحواض مائية،

•الري الفلاحي: 4235 أد تتعلق بإقتناء معدات الريّ بالرشّ ومعدات الريّ الموضعي لإنتاج الخضروات وحفر الآبار وكهربتها وإقتناء مولّدات الكهربائية وبناء خزّانات المياه،

•الصيد البحري وتربية الأحياء المائية: 3162 أد تتعلق بإقتناء مراكب الصيد البحري ومعدات الصيد بالأضواء والصيد بالجرّ وتربية الأحياء المائية،

• الخدمات المرتبطة بالقطاع ومصاريف مختلفة: 2956 أد تتعلق بتكييف المنتوجات الفلاحية وصيانة المعدات الفلاحية وخدمات الإستشارات الفلاحية ومصاريف مختلفة في شكل مال متداول لخلاص اليد العاملة وغيرها،

•تربية الماشية: 2351 أد تتعلق أساسا بتربية الدواجن والنحل والأغنام والماعز والأبقار وما يتطلبه ذلك من تهيئة المراعي والإستطبلات والمداجن وإقتناء بيوت لتربية النحل،

•التحويل الأولي المندمج: 362 أد تتعلق بـ 2 مشاريع لمعاصر زيت الزيتون ومشروع لتكييف منتوجات الصيد البحري ومشروع لتكييف الغلال.

وتتوزع مبالغ القروض العقارية المسندة والبالغة 8496 أد بين قروض لشراء الأرض وقروض التهيئة قصد إنجاز مشروع فلاحي. وقد حظيت ولاية القصرين بالنصيب الأوفر من حيث حجم القروض العقارية المسندة بما قدره 4399 أد (51,8%) تليها ولاية قفصة بما قدره 1110 أد (13,1%) ثمّ ولاية سيدي بوزيد بما قدره 1088 أد (12,8%).

كما تشير المعطيات الواردة بالملحق عدد 4 حول التوزيع الجهوي لتدخلات الحساب المركزي للتنمية الفلاحية (منح وقروض عقارية) إلى محافظة إقليم الوسط الغربي على إستئثاره بالنصيب الأكبر من الإمتيازات المالية بـ 35,8 % سنة 2020 يليه إقليم الجنوب بـ 20,6 % ثمّ إقليم الشمال الشرقي بـ 16,6 % وإقليم الشمال الغربي بـ 16,1%. في حين تراجع نصيب إقليم الوسط الشرقي ليحتل المرتبة الأخيرة من حيث حجم الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق بـ 10,8%.

هذا ونشير إلى أنّ الإمتيازات المالية المسندة إلى كلّ الأقاليم قد سجّلت تراجعا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 وخاصّة على مستوى إقليم الوسط الشرقي.

وتتوزّع الإمتيازات المالية لسنة 2020 بين الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها على النحو التالي:

-إقليم الوسط الغربي: 28,606 م د (35,8%) وخاصة بولايتي سيدي بوزيد والقصرين،

-إقليم الجنوب: 16,482 م د (20,6%) وخاصة بولايتي قفصة ومدنين،

-إقليم الشمال الشرقي: 13,304 م د (16,6%) وخاصة بولايتي نابل وبنزرت،

-إقليم الشمال الغربي: 12,905 م د (16,1%) وخاصة بولايتي جندوبة وسليانة،

-إقليم الوسط الشرقي: 8,623 م د (10,8%) وخاصة بولاية صفاقس.

• صندوق النهوض بقطاع الزيتون

يتدخل صندوق النهوض بقطاع الزيتون قصد تنمية إنتاج قطاع الزيتون وتحسين جودته والزيادة في مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الزيتون من خلال تمويل الأنشطة المتعلقة بـ:

- إقتلاع الزياتين المسنّة في الأراضي الصالحة لغراسة الزيتون قصد إعادة غراستها،
- إحداث غراسات جديدة بعلية أو مكثفة أو سقوية لزياتين الزيت أو المائدة،
- إبادة النجم بالطريقة الميكانيكية أو الكيميائية،
- إقتناء المعدات والتجهيزات الخصوصية للزياتين،
- عمليات صيانة الزياتين: تسميد وتقليم وحراثة.

وقد عرفت تدخلات الصندوق تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2018 - 2020. ويعود ذلك إلى أنّ معظم تدخلات الصندوق أصبحت تموّل على موارد الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وذلك في إطار الإمتيازات المسندة بمقتضى قانون الإستثمار بإعتبار أهمية هذه الإمتيازات مقارنة بالإمتيازات المسندة في إطار صندوق النهوض بقطاع الزيتون.

ولئن إرتفعت موارد الصندوق سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بالنظر إلى تحويل إعتمادات من ميزانية الدولة لفائدته سنة 2020، إلاّ أنّ تدخلات الصندوق تبقى ضعيفة جدّا مقارنة بجملة الموارد المرصودة لفائدته.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق المفتوح لدى البنك الوطني الفلاحي للفترة 2018 - 2020:

	2018	2019	2020
جملة الإعتمادات المرصودة للصندوق (أد)	**1594**	**920**	**1037**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)	**694**	**-**	**850**
مبالغ الإستخلاصات (أد)	**5**	**1**	**1**
إستخلاص أصل القروض (أد)	4	1	0,5
إستخلاص فوائض القروض(أد)	1	-	0,5
الرصيد المتبقي من السنة السابقة (أد)	**895**	**919**	**183**
موارد أخرى (إلغاء إسناد منحة الإستثمار) (أد)	**-**	**-**	**3**
حجم تدخلات الصندوق المسندة إلى الباعثين (أد)	674	738	579
مبالغ منح الإستثمار المسندة (أد)	**669**	**738**	**579**
لفائدة : الأفراد	669	738	579
: التعاضديات	-	-	-
مبالغ القروض متوسطة أو طويلة المدى المسندة (أد)	**-**	**-**	**-**
مبالغ القروض قصيرة المدى المسندة (أد)	**5**	**-**	**-**
لفائدة : الأفراد	5	-	-
: التعاضديات	-	-	-

المصدر: البنك الوطني الفلاحي

ويشير الرسم البياني التالي إلى ضعف تدخلات الصندوق مقارنة بموارده:

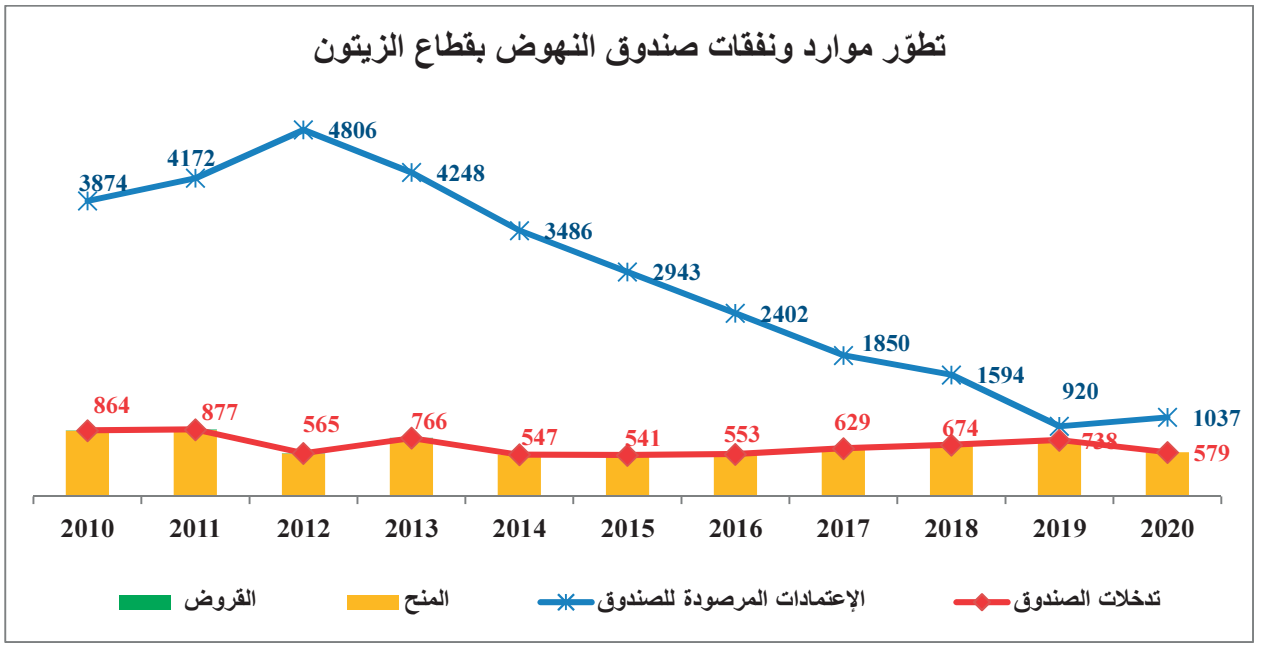

كما شهد عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد صندوق النهوض بقطاع الزيتون تراجعا حادّا. إذ بلغ عددهم 272 منتفع سنة 2020 مقابل 695 منتفع سنة 2019.

وقد حظي إقليم الجنوب بالنصيب الأوفر من تدخلات الصندوق 56,1 %من جملة المنح المسندة لسنة 2020، يليه إقليم الوسط الغربي بـ 28,2% وفقا للملحق عدد 5 حول التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون. وتتوزع تدخلات الصندوق لسنة 2020 بين بقية الأقاليم والولايات المنتفعة بالنصيب الأوفر منها على النحو التالي:

- إقليم الجنوب: 321,2 أد (56,1%) وخاصة بولاية قابس،
- إقليم الوسط الغربي: 161,8 أد (28,2%) وخاصة بولاية سيدي بوزيد،
- إقليم الشمال الشرقي: 83 أد (14,5%) سجّلت بولاية زغوان،
- إقليم الشمال الغربي: 4 أد (0,7%) سجّلت بولاية سليانة،
- إقليم الوسط الشرقي: 3 أد (0,5%) وخاصة بولاية صفاقس،

ولئن تشير الإحصائيات إلى أنّ موارد تونس من أشجارالزيتون تقدّر بأكثر من 98 مليون شجرة زيتون وأنّ أكثر من 30 % من الأراضي الصالحة للزراعة مخصّصة لغراسة أشجار الزيتون بمساحة 1,9 مليون هكتار وأنّ معدّل إنتاج زيت الزيتون للخمس سنوات الأخيرة يقدّر بنحو 220 ألف طن وتمثّل كمية زيت الزيتون المصدّرة سنويا حوالي 70 % من الإنتاج الوطني، إلاّ أنّ معدّل إنتاج الزيتون بالهكتار في تونس

يبقى ضعيفا ومتذبذبا ويشهد إنخفاضا مستمرا وتحتل بذلك تونس المرتبة الأخيرة بين الدول التسعة المنتجة للزيتون في الإتحاد الأوروبي وإقليم الشرق الأدنى وشمال إفريقيا. ولئن يقارب إنتاج الزيتون في شمال تونس متوسط الإنتاج بالمغرب، فإنّ معدل الإنتاج بجهات الوسط تقلّ مرتين عن مثيلاتها في الدول المنافسة كما تقل في الجنوب بما يزيد عن أربع مرّات وذلك حسب دراسة أعدّتها منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدّة في 2018[1]. وقد طرحت الدراسة المشاكل الرئيسية التي أثرت على مردودية القطاع نوردها كالتالي:

- ضعف البنية التحتية ونقص موارد الريّ: حيث لا تمثل المساحات المروية سوى 3,5 % من المساحة المزروعة بالزيتون في تونس، كما يعتبر نقص المياه عقبة أمام التوسّع في المساحات المروية،

- الممارسات الفلاحية السيّئة لمساحات هامّة من الزياتين وإرتفاع نسبة الأشجار التي لا يتمّ صيانتها،

- ضعف كثافة الغراسات وتهرّم أشجار الزيتون حيث أنّ حوالي 25 % من أشجار الزيتون يزيد عمرها عن 70 عاما،

- ضعف مستوى الميكنة الفلاحية خاصّة ميكنة الجني،

- محدودية التدخّل لوقاية أشجار الزيتون من الأمراض والآفات إلى جانب إفتقار الفلاحين إلى الخبرة وقلّة الإستثمارات في مرحلة ما بعد الجني وفي مجال الريّ وندرة خدمات الإرشاد الفلاحي،

- إفتقار الفلاحين للخبرة في التسويق وتفضيل أغلبهم للإستغلال الفردي للزيتون ممّا أدّى إلى وجود عدد محدود من التعاونيات المعنية بمنتجي الزيتون.

كما أدّى إرتفاع تكاليف الإنتاج وزيادة مديونية الفلاحين التي حدّت من قدرتهم على الحصول على القروض البنكية إلى الإضرار بشكل كبير بقطاع الزيتون.

وعلى الرغم من الجهود الهامة المبذولة في سبيل تنمية الصادرات والنهوض بالمنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة، إلاّ أنّ مستوى إنتاج الزيتون الذي يمثّل الأساس بالنسبة لسلسلة القيمة، لم يحظى بالإهتمام اللازم ممّا يهدّد إمكانية تطويره وتحسين جودته. وقد قدّمت الدراسة التي أعدّتها منظّمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدّة في 2018 جملة من التوصيات المتعلقة بإنتاج ونقل الزيتون والإطار المؤسساتي والسياسات المتعلقة بالقطاع نوردها كالتالي:

1) دراسة وتحليل منظومة زيت الزيتون في تونس – منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتّحدة والبنك الأروبي للإنشاء والتعمير، 2018.

- إطلاق حملات توعوية مخصّصة لزيادة الإنتاجية عن طريق تحسين الممارسات الفلاحية بما في ذلك إستخدام مياه الصرف مع إعطاء الأولوية لمناطق الشمال والوسط والتي يتوقع تحقيق نسبة نجاح أفضل بها. وبالنسبة للجنوب، ينبغي إختبار أصناف أشجار الزياتين الأكثر ملائمة والتي تتمتع بمقاومة أكبر للجفاف. كما ينصح بالقيام بالغراسات البينية على غرار أشجار الفستق بين أشجار الزيتون والتعجيل بجني الزيتون للحدّ من إنتشار الحشرات وتحسين نوعية الزيت،

- النهوض بتجديد غراسات الزيتون الهرمة والمسنّة والتشجيع على إنتاج المشاتل وإستخدام الأصناف المحسنة أو المحلية الأكثر ملائمة مع الظروف المحلية. وهو ما يتطلب تسهيل حصول الفلاحين على القروض الفلاحية والمساعدات المالية،

- تحسين مستوى الإنتاج وإستقراره عن طريق كثافة التشجير والنهوض بنظم تكثيف الإنتاج في الجهات الأكثر ملائمة مثل الشمال والوسط. ومن ضمن الطرق التي تساعد على تحقيق ذلك نذكر التوسّع في المساحات المروية وإعتماد نظم الريّ بالتنقيط. وقد شجّع ارتفاع الأسعار خلال السنوات الأخيرة مزارعي الزيتون في الشمال وبعض مناطق الوسط على الإستثمار في الغراسات المكثفة مع إعتماد الريّ بالتنقيط. ومن جهة أخرى، أدّى تقلّب الأسعار إلى توقّف الإستثمارات خاصة في الجنوب. وفي كلّ الحالات، ينبغي إجراء تحليل للموارد المائية قبل الشروع في إقامة الإستثمارات في مجال الريّ ويجب تشجيعها عن طريق الحوافز الجبائية وتسهيل الحصول على القروض،

- تشجيع ودعم إحداث تعاونيات فلاحية أو تعاضديات إنتاج الزيتون أو شركات لتقديم الخدمات على غرار شراء الأسمدة والمبيدات الحشرية بالجملة وتأجير الجرارات الفلاحية ووسائل النقل. ويمكن تمويل هذه العمليات ذاتيا من خلال إقتطاعها من مبيعات الزيتون أو زيت الزيتون. وهو ما سيعود بالفائدة على الفلاحين خاصّة بعد الضغط على تكلفة نقل الزيتون إلى المعاصر عن طريق تنظيم نقل الزيتون بشكل جماعي إلى المعاصر أو إلى مراكز التجميع المحلية، حيث تعتبر أسعار إدخال الزيتون إلى المعاصر أعلى بكثير من أسعار الإنتاج،

- تعزيز الإرشاد الفلاحي عن طريق التعاونيات الفلاحية في إطار برامج مخصّصة لتحسين الإنتاج والإنتاجية وإنتاج زيت الزيتون عالي الجودة. كما ستساهم عمليات الشراء الجماعية وتوزيع الأسمدة والمبيدات من قبل التعاونيات الفلاحية في تحسين المردودية وتعزيز قدرة الفلاحين على التفاوض وتسهيل عملية تبادل المعارف الفنية،

- تعزيز السياسات العامة من أجل تطوير البنية التحتية للطرقات بالمناطق الريفية لخفض تكاليف النقل وما لذلك من منافع أخرى على المستوى الاقتصادي والإجتماعي،

- ترشيد الإطار المؤسساتي بالنظر إلى وجود تداخل في الإختصاصات والمسؤوليات داخل الهياكل والمؤسسات المعنية بالقطاع وإعادة توجيه السياسات المنظمة للقطاع لدعم عمليات تحسين إنتاجية الزيتون بعد أن كانت مركزّة فحسب على دعم وترويج صادرات زيت الزيتون.

• الصندوق الوطني للضمان

يهدف الصندوق الوطني للضمان إلى تشجيع مؤسسات القرض والجمعيات التنموية وشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية على تمويل إحداث وتوسعة المشاريع الاقتصادية والتخفيض في نسبة المخاطرة التي تتحملها وذلك من خلال تصفية:

- بعض أصناف القروض التي تمنحها مؤسسات القرض،
- القروض التي يمنحها البنك التونسي للتضامن،
- القروض الصغيرة المسندة من قبل الجمعيات،
- بعض أصناف المساهمات التي تقوم بها شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية.

وقد شهدت موارد الصندوق الوطني للضمان تراجعا بـ 7,2- % سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. إذ بلغت موارده 516630 أد سنة 2020 مقابل 556945 أد سنة 2019. ويعزى هذا التراجع إلى إقرار خصم إعتماد بـ 100 أد من الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق بمقتضى المرسوم عدد 6 لسنة 2020 وذلك قصد تمويل آلية جديدة لضمان قروض التصرّف والإستغلال المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات المتضرّرة من جائحة «كورونا».

وبالتوازي، شهدت موارد التوظيفات وعمولات الضمان المخصومة على المكشوفات البنكية ومساهمات المستفيدين بالقروض البنكية تطوّرا هامّا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

كما سجّلت تدخلات الصندوق تطوّرا ملحوظا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. إذ بلغت تدخلاته 8202 أد سنة 2020 مقابل 4723 أد سنة 2019. ويعود هذا التطوّر إلى أهمّية المبالغ المصروفة لضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص ومصاريف التقاضي الناجمة عنها سنة 2020 مقارنة بسنة 2019.

وعموما، ورغم التباين الكبير بين موارد الصندوق وتدخلاته إلاّ أنّ تعهدات الصندوق بعنوان القروض الجارية والمصرّح بها لضمان الصندوق تعتبر هامّة مقارنة بموارده.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2018 - 2020:

2020	2019	2018	
516630	**556945**	**502465**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
30489	29775	27301	عمولة الضمان المخصومة على المكشوفات البنكية (أد)
2444	2291	2315	مساهمة المستفيدين بالقروض البنكية (أد)
605	665	430	مساهمة المستفيدين بالقروض المسندة من طرف الجمعيات (أد)
-	-	-	مساهمة من شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (أد)
30870	24894	19093	التوظيفات (أد)
(*) 452222	499320	453326	رصيد السنوات السابقة (أد)
8202	**4723**	**3143**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن عدم إستخلاص أصل القروض البنكية (أد)
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن عدم إستخلاص أصل القروض المسندة من طرف الجمعيات (أد)
1534	2222	1881	المبالغ المصروفة بعنوان الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض عند حدوث جفاف (أد)
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان ضمان مردودية مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية(أد)
6146	2147	640	المبالغ المصروفة بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإستخلاص (أد)
-	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان ضمان أصل القروض غير القابلة للإستخلاص المسندة من طرف الجمعيات (أد)
-	-	144	المبالغ المصروفة بعنوان مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية غير القابلة للإسترجاع (أد)
208	82	29	مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي للقروض غير القابلة للإستخلاص (أد)
314	272	449	عمولات التصرف (أد)
2128375	**1987098**	**1885854**	**جملة تعهدات الصندوق بعنوان القروض الجارية إلى موفى السنة (أد)**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

(*) تمّ تحويل إعتماد بـ 100 أد من الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق الوطني للضمان لتمويل آلية جديدة لضمان قروض التصرّف والإستغلال المسندة من قبل البنوك لفائدة المؤسسات المتضرّرة من جائحة «كورونا». وتتولى الشركة التونسية للضمان التصرّف في هذه الآلية الجديدة.

هذا، ونشير إلى أنّ حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق والمسندة من طرف جمعيات القروض الصغرى للمشاريع متناهية الصغر قد سجلّ تراجعا حادّا سنة 2020 مقارنة بسنة 2019. كما تراجع حجم القروض البنكية المصرّح بها لضمان الصندوق في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات خلال نفس الفترة مقابل إستقرار في حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق في قطاع الصناعة وتطوّر هامّ لحجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق في قطاع الحرف والمهن الصغرى والصناعات التقليدية.

وفي ما يلي توزيع لعدد وحجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2018 - 2020:

	2018		2019		2020	
	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)	عدد القروض المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم القروض المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)
الصناعة	91	1319	119	1445	88	1449
الفلاحة والصيد البحري	3714	60004	3091	55064	2325	46535
الخدمات	3625	79471	2166	49206	3493	45632
الحرف والمهن الصغرى والصناعات التقليدية	25	787	1612	38798	1640	41863
المشاريع متناهية الصغر	29721	52788	35747	70094	30686	58993
الجملة	**37176**	**194369**	**42735**	**214607**	**38232**	**194472**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

وتتمثّل تدخلات الصندوق الوطني للضمان في ما يلي:

- التكفّل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية:

لم ترد خلال الموسم الفلاحي 2018 - 2019 أية مطالب جديدة لتحمّل الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية كما يبيّنه الجدول الموالي. وقد واصل الصندوق خلال سنة 2020 التكفل بالفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية بعنوان المواسم السابقة.

الموسم الفلاحي	القروض المعاد جدولتها المرفوضة		القروض المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	
	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)	عدد القروض	المبلغ الجملي للقروض (أد)
الموسم 2014 - 2015	8	83	1036	12786
الموسم 2015 - 2016	8	131	1001	12274
الموسم 2016 - 2017	8	34	918	5564
الموسم 2017 - 2018	17	51	1725	11143
الموسم 2018 - 2019	-	-	-	-

المصدر: الشركة التونسية للضمان

ويتوزع صرف المبالغ الجملية لفوائض القروض المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق حسب الآجال كما يلي:

الموسم الفلاحي	عدد	المبلغ الجملي	الفوائض الناجمة عن القروض المعاد جدولتها(أد)								
			2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	المبلغ الجملي
متخلدات المواسم السابقة			249	176	82						507
الموسم 2014 - 2015	1036	12786	1023	823	616	400	197				3059
الموسم 2015 - 2016	1001	12274		961	762	562	367	181			2833
الموسم 2016 - 2017	918	5564			421	335	244	157	77		1234
الموسم 2017 - 2018	1725	11143				925	726	525	333	166	2673
الموسم 2018 - 2019	-	-					-	-	-	-	-
جملة تدخلات الصندوق بعنوان التكفل بالفوائض الناجمة عن القروض المعاد جدولتها (أد)			**1272**	**1960**	**1881**	**2222**	**1534**	**863**	**410**	**166**	**10306**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

- تعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع :

أسفرت دراسة مطالب تعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع إلى النتائج التالية:

السنوات	القروض البنكية غير القابلة للاسترجاع والتي تمّ دراستها			القروض البنكية غير القابلة للاسترجاع المنتفعة بضمان الصندوق		
	العدد	مبلغ أصل القروض (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	العدد	مبلغ ضمان أصل القروض (أد)	مصاريف التقاضي (أد)
2016	426	1458	124	356	1008	64
2017	447	2113	135	374	1601	68
2018	202	988	66	150	640	29
2019	1623	9954	893	395	2147	82
2020	1697 (*)	10322	370	1025	6146	208

المصدر: الشركة التونسية للضمان

(*) بإعتبار بقية ملفات التعويض الواردة بعد 18 ديسمبر 2019 والتي لم يتمّ دراستها خلال الأشهر الأولى من سنة 2020 نظرا للوضع الوبائي الذي عاشته تونس خلال تلك الفترة.

بلغت نسبة تدخّل الصندوق بعنوان تعويض أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع 59,5 % من حجم مبالغ أصل القروض غير القابلة للإسترجاع والتي تمّ دراستها في إطار اللجنة الداخلية للتعويض.

ويعزى عدم إنتفاع بعض القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع بالتعويض إلى:

- تعليق النظر فيها لعدم إستيفائها للإجراءات التنفيذية أو لنقص في الوثائق المطلوبة،

- أو لرفض تعويضها لعدم قيام البنك بإجراءات الإستخلاص القضائي على أكمل وجه أو لتمكّن البنك من إستخلاصها بالكامل أو لإنتفاع القرض بالتعويض سابقا أو لأن تعويض القرض لا يدخل ضمن تدخلات الصندوق على غرار القروض الفلاحية المسندة لكبار الفلاحين أو لأن القرض قد إنتفع بالإعفاء في إطار معالجة مديونية قطاع الفلاحة والصيد البحري بمقتضى قانون المالية لسنة 2014.

- تعويض مساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية غير القابلة للإسترجاع :

لم ترد خلال سنتي 2019 و2020 أية مطالب تعويض لمساهمات شركات إستثمار ذات رأس مال تنمية غير قابلة للإسترجاع والتي تندرج ضمن تدخلات الصندوق الوطني للضمان. في حين أسفرت دراسة مطالب تعويض مساهمات شركات الإستثمار للسنوات السابقة إلى النتائج التالية:

السنوات	المساهمات غير القابلة للاسترجاع الواردة والتي تمّ دراستها			المساهمات غير القابلة للاسترجاع المنتفعة بضمان الصندوق		
	العدد	المبلغ (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	العدد	المبلغ (أد)	مصاريف التقاضي (أد)
2016	1	255	-	1	170	-
2017	-	-	-	-	-	-
2018	1	216	-	1	144	-
2019	-	-	-	-	-	-
2020	-	-	-	-	-	-

المصدر: الشركة التونسية للضمان

• صندوق تغطية مخاطر الصرف

يتدخل صندوق تغطية مخاطر الصرف قصد تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر الصرف عند تسديد البنوك والمؤسسات المالية لديونها الخارجية. وهو ما قد يساهم في المحافظة على الطاقة الإستثماريّة للبنوك والمؤسسات المالية.

وقد سجّلت موارد الصندوق تطوّرا هاماّ خلال الفترة 2018 - 2020 يرجع بالأساس إلى:

- الترفيع في مساهمات البنوك والمؤسسات المالية وذلك بإحتسابها على أساس الفارق بين نسبة الفائدة للقروض الرقاعية ونسبة الفائدة المطبقة من قبل المقرض

الأجنبي ناقص 1 % على أن لا تقلّ هذه المساهمات عن حدّ أدنى بـ 6,5 % عوضا عن حدّ أدنى بـ 4 % ،

- الترفيع في العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية بداية من غرة مارس 2019 من 0,5% إلى 1 % من مبالغ القروض التي تسندها البنوك لحرفائها في شكل مكشوفات بنكية،

- تحقيق أرباح صرف هامّة تبعا للإستقرار النسبي لسعر صرف الأورو مقابل الدينار التونسي سنة 2020 والناتج عن:

✓الإضطراب الذي شهدته سوق الصرف العالمية في ظلّ جائحة كورونا،

✓تراجع عجز الميزان التجاري نتيجة تراجع قيمة الواردات بنسق أكبر من تراجع قيمة الصادرات حيث تشير إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء إلى أنّ حجم المبادلات التجارية التونسية مع الخارج قد بلغ سنة 2020 بالأسعار الجارية ما قيمته 38705,9 م د عند التصدير و51463,7 م د عند التوريد أي بتسجيل إنخفاض بنسبة 11,7-% على مستوى الصادرات و18,7-% على مستوى الواردات،

✓توفّر إحتياطي هامّ من العملة الصعبة لدى البنك المركزي التونسي بلغ وفق المؤشرات النقدية والمالية التي نشرها البنك المركزي التونسي 23040 م د موفى ديسمبر 2020 أي ما يعادل 160 يوم توريد ليسجل بذلك أعلى مستوى له منذ ماي 2010.

وبالتوازي، سجّلت تعهدات الصندوق خلال الفترة 2018 - 2020 ما يلي:

- إنخفاض خسائر الصرف نتيجة تقدّم البنوك والمؤسسات المالية في خلاص ديونها الخارجية القديمة والتي لها تكلفة مرتفعة حسب تقادمها،

- إرتفاع عمولة التصرّف للشركة التونسية لإعادة التأمين بالعلاقة مع تطوّر موارد الصندوق المتأتية من العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية،

- تطوّر هامّ في خلاص المتخلدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2018 - 2020:

2020	2019 محيّن (*)	2018 محيّن (*)	
250416	**195653**	**130086**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
152061	123734	85124	مساهمات البنوك والمؤسسات المالية (أد)
3285	807	-	الموارد المتأتية من أرباح الصرف (أد)
94962	71067	44933	العمولات على القروض البنكية المخصومة على المكشوفات البنكية (أد)
-	-	-	فوائض التأخير الناجمة عن عدم تحويل البنوك والمؤسسات المالية للمبالغ الراجعة للصندوق (أد)
-	-	-	المبالغ المخصومة من أرباح البنك المركزي التونسي (أد)
108	45	29	موارد ذاتية أخرى (فوائد التوظيف) (أد)
-	-	-	بقايا موارد السنوات السابقة (أد)
250416	**195653**	**201838**	**جملة تعهدات الصندوق (أد)**
175925	188387	201389	خسائر الصرف (أد)
950	711	449	عمولة التصرف (أد)
73541	6555	-	خلاص متخلدات بذمة الصندوق (أد)
-	-	-	إلغاء فوائد (أد)
-164572	**-237983**	**-244540**	**العجز التراكمي للصندوق إلى موفى السنة (أد)**
2862131	**2812020**	**2178818**	**مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق (أد)**
18	**17**	**16**	**عدد البنوك والمؤسسات المالية المنتفعة بتدخلات الصندوق**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

(*)تمّ تحيين أرقام الصندوق للسنوات 2018 و2019 على ضوء تقارير مراقب الحسابات.

وقد شهد العجز التراكمي للصندوق تراجعا خلال الفترة 2018 - 2020 بالتوازي مع تراجع المتخلدات بذمّته تجاه البنوك والمؤسسات المالية والذي بلغ 197973 أد سنة 2020.

وتتوزع المتخلّدات بذمّة الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية لسنة 2020 كما يلي:

البنوك والمؤسسات المالية	2020				
	المساهمات (أد)	أرباح الصرف (أد)	خسائر صرف(أد)	النتيجة (أد)	متخلّدات بذمّة الصندوق (أد)
بنك الأمان AB	23203	29	53669	-30437	33965
الشركة العربية الدولية للإيجار المالي AIL	212	-	2065	-1853	1830
البنك العربي لتونس ATB	1838	-	3132	-1294	2647
الشركة العربية التونسية للإيجار المالي ATL	2542	-	4985	-2443	2518
بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة BFPME	1049	48	2932	-1835	2867
بنك الإسكان BH	20858	39	9501	11396	8150
بنك تونس العربي الدولي BIAT	157	-	2077	-1920	1951
البنك الوطني الفلاحيBNA	249	-	3992	-3743	3716
بنك ABC	6857	-	116	6741	-
البنك التونسي BT	19004	85	17304	1785	9061
البنك القطري QNB	25553	2832	921	27464	-
البنك التونسي الكويتي BTK	6870	-	30925	-24055	21885
الشركة الدولية للإيجار المالي CIL	6512	1	1556	4957	770
التجاري للإيجار المالي GL	3046	83	848	2281	972
الشركة التونسية للبنك STB	195	-	411	-216	83638
تونس للإيجار المالي TL	15241	75	13861	1455	7239
الإتحاد البنكي للتجارة والصناعة UBCI	7389	-	24545	-17156	16755
الإتحاد الدولي للبنوك UIB	11286	93	3085	8294	-
البنك التونسي الإماراتي BTE	-	-	-	-	9
الجملة	**152061**	**3285**	**175925**	**-20579**	**197973**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

• صندوق ضمان المؤمن لهم

يتدخل صندوق ضمان المؤمن لهم قصد إسناد التعويضات المستوجبة لفائدة:

- المؤمن لهم في حالة عجز مؤسسة التأمين عن الوفاء بإلتزاماتها،

- المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد وذلك بإستثناء المؤسسات والمنشآت العمومية والمساحات التجارية الكبرى ووكلاء بيع السيارات والمؤسسات المالية ومشغلي شبكات الإتصال،

- المؤسسات الإقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018 وذلك بإستثناء المؤسسات والمنشآت العمومية والمؤسسات الإقتصادية الناشطة في قطاعي الفلاحي والصيد البحري والمساحات التجارية الكبرى ووكلاء بيع السيارات والمؤسسات المالية ومشغلي شبكات الإتصال.

وقد عرفت موارد الصندوق تطوّرا هامّا خلال الفترة 2018 - 2020، إذ بلغت 103781 أد سنة 2020 مقابل 87032 أد سنة 2019 و70675 أد سنة 2018. ويرجع ذلك أساسا إلى:

- ارتفاع مساهمات مؤسسات التأمين والتي تحتسب على أساس 1 % من رقم المعاملات،

- ارتفاع موارد التوظيفات التي تنجزها الشركة التونسية لإعادة التأمين،

- أهمية الموارد المتبقية من السنوات السابقة بحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية وبحسابات كلّ من الشركة التونسية لإعادة التأمين والشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين والتي لم يتم صرفها بعد لفائدة مستحقيها.

وبالتوازي، شهدت نفقات الصندوق تطوّرا هامّا خلال الفترة 2018 - 2020، إذ بلغت 10469 أد سنة 2020 مقابل 6663 أد سنة 2019 و5538 أد سنة 2018. ويعود ذلك إلى التقدّم في صرف التعويضات للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018 ونفقات الإختبارات المنجزة عنها. وذلك بالإضافة إلى سداد القسط السنوي من القرض الرقاعي ومواصلة صرف التعويضات لفائدة المؤمن لهم والمصاريف المنجرّة عنها بعنوان أتعاب الخبراء العدليين والمحامين ومراقب الحسابات وغيرها.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2018 - 2020:

2020	2019	2018	
103781	**87032**	**70675**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
22549	21667	17794	مساهمات مؤسسات التأمين والمؤمن لهم والخطايا المستخلصة بعنوان المخالفات (أد)
-	-	-	موارد القروض الرقاعية (أد)
863	228	151	موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)
80369	65137	52730	بقايا موارد سنوات سابقة (أد)
10469	**6663**	**5538**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
572	748	550	مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤمن لهم لعدم وفاء مؤسسات التأمين بإلتزاماتها تجاههم (أد)
111	6	-	أتعاب الخبراء العدليين والمحامين ومراقب الحسابات ومنح أعضاء اللجنة الفنية ومستحقات شركات التأمين لدى تعاضدية الإتحاد
4960	4960	4960	تسديد أصل وفوائض القروض الرقاعية (أد)
38	38	27	عمولات التصرف للشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين (أد)
-	-	-	مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية (أد)
-	6	1	المبالغ المصروفة بعنوان أتعاب المحامين والإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية ومنح أعضاء اللجنة الفنية (أد)
553	343	-	نفقات تسيير ودراسة ملفات المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية وعمولات التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)
4066	562	-	مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المؤسسات الإقتصادية المتضررة من الفيضانات (أد)
169	-	-	المبالغ المصروفة بعنوان الإختبارات المنجزة لفائدة المؤسسات المتضررة من الفيضانات ومنح أعضاء اللجنة الفنية (أد)
-	-	-	نفقات تسيير ودراسة ملفات المؤسسات المتضررة من الفيضانات وعمولات التصرف للشركة التونسية لإعادة التأمين (أد)
16	**18**	**54**	**عدد المؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق**
-	**-**	**-**	**عدد المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الاضطرابات والتحركات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق**
94	**18**	**-**	**عدد المؤسسات الاقتصادية المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق**

المصدر: الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين، الشركة التونسية لإعادة التأمين

تتمثّل تدخلات الصندوق في ما يلي:

- صرف التعويضات لفائدة المؤمن لهم:

على إثر صدور قرار وزير المالية المؤرخ في 26 سبتمبر 2003 والمتعلق بسحب الترخيص من الشركة التعاضدية للتأمين وإعادة التامين «الإتحاد» بداية من غرة أكتوبر2003، أسندت مبالغ التعويضات بعنوان التأمين على غير الحياة والمتعلقة بالحوادث الحاصلة للمؤمن لهم قبل غرة أكتوبر 2003 على موارد صندوق المؤمن لهم. وقد بلغ عدد ملفات التعويض الواردة 45770 ملف بجملة تعهدات تقدر بـ

104,9م د قابلة للإرتفاع وفقا لنسق دراسة الملفات والمصادقة عليها من طرف لجنة ضمان المؤمن لهم.

ونظرا لمحدودية الموارد الذاتية للصندوق مقارنة بحجم تعهداته، أقرت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 16أفريل 2004 بأن يتمّ خلاص المتضرّرين المعنيين بتدخل الصندوق في حدود نسبة 50 % من المبالغ المستحقة وتمكين الصندوق من قرض رقاعي بمبلغ 30 م د تمّ سحبه على قسطين (القسط الأول 20 م د والقسط الثاني 10 م د). وقد تمّ تسديدهما كليّا لفائدة الخزينة.

تمّ خلال الفترة 2004 - 2020 صرف تعويضات بـ 54,2 م د لفائدة 13936 مستفيد في إنتظار إستكمال الإجراءات القضائية وصدور الأحكام النهائية في بقية الملفات.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004 - 2020 حسب طبيعة الأضرار كما يلي :

طبيعة الأضرار	تقديرات التعهدات (أد)	التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004-2020		
		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2004 - 2019 (أد)	التعويضات المصروفة سنة 2020 (أد)	الجملة (أد)
تعويضات الأضرار البدنية	84300	42643	115,8	42758,8
تعويضات الأضرار المادية	9400	1000	0,4	1000,4
تعويض جرايات حوادث الشغل	8800	9489	452,8	9941,8
تأمين النقل	600	200	-	200
تعويض أضرار مختلفة	700	216	3	219
متخلدات إتفاقات التعويض	1100	100	-	100
الجملة	**104900**	**53648**	**572**	**54220**

المصدر: الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين

- صرف التعويضات لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى المتضرّرة من الإضطرابات والتحركات الشعبية التي شهدتها البلاد:

تمّ بموجب المرسوم عدد 40 لسنة 2011 توسيع مجال تدخّل الصندوق ليشمل تسديد التعويضات لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى بعنوان الأضرار المادية المباشرة التي

لحقتها نتيجة أعمال حرق وإتلاف أو نهب مرتبطة بالإضطرابات والتحرّكات الشعبية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدّة من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011. وللغرض، تمّ تمكين الصندوق من قرض رقاعي بمبلغ 79858أد.

وقد بلغ عدد ملفات التعويض الواردة 1080 ملف لـ 1080 مؤسسة منها 357 ملف لا يشملها التعويض و723 ملف تحصلت على الموافقة على تعويضها بمبلغ يقدر بـ 51,087 م د.

لم يتّم خلال سنة 2020 صرف أي تعويضات. وبالتالي تبلغ التعويضات المصروفة 49,451 م د خلال الفترة 2011 - 2020 وتتعلق بـ 695 ملف في إنتظار إستكمال الإجراءات القضائية وصدور الأحكام النهائية في بقية الملفات.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2011 - 2020 حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	التعهدات		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2011 - 2020	
	عدد المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
تجارة	332	22041	325	21828
صناعة	114	13596	110	12615
خدمات	95	4345	90	4232
فلاحة	182	11106	170	10776
الجملة	**723**	**51087**	**695**	**49451**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

- صرف التعويضات لفائدة المؤسسات الاقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018

تمّ بموجب القانون عدد 24 لسنة 2019 توسيع مجال تدخّل الصندوق ليشمل إسناد مساهمة إستثنائية وظرفية للمؤسسات الاقتصادية بعنوان الأضرار المادية المباشرة التي لحقتها نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018. ولتمويل التدخلات الجديدة، تمّ رصد قسط أوّل من الإعتمادات قدره 10 م د من الرصيد المتبقي من السنوات السابقة بالصندوق.

بلغ العدد الجملي لملفات التعويض الواردة على الصندوق 872 ملف لا يستجيب بعضها لشروط الحصول على تعويضات الصندوق. تمّ خلال الفترة 2019 - 2020 دراسة 170 ملف بقيمة أضرار تقدّر بـ 21970 أد منها 135 ملف تحصّل على الموافقة على التعويض بمبلغ يقدّر بـ 4927 أد في حين تمّ رفض تعويض 35 ملف للأسباب التالية:

- عدم توفّر فواتير شراء المعدات المتضرّرة أو عدم تسوية الوضعية الجبائية والوضعية تجاه الصناديق إجتماعية وذلك حسب تقارير الإختبارات المنجزة،

- حصول بعض المؤسسات المتضرّرة والمكتتبة لعقد تأمين على تعويضات تجاوزت 70 % من قيمة الأضرار من مؤسسات التأمين. وفي هذا الإطار، يجدر التذكير أنّ صندوق ضمان المؤمن لهم يتولى صرف التعويضات لفائدة المؤسسات الإقتصادية التي لحقتها أضرار مادية مباشرة نتيجة الفيضانات المسجّلة بولاية نابل يوم 22 سبتمبر 2018 كما يلي:

•تغطية بنسبة 40 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة وفي حدود سقف 500 أد بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقود تأمين تغطي هذه الأضرار،

•تغطية تكميلية للتعويضات المسندة في إطار عقود التأمين بنسبة 40 % من قيمة الأضرارالمادية المباشرة وفي حدود سقف 500 أد وعلى ألاّ تتجاوز التغطية التكميلية ومبلغ التعويض المسند من قبل شركة التأمين 70 % من قيمة الأضرار المادية المباشرة.

هذا، وقد تمّ خلال الفترة 2019 - 2020 صرف تعويضات بـ 4628 أد لفائدة 112 مؤسسة متضرّرة من جملة 135 مؤسسة تحصّلت على الموافقة على التعويض وذلك نظرا لـ:

- إنعقاد بعض جلسات اللجنة الفنية للمصادقة على التعويضات في شهر ديسمبر من سنة 2020،

- عدم تقديم أصحاب بعض المؤسسات المتحصلّة على الموافقة على التعويض لإلتزام بعدم منازعة الصندوق في مبلغ التعويض.

وتوزع مبالغ التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019 - 2020 حسب القطاعات كما يلي:

القطاع	الملفات التي تمّت دراستها خلال الفترة 2019 - 2020		المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض خلال الفترة 2019 - 2020		التعويضات المصروفة خلال الفترة 2019 - 2020					
					التعويضات المصروفة سنة 2019		التعويضات المصروفة سنة 2020		الجملة	
	عدد الملفات التي تمّت دراستها	قيمة الأضرار المقدرة حسب الإختبار (أد)	عدد المؤسسات المتحصّلة على الموافقة على التعويض	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)	عدد المؤسسات المستفيدة من تدخلات الصندوق	مبالغ التعويضات المصروفة (أد)
تجارة	128	5357	100	2085	10	184	74	1724	84	1908
صناعة	31	11945	25	1628	7	373	12	1252	19	1625
خدمات	11	4668	10	1214	1	5	8	1090	9	1095
الجملة	**170**	**21970**	**135**	**4927**	**18**	**562**	**94**	**4066**	**112**	**4628**

المصدر: الشركة التونسية لإعادة التأمين

• صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية

يتدخل صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية قصد المساهمة في تعويض الأضرار التي تلحق بالفلاحين والصيادين البحريين من جراء الجوائح الطبيعية التي لا تدخل في مجال التأمين العادي كالفيضانات والعواصف والرياح والجفاف والثلوج والجليدة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ نشاط الصندوق قد إنطلق يوم 28 أكتوبر 2019 وتمّ إكتتاب أوّل عقد تأمين يوم 13 نوفمبر 2019. وقد تمّ الترويج لبرنامج الصندوق بتنظيم عديد اللقاءات الجهوية والمحلية على مستوى الولايات والمعتمديات وبحضور المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية والإتحادات المحلية والجهوية وعدد هامّ من فلاحي الجهات. كما تمّ القيام بمجموعة من المداخلات الإذاعية والتلفزية وبالصحافة المكتوبة والإلكترونية وكذلك بملصقات إشهارية ببعض الأماكن.

وقد عرفت موارد الصندوق تطوّرا ملحوظا خلال الفترة 2018 - 2020. إذ بلغت 88241 أد سنة 2020 مقابل 43923 أد سنة 2019 و523 أد سنة 2018. ويعزى تطوّر الموارد إلى:

- أهمية الفوائض المنقولة من التصرّف السابق،

- تحويل منحة الدولة والمبالغ المتأتية من المعلوم التضامني على منتوجات الصيد البحري والخضر والغلال والزيتون والحبوب لفائدة الصندوق،

- القيام بتوظيف جميع مداخيل الصندوق لسنتي 2019 و2020 من طرف مؤسسة «كتاما» بنسب فائدة تتراوح بين 6,8 % و11,8 %بعد طلب إستشارة في الغرض شملت عددا من البنوك. وقد تمّ إيداع كامل مبلغ التوظيفات بالخزينة العامة للبلاد التونسية،

- تطوّر مساهمة المكتتبين بالنظر إلى تطوّر عدد الإكتتابات الذي بلغ 1415 عقدا خلال الموسم الفلاحي 2019 - 2020 وبقيمة جملية بلغت 1359 أد وذلك منذ إنطلاق الصندوق في النشاط.

وشهدت سنة 2020 إنطلاق صرف التعويضات لفائدة الفلاحين المتضرّرين من الجوائح الطبيعية وتحديدا المتضرّرين من الجفاف الذي أثّر على مردودية الزراعات الكبرى خلال العامين الماضيين. وقد تكفلت موقتا مؤسسة «كتاما» بتكاليف الإختبارات المنجزة لمعاينة وتقييم الأضرار الفلاحية إلى حين التقدّم في دراسة ملفات التعويض.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2018 - 2020:

	2018	2019	2020
جملة موارد الصندوق (أد)	**523**	**43923**	**88241**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)	-	30000	30000
مساهمة المصرّحين (أد)	-	33	1326
المبالغ المتأتية من المعلوم التضامني على منتوجات الصيد البحري والخضر والغلال والزيتون والحبوب المجمّعة من قبل ديوان الحبوب (أد)	523	13367	12880
موارد التوظيفات المنجزة من طرف الصندوق التونسي للتأمين التعاوني الفلاحي (أد)	-	-	112
بقايا موارد سنوات سابقة (أد)	-	523	43923
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**-**	**-**	**20433**
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة المصرّحين المتضرّرين (أد)	-	-	20325
المبالغ المصروفة بعنوان الإختبارات المنجزة(أد)	-	-	108
عمولات التصرّف (أد)	-	-	-
عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	**-**	**-**	**1019**
العدد الجملي للإكتتابات في الصندوقفي نهاية الموسم الفلاحي	**-**	**46**	**1415**

المصدر: الخزينة العامة للبلاد التونسية، مؤسسة «كتاما»

بلغ عدد الإكتتابات بالصندوق 1415 عقد خلال الموسم الفلاحي 2019 - 2020 يهمّ 4070 مستغلّة فلاحية بإعتبار أنّ عقد التأمين يضمّ أكثر من مستغلة فلاحية. وبلغت المساحة الجملية لهذه المستغلات الفلاحية المؤمنّة 60027 هكتار برأس مال جملي يناهز 54353 أد.

وشملت هذه الإكتتابات موسم الزراعات الكبرى في مناطق الشمال بإعتبار أنّها المناطق الملائمة للإنتاج بهذه الفترة والمصادق عليها من طرف اللجنة. وشملت أيضا البقوليات (الجلبانة والحمص والفول). وتوزعت العقود المكتتبة أساسا بين ولاية سليانة (530 عقد) والكاف (411 عقد) والقصرين (242 عقد) وباجة (135 عقد) وزغوان (42 عقد) وجندوبة (24 عقد) ومنوبة (16 عقد) وبنزرت (8 عقود) ونابل (4 عقود) والقيروان (1 عقد) وبن عروس (2 عقد).

بلغ عدد مطالب الإعلام بحصول أضرار ناجمة عن جائحة الجفاف 1027 مطلب خلال الموسم الفلاحي 2019 - 2020. وتهمّ هذه المطالب ولاية سليانة (407 مطلب) وولاية الكاف (242 مطلب) وولاية القصرين (242 مطلب) وولاية باجة (97 مطلب) وولاية زغوان (28 مطلب) وولاية جندوبة (11 مطلب).

وانطلقت عملية تقييم الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية في ماي 2020. وقد شارك في عملية التقييم 8 خبراء في مجال تقييم الأضرار الفلاحية المسجلين بالجامعة التونسية لشركات التأمين وممثلين عن مؤسسة «كتاما» وبحضور صاحب المستغلة الفلاحية المتضرّرة المعني بعملية التقييم. وتواصلت عملية التقييم على إمتداد شهري ماي وجوان. وقد تولّت لجنة الصندوق المحدثة بمؤسسة «كتاما» إدراج جميع تقارير الإختبار بالمنظومة المعلوماتية المعدّة للغرض.

وقد أسفرت عملية تقييم الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية إلى النتائج التالية:

الموسم الفلاحي	مطالب الإعلام بحصول أضرار ناجمة عن الجفاف			المطالب التي تمّت دراستها			الملفات المتحصّلة على التعويض		
	عدد المصرّحين بحصول أضرار	عدد المستغلات الفلاحية	قيمة الأضرار المقدّرة حسب الإختبار (أد)	عدد المطالب	عدد المستغلات الفلاحية	تقديرات التعويضات (أد)	عدد المطالب	عدد المستغلات الفلاحية	مبالغ التعويضات
الموسم 2019 - 2020	1027	3572	34012,4	1027	3572	20407	1019	3562	20325

المصدر: مؤسسة «كتاما»

وتتمثّل أسباب عدم تعويض بعض الملفات والبالغ عددها 8 ملفات بمبالغ تعويض قدرها 82 أد في ما يلي:

- ملفات تمّ تعليق النظر فيها إمّا لعدم إستكمال أصحابها لجميع الوثائق المطلوبة أو لعدم قيام المتضرّرين بتبليغ مؤسسة «كتاما» بحصول الضرر أو لعدم تواجد المعني بالأمر على عين المكان عند تحوّل الخبراء لمعاينة الأضرار وبالتالي لم يتم إمضاء المحضر الصلحي لتقييم الأضرار أو لعدم التوصّل بتقرير الإختبار،

- ملفات في طور تصحيح مبالغ التعويضات المتعلقة بها، حيث تمّ إحتساب مبلغ التعويض على مستغلة فلاحية واحدة في حين أنّ العقد يشتمل على عدّة مستغلات مجاحة.

هذا، ونشير أنّ لجنة الصندوق تلقّت منذ بدأ عملية التعويضات عن جائحة الجفاف 14 مطلب إعتراض تمحورت حول:

- الإعتراض على مبلغ التعويض المحتسب،
- عدم القيام بمعاينة بعض الأراضي المجاحة،
- عدم الحصول على التعويض رغم إكتتاب عقد تأمين بين المشترك والصندوق،
- إحتساب مبلغ التعويض على قطعة واحدة في حين أنّ العقد يشتمل على عدّة قطع مجاحة.

• صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار

يهدف صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار، المحدث بمقتضى قانون المالية لسنة 2018، إلى تسهيل إقتناء مساكن لفائدة الفئات الإجتماعية الضعيفة ومتوسطة الدخل والمستثناة من منظومة التمويل البنكي من خلال ضمان القروض السكنية المسندة لفائدتهم.

وقد خصّص لفائدة الصندوق، منذ إحداثه، موارد من ميزانية الدولة بما قدره 20000 أد كقسط أوّل. ولم يتمّ إلى موفى سنة 2020 صرف تعويضات على موارد الصندوق بإعتبار أنّه لم ينطلق في النشاط.

وقد تمّ، بدعم فني من البنك الدولي، تنظيم ندوة في 28 نوفمبر 2018 للتعريف ببرنامج الصندوق لدى البنوك والإدارات المعنية. كما إنتفع 3 إطارات من الشركة التونسية للضمان بتكوين بالخارج. وتمّ خلال سنة 2019 عقد إجتماعات ثنائية بين

الشركة التونسية للضمان و4 بنوك أبدت إنخراطها في البرنامج لمناقشة طرق وضع هذه الآلية حيز التنفيذ بالإضافة إلى تنظيم ملتقى يوم 5 ديسمبر 2019 لدراسة المخاطر المحتملة من هذا البرنامج الموجّه للفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار.

وقد قامت الشركة التونسية للضمان خلال سنة 2020 بمواصلة تركيز الصندوق لدى البنوك المنخرطة بالبرنامج من الناحية التقنية وذلك بالشروع في تطوير نظام معلوماتي خاص به.

هذا، ونشير إلى أنّ البنوك المنخرطة في البرنامج لم تسند قروض سكنية في إطار الصندوق إلى موفى سنة 2020. ولعلّ ذلك يرجع أساسا إلى تضرّر الفئات الاجتماعية المعنية بتدخلات الصندوق من جراء جائحة كورونا التي عمّقت مستويات البطالة والفقر في صفوفهم وزادت في تأزّم أوضاعهم المادّية وحالت دون قدرتهم على الحصول على مسكن.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2018 - 2020:

	2018	2019	2020
جملة موارد الصندوق (أد)	**20000**	**20000**	**20000**
الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق (أد)	20000	-	-
مساهمة المنتفعين بالقروض السكنية (أد)	-	-	-
توظيفات الصندوق (أد)	-	-	-
بقايا موارد سنوات سابقة (أد)	-	20000	20000
موارد أخرى (الإسترجاعات بعنوان تسوية الملفات المنتفعة بالتعويض)(أد)	-	-	-
جملة تدخلات الصندوق (أد)	**-**	**-**	**-**
مبالغ التعويضات المصروفة لفائدة البنوك (أد)	-	-	-
عمولات التصرّف (أد)	-	-	-
مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	**-**	**-**	**-**
عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	**-**	**-**	**-**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

• صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية

تمّ إحداث صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية بمقتضى قانون المالية التكميلي لسنة 2014 قصد مساعدة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على المحافظة على نشاطها وديمومتها وعلى طاقتها

التشغيلية. وشملت تدخلات الصندوق المؤسسات الصغرى والمتوسطة المنتفعة بقرض من بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة المكلّف بالتصرّف في موارد الصندوق أو بمساهمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية. وقد تمّ، بتاريخ 04 مارس 2019، إيقاف العمل بتدخلات الصندوق وذلك بعد إحداث خط إعتماد لدعم الهيكلة المالية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 مفتوح لدى البنك المركزي التونسي وله نفس التدخلات التي يقوم بها صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية ولكن ليشمل كلّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة المنتفعة بقروض بنكية أو بمساهمة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية.

سيقتصر هذا الجزء من التقرير على متابعة تقدّم تصفية تعهدات صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية الذي يتدخل عن طريق برنامج إعادة هيكلة يشمل الآليات التالية:

- آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة: تخصّص الإعتمادات المرصودة لهذه الآلية لتسديد أتعاب الخبراء المكلفون بإنجاز دراسة التشخيص المالي والإقتصادي وعمليات المرافقة لدى المؤسسات المالية ومتابعة تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة،

- آلية تدعيم الأموال الذاتية: توضع الإعتمادات المرصودة لهذه الآلية على ذمّة شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية لتمكين المؤسسات المعنية من الإنتفاع بتدعيم أموالها الذاتية ولخلاص عمولات التصرّف لشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعنوان هذه الآلية،

- آلية القروض: تخصّص الإعتمادات المرصودة لهذه الآلية لتمويل عمليات إعادة الجدولة من قبل البنك ولإسناد قروض متوسطة وطويلة الأجل في إطار عملية إعادة الهيكلة المالية ولخلاص عمولة التصرّف لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعنوان هذه الآلية،

- آلية قروض المساهمة: تخصّص الإعتمادات المرصودة لهذه الآلية لتمكين الباعث أو المساهم الرئيسي بالمؤسسة من قرض مساهمة شخصي بدون نسبة فائدة للترفيع في رأس مال المؤسسة في إطار عملية إعادة الهيكلة ولخلاص عمولة التصرّف لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعنوان هذه الآلية،

- آلية الضمان: توضع الإعتمادات المرصودة لهذه الآلية على ذمّة الشركة التونسية للضمان لضمان القروض والمساهمات المسندة على موارد الصندوق وتحمّل قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي ولخلاص عمولة التصرّف للشركة التونسية

للضمان. كما تمّ بمقتضى الإتفاقية المبرمة في الغرض بتاريخ 9 مارس 2015 بين الوزارة المكلفة بالمالية والشركة التونسية للضمان توسيع تدخلات هذه الآلية لتشمل ضمان التمويلات المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصناعة والخدمات في إطار إعادة الهيكلة المالية والمبرم في شأنها ملحق إتفاقية بتاريخ 15 جانفي 2007 بين الدولة التونسية والشركة التونسية للضمان.

تتأتى موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية من:

- منحة من ميزانية الدولة،

- المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المالية التي يمنحها الصندوق،

- أية مبالغ أخرى قد تخصص للصندوق بمقتضى القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

وقد عرفت موارد الصندوق تراجعا خلال الفترة 2018 - 2020، حيث بلغت 42361 أد سنة 2020 مقابل 43582 أد سنة 2019 و46596 أد سنة 2018. ويعزى تراجع موارد الصندوق إلى عدم إحالة منحة الدولة لفائدته وإيقاف العمل بتدخلات الصندوق منذ 04 مارس 2019 والإقتصار على تعبئة الموارد الراجعة للصندوق بعنوان إستخلاص الإعتمادات المسندة في إطار آلية تدعيم الأموال الذاتية وآلية القروض وآلية قروض المساهمة والفوائد وفوائد التأخير ومساهمات المستفيدين بآلية الضمان.

وبالتوازي، عرفت تدخلات الصندوق تراجعا ملحوظا خلال نفس الفترة نظرا للتقدّم الكبير في صرف مستحقات إعادة الهيكلة للمؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية. وقد بلغت تدخلات الصندوق 1192 أد سنة 2020 مقابل 4893 أد سنة 2019 و13988 أد سنة 2018. هذا، وتقوم لجنة تسيير الصندوق المحدثة لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمتابعة تقدّم تنفيذ برنامج إعادة الهيكلة على ضوء التقارير المعدّة من طرف الخبراء المكلفون بمرافقة المؤسسات التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية لدى المؤسسات المالية. كما تقوم اللجنة الداخلية المحدثة لدى الشركة التونسية للضمان بدراسة مطالب تعويض القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع والمسندة في إطار برنامج إعادة الهيكلة.

هذا، ونشير إلى توفّر السيولة اللازمة بالصندوق لتصفية تعهداته.

وفي ما يلي كشف لحساب الصندوق للفترة 2018 - 2020:

2020	2019	2018	
42361	**43582**	**46596**	**جملة موارد الصندوق (أد)**
13858	**16845**	**22321**	**1- الموارد المخصصة لفائدة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة**
-	6531	10000	الإعتمادات السنوية المحالة للصندوق من ميزانية الدولة (أد)
-	13	-	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية والقيمة الزائدة والمرابيح المتعلقة عنها (أد)
1077	1499	1165	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية القروض والفوائد وفوائد التأخير المتعلقة بها (أد)
396	237	134	المبالغ المتأتية من إستخلاص الإعتمادات المسندة بعنوان آلية قروض المساهمة وفوائد التأخير المتعلقة بها المتعلقة بها (أد)
12385	8565	11022	بقايا موارد سنوات سابقة لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أد)
28503	**26737**	**24275**	**2- الموارد المخصصة لفائدة الشركة التونسية للضمان**
5	44	54	مساهمات المستفيدين بآلية الضمان (أد)
2195	2649	1431	موارد التوظيفات المنجزة من طرف الشركة التونسية للضمان (أد)
26303	24044	22790	بقايا موارد سنوات سابقة لدى الشركة التونسية للضمان (أد)
1192	**4893**	**13988**	**جملة تدخلات الصندوق (أد)**
8	**22**	**185**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية التشخيص والإحاطة والمرافقة (أد)**
6	**374**	**2005**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية تدعيم الأموال الذاتية (أد)**
702	**1891**	**8772**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية القروض (أد)**
52	**1848**	**2441**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية قروض المساهمة (أد)**
-	**23**	**-**	**المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان (أد)**
-	-	-	مبالغ التعويضات بعنوان ضمان أصل القروض البنكية غير القابلة للإسترجاع (أد)
-	-	-	مبالغ التسبيقات بعنوان ضمان أصل القروض البنكية في طور الإستخلاص القضائي (أد)
-	23	-	مبالغ التعويضات بعنوان فوائد الخزينة على القروض غير المستخلصة (أد)
-	-	-	مصاريف التقاضي (أد)
5	**185**	**244**	**عمولات بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (أد)**
88	**139**	**110**	**عمولات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية (أد)**
331	**411**	**231**	**عمولات الشركة التونسية للضمان (أد)**

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، الشركة التونسية للضمان

وتتعلق تدخلات الصندوق بما يلي:

- صرف مستحقات إعادة الهيكلة بعنوان آلية التشخيص والإحاطة والمرافقة وآلية تدعيم الأموال الذاتية وآلية القروض وآلية قروض المساهمة:

بلغ عدد مطالب الإنخراط في برنامج إعادة الهيكلة الواردة على المكاتب الجهوية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة خلال الفترة 2015 - 04 مارس 2019 ما يقارب 226 مطلب لا يستجيب بعضها لشروط الإنتفاع بتدخلات الصندوق.

ويبلغ عدد المؤسسات التي تم قبول إنخراطها 169 مؤسسة وقد تمّ تعيين 161 خبير لها قاموا بإنجاز ما يقارب 164 دراسة تشخيص إقتصادية ومالية وقع إحالتها إلى لجنة تسيير الصندوق للمصادقة.

وتبعا لدراسات التشخيص المنجزة، فقد تمّت المصادقة النهائية على برنامج إعادة هيكلة 122 مؤسسة من جملة 169 مؤسسة منخرطة بالبرنامج أي بنسبة 72,2% .

ويعود عدم المصادقة على برنامج إعادة هيكلة بقية المؤسسات إلى إقرار لجنة تسيير الصندوق، خلال سنة 2017، غلق باب المصادقات وذلك لثبوت عدم قدرة المؤسسات على بلوغ مرحلة المصادقة النهائية على إعادة هيكلتها قبل تاريخ إنتهاء العمل بالإتفاقية المتعلقة بإدارة الصندوق أي 04 مارس 2019 وذلك بإعتبار ما يلي:

- طول الإجراءات التي تتطلبها دراسة الملفات وكثرة المراحل لبلوغ المصادقة النهائية،

- طول وتشعّب الإجراءات القانونية لإيقاف التتبّعات القضائية التي قامت بها البنوك الدائنة تجاه هذه المؤسسات،

- مسألة تحاصص الضمانات وإختلاف درجة تفاعل البنوك الشريكة،

- التأخير الحاصل في أعمال الخبراء وضعف جودة بعض التقارير المقدمة على مستوى إعداد دراسة التشخيص ومدى الإلتزام بالخطوط المرجعية وكذلك على مستوى تجسيد عمليات المرافقة،

- الصعوبات التي واجهتها المؤسسات في مختلف مراحل برنامج إعادة الهيكلة والتي ما تزال تشكل عائقا أمام البعض منها في مواصلة إنجاز البرنامج على غرار:

* الديون العاجلة التي تراكمت لدى بعض المؤسسات بعد عملية إعادة الهيكلة،

* الإرتفاع التاريخي لسعر صرف العملة الصعبة الذي أثّر بوضوح على مدى جدوى الإستثمارات المبرمجة خلال عمليات إعادة الهيكلة،

* الديون الشخصية المتعلقة بعديد الباعثين والتي حالت في العديد من الحالات دون صرف المتطلبات المالية المرصودة.

هذا، بالإضافة إلى أنّ لجنة تسيير الصندوق قد أذنت بإلغاء:

- العقود الجارية الممضاة في إطار البرنامج والتي لم يتمّ صرف التعهدات المتعلقة بها بحلول أجل 31 جانفي 2019،

- قرارات المصادقة على برنامج إعادة الهيكلة بالنسبة لبعض المؤسسات التي لم تشرع في تنفيذ البرنامج في أجل ثلاثة أشهر من تاريخ إعلام المؤسسة بالقرار عملا بمقتضيات الفصل 20 من الأمر عدد 51 لسنة 2015 المتعلق بضبط قواعد تنظيم وتسيير وكيفية تدخل صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

هذا، وتقدّر الطاقة التشغيلية للمؤسسات المصادق نهائيا على برنامج إعادة هيكلتها والبالغ عددها 122 مؤسسة بـ 2398 موطن شغل. ويبلغ عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة 2211 موطن شغل إضافي. وتقدّر مجموع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة الشركات دون إعتبار العمولات وأتعاب الخبراء 61653 أد أي بمعدل 505 أد لإعادة هيكلة الشركة الواحدة وبتكلفة تقديرية تبلغ 13,4 أد لخلق موطن شغل أو للحفاظ عليه.

ويتوزع عدد المؤسسات المصادق نهائيا على برنامج إعادة هيكلتها وتعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات كما يلي:

السنوات	عدد المؤسسات المصادق نهائيا على مرافقتها وبرنامج إعادة هيكلتها	عدد مواطن الشغل الحالية	عدد مواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة	آلية القروض		آلية قروض المساهمة (أد)	آلية تدعيم الأموال الذاتية: مساهمات شركات الإستثمار (أد)	آلية	مجموع تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات
				قروض إعادة الجدولة (أد)	قروض التمويل (أد)				
2015	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2016	36	784	751	9916	2560	3166	4540	-	22018
2017	60	999	1012	15773	3416	5868	4705	-	29762
2018	25	579	446	7351	525	2236	1480	-	11592
2019	1	36	2	117				-	117
مجموع التعهدات 2015 إلى 04 مارس 2019	**122**	**2398**	**2211**	**33157**	**6501**	**11270**	**10725**	**-**	**61653**
أتعاب الخبراء				-	-	-	-	1110	1110
العمولات				-	-	1127	2220	-	3347
مجموع التعهدات بإعتبار العمولات وأتعاب الخبراء				**33157**	**6501**	**12397**	**12945**	**1110**	**66110**

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

بلغ عدد قروض إعادة الجدولة المصادق عليها 108 قرض إعادة جدولة بقيمة جملية تبلغ 33157 أد وبلغ عدد قروض التمويل متوسطة المدى المصادق على إسنادها 41 قرض بقيمة 6501 أد خصّصت جلّها لتمويل إستثمارات جديدة تتطلبها عمليات إعادة الهيكلة.

وبلغ عدد قروض المساهمة المصادق على إسنادها 105 قرض مساهمة بمبلغ جملي يبلغ 11270 أد وبلغ عدد مساهمات شركات الإستثمار المصادق عليها 51 مساهمة بقيمة 10725 أد. وقد خصّصت تعهدات الترفيع في رأس مال المؤسسات (عن طريق قروض المساهمات أو عن طريق مساهمات شركات الإستثمار) في مجملها لدعم الأموال المتداولة وتغطية مصاريف الإستهلاك وجزئيا لخلاص الديون العاجلة.

وتتوزع جملة تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات حسب قطاع النشاط كما يلي:

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المصادق نهائيا على برنامج إعادة هيكلتها	تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات (أد)
الصناعات الميكانيكية والمعدنية والكهربائية	8	4344
الصناعات الغذائية	25	15708
الصناعات الكيميائية والبلاستيكية	13	8247
خدمات أخرى	18	7201
التنشيط الشبابي والترفيه والعناية بالطفولة ورعاية المسنين	2	367
صناعات مواد البناء والخزف والبلور	13	8643
خدمات في الدراسات والخبرات والمعونة	3	1037
الصناعات المختلفة	12	6506
صناعات النسيج والإكساء والجلود والأحذية	18	6648
الخدمات البيئية	1	243
الفلاحة	5	886
أنشطة الإنتاج والصناعات الثقافية	1	141
أشغال عامة	1	500
السياحة	2	1182
الجملة	**122**	**61653**

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

وتتوزع جملة تعهدات الصندوق لإعادة هيكلة المؤسسات دون إعتبار أتعاب الخبراء والعمولات حسب الولايات كما يلي:

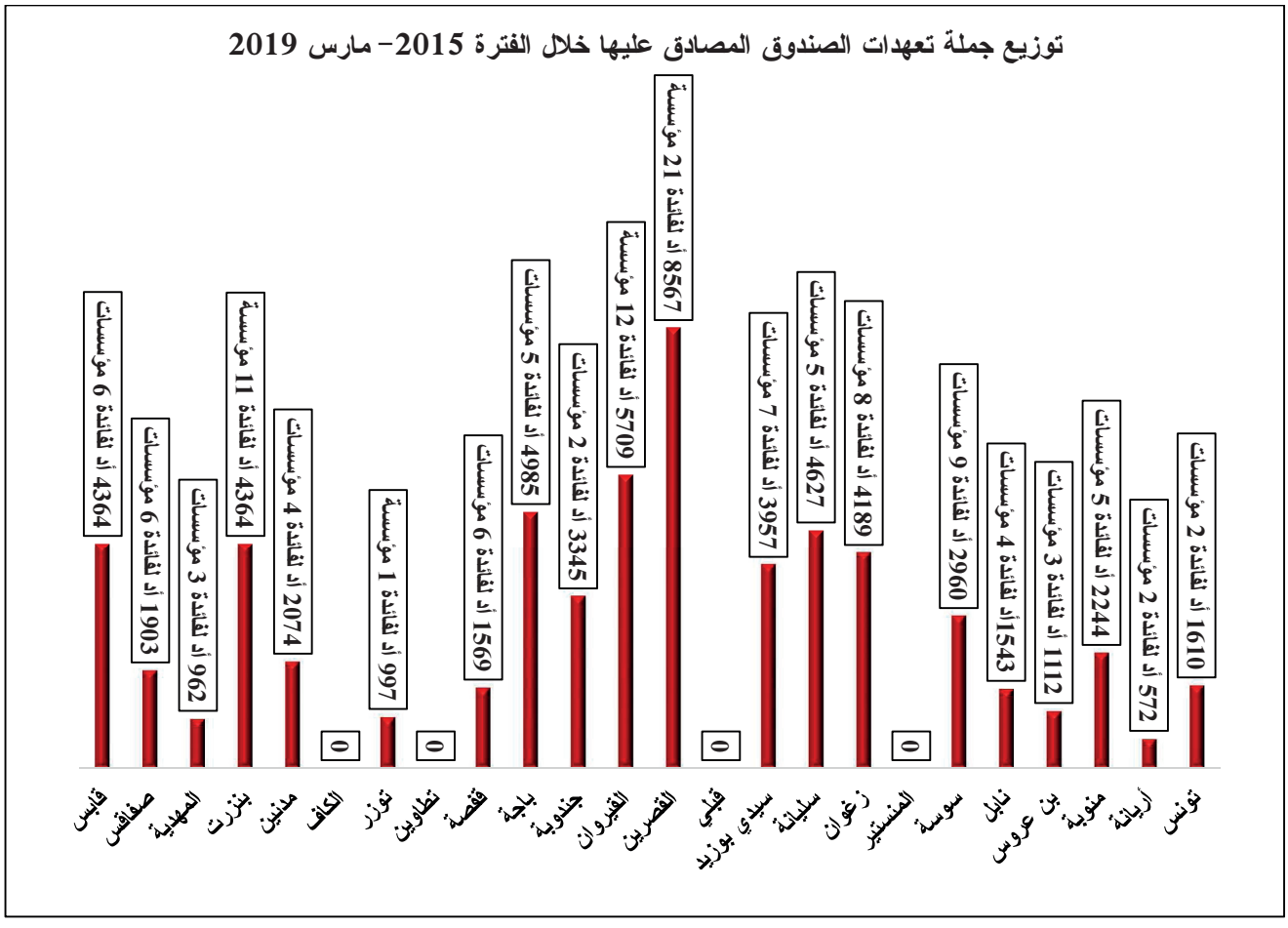

يلاحظ من خلال الرسم البياني ما يلي:

- لم تسجل المكاتب الجهوية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بكلّ من ولاية الكاف وولاية تطاوين إقبالا للمؤسسات التي تمر بصعوبات ظرفية مالية على الإنخراط ببرنامج إعادة الهيكلة وذلك رغم محاولات إطارات البنك لإقناع المؤسسات بجدوى الإنخراط ضمن تدخلات الصندوق،

- تمّ تسجيل تخلي مؤسستين بولاية المنستير عن الإنخراط ضن تدخلات الصندوق حيث إكتفتا بإعادة جدولة ديونهما البنكية لدى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب النمط العادي لإعادة الهيكلة الخاص بالبنك دون اللجوء لتدخلات صندوق.

هذا، وقد تمكن الصندوق من صرف قسط من مستحقات إعادة هيكلة 122 مؤسسة تمرّ بصعوبات مالية ظرفية بمبلغ جملي قدره 57125 أد خلال الفترة 2015 - 2020. وتتوزع المبالغ المصروفة حسب الآليات كما يلي:

الآليات	جملة تعهدات الصندوق (أد)	المبالغ المصروفة خلال الفترة 2015 - 2020 (أد)
آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة: أتعاب الخبراء	1110	925
آلية تدعيم الأموال الذاتية: مساهمات شركات الإستثمار	12945	11144
آلية القروض (قروض إعادة الجدولة وقروض التمويل)	39658	34886
آلية قروض المساهمة	12397	10170
الجملة	**66110**	**57125**

المصدر: بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

- صرف مستحقات إعادة الهيكلة بعنوان آلية الضمان:

تبعا لتوسيع قاعدة المستفيدين بآلية الضمان المموّلة على موارد صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية لتشمل ضمان التمويلات المسندة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الصناعة والخدمات المنتفعة ببرنامج إعادة الهيكلة المالية والمبرم في شأنها ملحق إتفاقية بتاريخ 15 جانفي 2007 بين الدولة التونسية والشركة التونسية للضمان، فقد بلغ حجم القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق 21454 أد خلال الفترة 2007 - 2020 تتعلق بـ 27 قسط من قروض بنكية بقيمة 12484 أد و57 قسط من مساهمات لشركات إستثمار ذات رأس مال تنمية بقيمة 8970 أد.

ويتوزع عدد وحجم أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007 - 2020 حسب قطاع النشاط كما يلي:

قطاع النشاط	عدد أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق	حجم أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق (أد)
الصناعة	77	20974
الخدمات	7	480
الجملة	**84**	**21454**

المصدر: الشركة التونسية للضمان

ويتوزع عدد وحجم أقساط القروض والمساهمات المصرّح بها لضمان الصندوق خلال الفترة 2007 - 2020 حسب الولايات كما يلي:

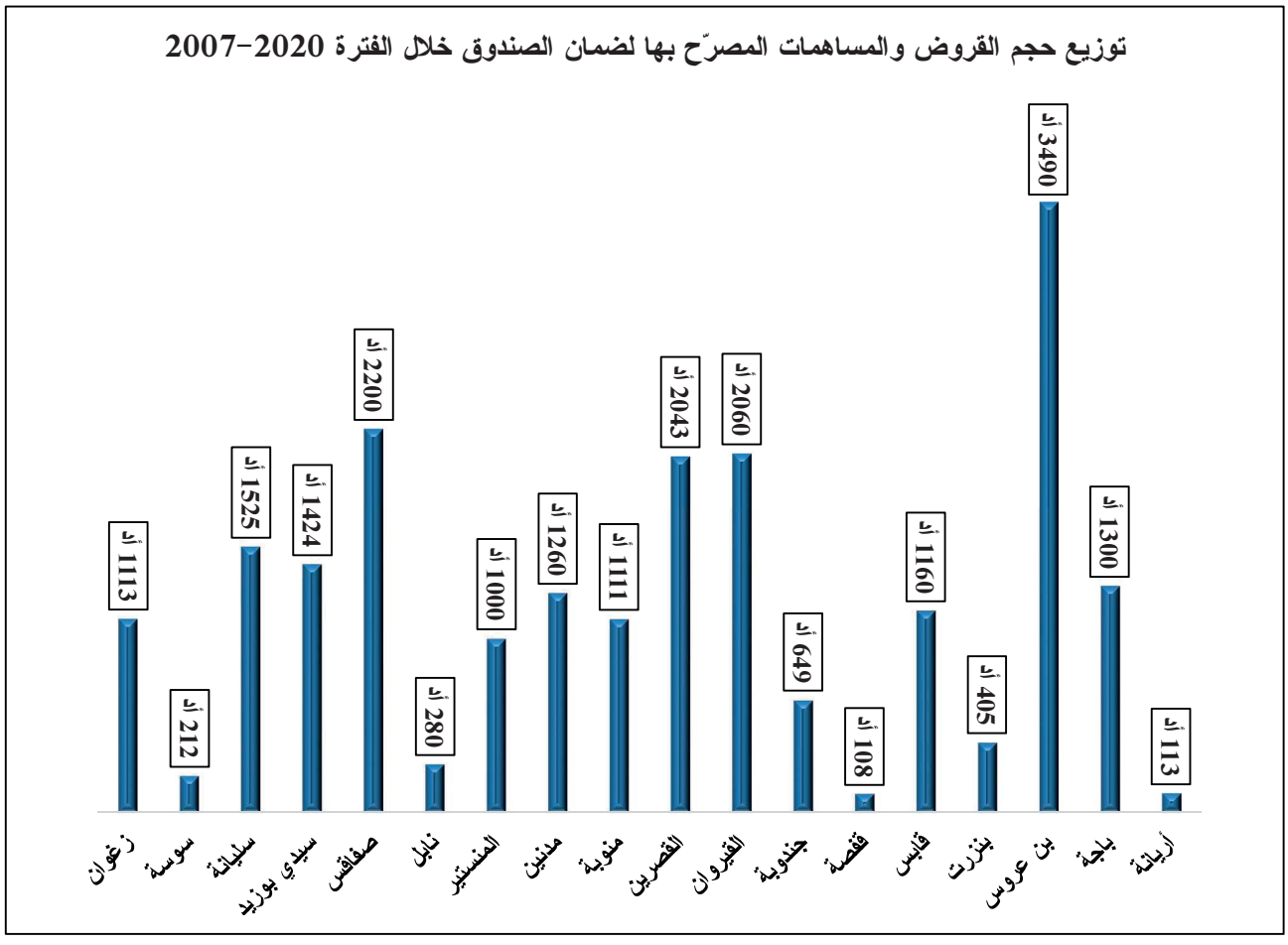

هـذا وقـد أسـفرت دراسـة مطالـب تعويـض القـروض والمسـاهمات غـير القابلة للإسـترجاع إلى النتـائج التالية:

السنوات	التمويلات غير القابلة للإسترجاع الواردة			التمويلات غير القابلة للإسترجاع المصادق علىتعويضها			تعهدات الصندوق			المبالغ المصروفة (أد)		
	عدد الملفات	مبلغ أصل القروض أو المساهمات (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	عدد الملفات	مبلغ أصل القرض أو المساهمة (أد)	مصاريف التقاضي (أد)	عدد الملفات	تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان (أد)	تعهدات الصندوق بعنوان تحمل قسط من مصاريف التقاضي (أد)	العدد	المبالغ المصروفة بعنوان آلية الضمان (أد)	المبالغ المصروفة بعنوان مصاريف التقاضي (أد)
الفترة 2007 - 2020	3	2528	-	1	900	-	1	450	-	1	251	-

المصدر: الشركة التونسية للضمان

ويرجع عدم المصادقة على تعويض تمويلات غير قابلة للإسترجاع لملفين إثنين يتعلقان بـ 2 قروض بنكية بمبلغ جملي يبلغ 1628 أد إلى ما يلي:

- عدم إستكمال الوثائق المطلوبة رغم إعلام البنك بذلك بالنسبة للقرض المسند عن طريق الشركة التونسية للبنك والبالغ 1000 أد. وقد تمّ إرجاء النظر في تعويض أصل القرض إلى حين إستيفاء البنك للإجراءات التنفيذية وتوفير الوثائق المطلوبة،

- تعليق النظر في تعويض أصل قرض بنكي يبلغ 628 أد مسند عن طريق بنك الأمان إلى حين تسوية البنك لوضعيته تجاه الشركة التونسية للضمان.

وقد تمّ خلال الفترة 2007 - 2020 المصادقة على تعويض أصل قرض بنكي واحد يبلغ 900 أد مسند عن طريق بنك الأمان في إطار قروض إعادة الجدولة. وقد بلغت تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان 450 أد أي في حدود 50 % من مبلغ أصل القرض حسب نسب تقاسم المخاطر المنصوص عليها بإتفاقية آلية الضمان. وتمّ صرف مبالغ لفائدة البنك بـ 251 أد منها 23 أد بعنوان فوائد الخزينة أسندت سنة 2019 و3 أد بعنوان فوائد الخزينة أسندت سنة 2015 و225 أد كتسبقة أسندت قبل سنة 2015. وسيتمّ صرف بقية مستحقات البنك عند إستكمال إجراءات الإستخلاص القضائي وتبيّن العجز النهائي للمؤسسة المنتفعة بالقرض على تسديد ديونها.

• صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية

في إطار تفعيل النظام اللامركزي كأسلوب من أساليب التنظيم الإداري، تمّ إحداث صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بمقتضى قانون المالية لسنة 2021. ويهدف الصندوق إلى تمويل الجماعات المحلية قصد تدعيم قدراتها وإستقلاليتها المالية ومساعدتها على مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي والتكافؤ بين الموارد والأعباء وتحقيق التضامن والحدّ من التفاوت بينها.

تتأتى موارد الصندوق من:

- منحة من ميزانية الدولة تضبط سنويا بقانون المالية،

- نسبة من محصول الضرائب الراجعة لميزانية الدولة تضبط بقانون المالية،

- مردود المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية الذي يتجاوز خلال السنة 100 أد بالنسبة لكلّ مؤسسة،

- مردود المعلوم المتأتي من مساهمة الجماعات المحلية في أشغال تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي والصيانة،

- عند الإقتضاء، نسبة من مداخيل الدولة المتأتية من إستغلال الثروات الطبيعية تضبط بقانون المالية،

- بقايا موارد متأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بعد حذفه،

- كلّ مورد آخر يتمّ تخصيصه للصندوق.

ويتمّ توزيع موارد الصندوق بين الجماعات المحلية وفقا لمعايير موضوعية تأخذ بعين الإعتبار خاصّة عدد السكان ونسبة البطالة والطاقة الجبائية ومؤشر التنمية وطاقة التداين. وتوزّع إعتمادات التسوية والتعديل طبقا لشروط ومعايير تضبط بأمر حكومي سيصدر في الغرض.

وفي إنتظار التفعيل التدريجي لصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية وحفاظا على إستمرارية تمويل ميزانيات الجماعات المحلية بالموارد المالية المحالة من ميزانية الدولة لفائدتها، سيتمّ مواصلة العمل لفترة إنتقالية بالمعاييرالمعتمدة حاليا في:

- توزيع الدعم المالي السنوي المخصّص من ميزانية الدولة لفائدة الجماعات المحلية طبقا للقرار المؤرخ في 22 جوان 2018 كما تمّ تنقيحه بالقرار المؤرخ في 29 مارس 2019،

- توزيع موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية المنصوص عليها بالأمر عدد 2797 لسنة 2013 المؤرخ في 8 جويلية 2013.

II. النتائج المنتظرة لسنة 2021:

الموارد:

بلغت جملة موارد الصناديق الخاصة في موفى جوان 2021 ما قدره 1410331 أد مقابل 872716 أد محققة خلال نفس الفترة من سنة 2020 وذلك بعد أن تمّ الأخذ بعين الإعتبار تنفيذ ميزانيتي صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. وقد سجلّت بذلك موارد الصناديق الخاصة زيادة هامّة بـ 61,6 %. وتعود هذه الزيادة إلى:

- إرتفاع حجم الفوائض المنقولة من تصرّف سنة 2020 إلى تصرّف سنة 2021 ممّا يشير إلى النسق الضعيف في صرف المنح والحوافز سنة 2020 مقارنة بالإعتمادات المرصودة لفائدة الصناديق،

- تطوّر منحة الدولة المحالة للصناديق الخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 يعود أساسا إلى إحالة قسط من منحة الدولة لفائدة صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية المحدث سنة 2021 وأهمية المبالغ المحالة إلى كلّ من الحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون.

- تطوّر الموارد الذاتية المعبئة في إطار الصناديق الخاصة خلال السداسي الأول من سنة 2021 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 يرجع أساسا إلى شروع صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية في تحصيل الموارد الراجعة له بمقتضى التشاريع الجاري بها العمل وتحسّن نسب الإستخلاصات للموارد الراجعة للصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم.

وتتوزع جملة موارد الصناديق الخاصة في موفى جوان 2021 والبالغة1410331 أد بين 801628 أد بقايا موارد السنوات السابقة و396376 أد بعنوان منحة الدولة المحالة للصناديق و212327 أد موارد ذاتية محصّلة في موفى جوان 2021.

وقد إستوجب تطوّر الوضع الاقتصادي للسداسية الأولى من سنة 2021 والنتائج المسجلة لسنة 2020 ضرورة مراجعة تقديرات موارد الصناديق الخاصة لكامل سنة 2021 وذلك بإعتماد التوجهات التالية:

- البقاء في مستوى الاعتمادات المرسّمة بمقتضى قانون المالية لسنة 2021 بعنوان منحة الدولة المحالة للصناديق الخاصة والبالغة 806500 أد قصد تنشيط الإستثمار وحفز المبادرة الخاصة والمحافظة على إستقرار القطاعات الاقتصادية المتضررة إمّا من الجوائح الطبيعية أو من تداعيات الأزمة الوبائية العالمية «كورونا»،

- مراجعة مبالغ الموارد المتبقية من السنوات السابقة بالصناديق الخاصة بعد تحيين نتائج سنة 2020،

- تحيين مبالغ الموارد الذاتية التي ينتظر تعبئتها في إطار الصناديق الخاصة على ضوء النتائج المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2021 وذلك بالترفيع في الموارد المحصّلة لفائدة صندوق تغطية مخاطر الصرف وصندوق ضمان المؤمن لهم والتخفيض في الموارد المعبئة لفائدة صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تبلغ جملة موارد الصناديق الخاصة لكامل سنة 2021 ما قدره 2099649 أد موزّعة كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	جملة الموارد في موفى جوان 2021				تقديرات الموارد لكامل سنة 2021 محيّنة
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	
-صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	21931	-	2792	24723	49431
-الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	6324	-	8167	14491	30324
-الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	14424	5000	577	20001	50099
-الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	27774	56226	1557	85557	109774
-صندوق النهوض بقطاع الزيتون	458	825	-	1283	1284
-الصندوق الوطني للضمان	508428	-	27848	536276	575948
-صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	89578	89578	260000
-صندوق ضمان المؤمن لهم	93312	-	15598	108910	119312
-صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	67808	-	6679	74487	107808
-صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	20000	-	-	20000	42000
-صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	41169	-	697	41866	45169
-صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	334325	58834	393159	708500
جملة الموارد	**801628**	**396376**	**212327**	**1410331**	**2099649**

وتستدعى هذه الارقام بعض الملاحظات لعلّ أهمّها ما يلي:

- أهمية الموارد التى تخصصّها الدولة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية (2099649 أد سنة 2021) وهو ما يبرز مواصلة السلطة التنفيذية القيام بدورها في هذين القطاعين رغم الصعوبات التى تشهدها المالية العمومية،

-إستئثار صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بأكبر قسط من الموارد (708500 أد) يليه الصندوق الوطنى للضمان (575948 أد) ثمّ

صندوق تغطية مخاطر الصرف (260000 أد) وصندوق ضمان المؤمن لهم (119312 أد) والحساب المركزي للتنمية الفلاحية (109774 أد) وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية (107808 أد)،

- الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة للتنمية المحلية والتمييزالإيجابي بين الجماعات المحلية من خلال تعزيز الموارد المالية للجماعات المحلية لتسريع نسق الإستثمار المحلي والجهوي وتحسين أداء المرفق العمومي في الجهات،

- أهمية الموارد المخصّصة لجبر أضرار المؤسسات الاقتصادية والمشاريع الفردية والناتجة عن الجوائح الطبيعية أو عن عجز باعثي المشاريع عن تسديد قروضهم،

- العناية التى يحظى بها قطاع الفلاحة كقطاع اجتماعى واقتصادي هام بالنظر إلى حجم التمويل العمومي المخصّص لفائدته على موارد ميزانية الدولة،

النفقات:

بلغت جملة نفقات الصناديق الخاصة في موفى جوان 2021 ما قدره 614062 أد مقابل 151145 أد خلال نفس الفترة من سنة 2020 وذلك بعد أن تمّ الأخذ بعين الإعتبار تنفيذ ميزانيتي صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية وصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. وقد سجلّت بذلك نفقات الصناديق الخاصة زيادة هامّة بـ 306,3 %. وتعود هذه الزيادة أساسا إلى:

- شروع صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية خلال السداسي الأول من سنة 2021 في تقديم التمويلات لفائدة الجماعات المحلية قصد مساعدتها على مجابهة الأعباء المحمولة عليها،

- تطوّر نفقات صندوق ضمان المؤمن لهم على إثر تسديد مبلغ أصل القرض الرقاعي دفعة واحدة لفائدة خزينة الدولة والبالغ 80 م د. ونشير إلى أنّ القرض الرقاعي تمّ تخصيصه لصرف التعويضات لفائدة المؤسسات المتوسطة والكبرى بعنوان الأضرار المادية المباشرة التي لحقتها نتيجة أعمال حرق وإتلاف أو نهب مرتبطة بالإضطرابات والتحرّكات الشعبية التي شهدتها البلاد خلال الفترة الممتدّة من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011،

- تطوّر نفقات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى والحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق النهوض بقطاع الزيتون وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية.

وقد إستوجب تطوّر الوضع الاقتصادي للسداسية الأولى من سنة 2021 والنتائج المسجلة لسنة 2020 ضرورة مراجعة تقديرات نفقات الصناديق الخاصة لكامل سنة 2021 وذلك بإعتماد التوجهات التالية:

- تحيين نفقات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى بالتخفيض فيها وذلك في حدود الموارد المتوقع تعبئتها لسنة 2021،
- الترفيع في نفقات صندوق تغطية مخاطر الصرف تبعا لتطوّر موارده وذلك قصد مواصلة خلاص متخلّدات الصندوق تجاه البنوك والمؤسسات المالية،
- الترفيع في نفقات صندوق ضمان المؤمن لهم على إثر تسديد أصل القرض الرقاعي لفائدة خزينة الدولة،
- المحافظة على تقديرات النفقات لسنة 2021 لبقية الصناديق الخاصة.

وعلى هذا الأساس، ينتظر أن تبلغ جملة نفقات الصناديق الخاصة لكامل سنة 2021 ما قدره 1287339 أد موزّعة كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	جملة النفقات في موفى جوان 2021	تقديرات النفقات لكامل سنة 2021 محيّنة
- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	19105	45000
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	10846	25000
- الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	9639	35000
- الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	57436	92000
- صندوق النهوض بقطاع الزيتون	319	850
- الصندوق الوطني للضمان	1044	6989
- صندوق تغطية مخاطر الصرف	75521	260000
- صندوق ضمان المؤمن لهم	86929	91000
- صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	156	19000
- صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	-	2000
- صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	4	2000
- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	353063	708500
جملة النفقات	**614062**	**1287339**

تشير الأرقام الواردة بالجدول أعلاه إلى:

- أهمية التمويلات المسندة من ميزانية الدولة إلى الجماعات المحلية للمساهمة في تغطية نفقات تسييرها وفي تمويل المشاريع والإستثمارات المحلية والجهوية. حيث يتوقع أن يبلغ حجم هذه التمويلات 708500 أد في موفى سنة 2021 أي ما يعادل 54,2 % من جملة نفقات الصناديق الخاصة،

- أهمية الإمتيازات والضمانات المسندة للإستثمارات في القطاع الفلاحى حيث يتوقع ان تبلغ التدخلات في هذا القطاع 146850 أد في موفى سنة 2021،

- توقع زيادة تدخلات الصناديق الخاصة المخصّصة لحفز الإستثمار ودفع المبادرة الخاصة لسنة 2021 مقارنة بالسنوات السابقة وذلك بعد تبسيط إجراءات ممارسة الأنشطة الاقتصادية وآجال إسناد تراخيص الإستثمار،

- أهمية تدخلات الصناديق المخصّصة لتمويل آليات الضمان وتغطية المخاطر مقارنة بالسنوات السابقة ممّا سيساعد المستثمرين والأنشطة الاقتصادية ذات المردودية العالية على مواجهة الكوارث والأزمات.

III. تقديرات سنة 2022:

ضبطت موارد الصناديق الخاصة لسنة 2022 في حدود 2191580 أد مقابل 2099649 أد لسنة 2021.

وضبطت نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2022 في حدود 1307100 أد مقابل 1287339 أد سنة 2021.

تتوزع موارد ونفقات الصناديق الخاصة لسنة 2022 كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات الموارد لسنة 2022				تقديرات النفقات لسنة 2022
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	
-صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	4431	24000	5569	34000	34000
-الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	5324	9000	15000	29324	25000
-الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	15099	34200	700	49999	35000
-الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	17774	80000	3000	100774	100000
-صندوق النهوض بقطاع الزيتون	434	800	1	1235	1100
-الصندوق الوطني للضمان	568959	-	65000	633959	7000
-صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	260000	260000	260000
-صندوق ضمان المؤمن لهم	28312	-	25000	53312	6000
-صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	88808	30000	11000	129808	35000
-صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	40000	10000	2000	52000	2000
-صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	43169	-	4000	47169	2000
-صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	680000	120000	800000	800000
الجملة	**812310**	**868000**	**511270**	**2191580**	**1307100**

الموارد:

في ظلّ الضغوطات التي تشهدها المالية العمومية وتواصل التأثيرات السلبية لإنتشار فيروس «كورونا» على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة فإنّه تمّ إتّباع التمشّي التالي لضبط موارد الصناديق الخاصة لسنة 2022:

- نقل الرصيد المتبقي بالصناديق من السنوات السابقة إلى ميزانية الصناديق الخاصة لسنة 2022،

- الترفيع في منحة الدولة المحالة لصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والتخفيض في المنحة المخصّصة لصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار لسنة 2022 مقارنة بقانون المالية لسنة 2021 محيّن والبقاء في حدود الإعتمادات المرسّمة لسنة 2021 بالنسبة لبقية الصناديق الخاصة،

- مزيد العمل على تعبئة الموارد الذاتية الراجعة للصناديق الخاصة من خلال:

* تحسين نسب الإستخلاص بعنوان القروض والمساهمات المسندة والفوائض الناجمة عنها والعمولات المخصومة على المكشوفات البنكية ومساهمات المستفيدين بخدمات الضمان ومساهمات مؤسسات التأمين والبنوك والمؤسسات المالية،

* العمل على تطوير موارد التوظيفات للموارد المتوفرة بالصناديق الخاصة،

* البحث عن آليات جديدة لتدعيم الموارد الذاتية للصناديق الخاصة.

وتبعا لذلك، من المتوقع أن تسجّل موارد الصناديق الخاصة لسنة 2022 تطوّرا بنسبة 4,4% مقارنة بتقديرات سنة 2021 محيّنة كما يلي:

الوحدة: ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات الموارد لسنة 2021 محيّنة				تقديرات الموارد لسنة 2022			
	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد	بقايا موارد السنوات السابقة	منحة الدولة	الموارد الذاتية	جملة الموارد
صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	21931	24000	3500	**49431**	4431	24000	5569	**34000**
الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	6324	9000	15000	**30324**	5324	9000	15000	**29324**
الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	14424	34175	1500	**50099**	15099	34200	700	**49999**
الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	27774	80000	2000	**109774**	17774	80000	3000	**100774**
صندوق النهوض بقطاع الزيتون	458	825	1	**1284**	434	800	1	**1235**
الصندوق الوطني للضمان	508428	-	67520	**575948**	568959	-	65000	**633959**
صندوق تغطية مخاطر الصرف	-	-	260000	**260000**	-	-	260000	**260000**
صندوق ضمان المؤمن لهم	93312	-	26000	**119312**	28312	-	25000	**53312**
صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	67808	30000	10000	**107808**	88808	30000	11000	**129808**
صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	20000	20000	2000	**42000**	40000	10000	2000	**52000**
صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	41169	-	4000	**45169**	43169	-	4000	**47169**
صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	-	608500	100000	**708500**	-	680000	120000	**800000**
جملة الموارد	**801628**	**806500**	**491521**	**2099649**	**812310**	**868000**	**511270**	**2191580**

ويرجع تطوّر الموارد أساسا إلى إرتفاع موارد:

- صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية +91,5 م د
- الصندوق الوطني للضمان +58,011 م د
- صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية +22,0 م د
- صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار +10,0 م د
- صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية +2,0 م د

ويفسّر تطوّر موارد الصندوق الوطني للضمان وصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية بأهمية الفوائض التي يتوقع نقلها من تصرّف سنة 2021 إلى تصرّف سنة 2022 نتيجة ضعف تدخلاتهما مقارنة بالموارد المرصودة لفائدتهما.

وستشهد موارد صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية تطوّرا هامّا خلال سنة 2022 يعود ذلك إلى الترفيع في منحة الدولة المحالة لفائدته وتوقع زيادة في الموارد الذاتية المعبئة.

كما ينتظر أن يتمّ تركيز صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار خلال الثلاثي الأخير من سنة 2021 ليتمكّن من تعبئة موارد ذاتية إضافية لفائدته لسنة 2022 بعنوان مساهمات المنخرطين بالصندوق بالإضافة إلى موارد التوظيفات.

كما ستشهد موارد الصناديق الخاصة التالية تراجعا كما يلي:

- صندوق ضمان المؤمن لهم -66,0 م د
- الحساب المركزي للتنمية الفلاحية -9,0 م د
- صندوق التطوير واللامركزية الصناعية -15,431 م د
- الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى -1,0 م د
- الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري -0,1 م د

ويعود التراجع الكبير لموارد صندوق ضمان المؤمن لهم إلى تسديد أصل القرض الرقاعي لفائدة خزينة الدولة خلال سنة 2021 والبالغ 80 م د ممّا سيؤثر على حجم موارده لسنة 2022.

كما ينتظر أن تتراجع موارد كلّ من الحساب المركزي للتنمية الفلاحية وصندوق التطوير واللامركزية الصناعية والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن

الصغرى نظرا لتوقع إنخفاض حجم الفوائض التي ستنقل من تصرّف 2021 إلى تصرّف سنة 2022 نتيجة التقدّم في الإيفاء بتعهدات الدولة تجاه باعثي المشاريع المتحصّلين على مقررات إسناد إمتيازات.

النفقات:

تبعا لتضرر عدد من القطاعات الاقتصادية بسبب الإجراءات المتخذة لمواجهة إنتشار فيروس «كورونا» وارتفاع معدلات البطالة وضعف نسب التنمية، فإنّه تمّ إتّباع التمشّي التالي لضبط نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2022:

- الترفيع في حجم التمويلات المسندة إلى الجماعات المحلية بعنوان دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بينها نظرا للحاجيات المتزايدة للبلديات والمجالس الجهوية،

- الترفيع في حجم تدخلات الصناديق الخاصّة المخصّصة لتدعيم الأموال الذاتية لباعثي المشاريع أو البقاء في نفس حجم التدخلات المتوقعة لسنة 2021 دون التخفيض فيها قصد مزيد التشجيع على بعث المشاريع والمؤسسات الصغرى والمتوسطة ودعم التشغيل وتحسين ظروف العيش وذلك في حدود الموارد المتوقع تحصيلها،

- الترفيع في حجم تدخلات صناديق الضمان وتغطية المخاطر أو البقاء في نفس حجم التدخلات المتوقعة لسنة 2021 دون التخفيض فيها وذلك للمساهمة في تثبيت دخل المستثمر وللمحافظة على الطاقة الإستثمارية للمؤسسات المالية ولضمان إستقرار القطاعات الاقتصادية.

وبالنظر إلى سخاء المنظومة التحفيزية الحالية سواء على مستوى قانون الإستثمار الجديد وقانون مراجعة منظومة الإمتيازات الجبائية أو على مستوى النصوص التشريعية الأخرى من جهة ومحدودية الموارد المالية العمومية من جهة أخرى، فإنّه يتعين مزيد ترشيد الحوافز المسندة وحسن تصويبها نحو القطاعات ذات الأولوية والمشاريع ذات الأهمية الوطنية والمشاريع المحدثة بمناطق التنمية الجهوية وتفادي إزدواجية الإنتفاع بالحوافز المسندة في إطار الصناديق الخاصة وعلى موارد أخرى على غرار حوافز برامج التأهيل وبرنامج تونس الذكية وبعض الإمتيازات المالية المنظمة بنصوص قطاعية أخرى. وفي هذا الإطار، يتجه إضفاء مزيد من النجاعة على تدخلات الصناديق خاصّة تلك المخصّصة لدفع الإستثمار الخاص وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة في إدارة ومراقبة أنشطتها.

وتبعا لذلك، ينتظر أن تسجّل نفقات الصناديق الخاصة لسنة 2022 تطوّرا بنسبة 1,5 % مقارنة بتقديرات سنة 2021 محينة كما يلي :

الوحدة: ألف دينار

بيان الصناديق الخاصة	تقديرات النفقات لسنة 2021 محينة	تقديرات النفقات لسنة 2022
-صندوق التطوير واللامركزية الصناعية	45000	34000
-الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى	25000	25000
-الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري	35000	35000
-الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية)	92000	100000
-صندوق النهوض بقطاع الزيتون	850	1100
-الصندوق الوطني للضمان	6989	7000
-صندوق تغطية مخاطر الصرف	260000	260000
-صندوق ضمان المؤمن لهم	91000	6000
-صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية	19000	35000
-صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الاجتماعية من ذوي الدخل غير القار	2000	2000
-صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية	2000	2000
-صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	708500	800000
جملة النفقات	**1287339**	**1307100**

يرجع تطوّر النفقات أساسا إلى إرتفاع نفقات:

-صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية +91,5 م د

-صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية +16,0 م د

-الحساب المركزي للتنمية الفلاحية +8,0 م د

-صندوق النهوض بقطاع الزيتون +0,3 م د

ويفسّر تطوّر نفقات صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية بتطوّر حاجيات البلديات والمجالس الجهوية من الموارد المالية.

هذا، وستشهد نفقات الصناديق التالية تراجعا كما يلي:

-صندوق ضمان المؤمن لهم -85,0 م د

-صندوق التطوير واللامركزية الصناعية -11,0 م د

ويعود التراجع الحاد في تدخلات صندوق ضمان المؤمن لهم إلى صرف كامل مبلغ أصل القرض الرقاعي لفائدة خزينة الدولة خلال سنة 2021 ليعود الصندوق إلى نسقه العادي في صرف المبالغ المحمولة عليه سنة 2022.

IV. أداء الصناديق الخاصة والأنشطة والتدخلات لسنة 2022:

• صندوق التطوير واللامركزية الصناعية:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق التطوير واللامركزية الصناعية كما يلي:

هدف 1: استقطاب الباعثين والرفع من مستوى تأطيرهم

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الحملات التحسيسية والتظاهرات الوطنية لفائدة الباعثين والهياكل المموّلة للمشاريع	عدد	230	282	150	290	200	250	250
عدد الباعثين المنتفعين بعمليات تكوين	عدد	1100	922	635	1000	700	750	750
عدد الباعثين المنتفعين بعمليات مرافقة ودعم خلال إنجاز مشاريعهم أو بعد الدخول طور الاستغلال	عدد	400	290	255	350	300	300	300

هدف 2: تطوير تدخلات الصندوق المتعلقة بتمويل إحداث أو توسعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	عدد	129	226	160	300	220	230	240
نسبة المشاريع المنتفعة بمنحة بعنوان التشجيع على التنمية الجهوية من جملة المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	%	84	86	86	90	87	87	88

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
استقطاب الباعثين والرفع من مستوى تأطيرهم	عدد الحملات التحسيسية والتظاهرات الوطنية لفائدة الباعثين والهياكل المموّلة للمشاريع	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	- تطوير خدمات الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات عن بعد بالنظر إلى متطلبات الوضع الوبائي، - تنظيم تظاهرات جهوية لفائدة أصحاب أفكار المشاريع سواء بمقرات محاضن المؤسسات أو خارجها أو عن بعد، - تنظيم تظاهرات في شكل حلقات تكوينية لفائدة إطارات محاضن المؤسسات يؤمنها خبراء أجانب في إطار مشروع ENLIEN، - الترويج لصفحة الشبكة الوطنية لمحاضن المؤسسات من خلال نشر وترويج كلّ الخدمات المسداة من طرف محاضن المؤسسات، -تكثيف الحملات التحسيسية والمعارض والمطويات للتعريف بالحوافز والتشجيعات الممنوحة لفائدة الباعثين -إعتماد خطة إتصال لنشر ثقافة المبادرة الخاصة لدى الطلبة بالجامعات
	عدد حصص التكوين المنجزة لفائدة الباعثين	وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	- تنظيم دورات تكوينية مجانية تستجيب لحاجيات باعثي المشاريع حول مختلف مراحل إنجاز المشروع، - يتضمن البرنامج النموذجي لدورة تكوينيةفي بعث المشاريع ما يلي: * مقومات باعث المشروع وتقنيات الإتصال، * مخطط الأعمال، * دراسة السوق، * الدراسة المالية، * النظام القانوني للشركات، * الإلتزامات الجبائية والإجتماعية للمؤسسة، * قانون الإستثمار وإجراءات التكوين القانوني للشركات. -تشريك الخبرات المتوفرة لدى الإدارات الجهوية والمؤسسات المالية والمراكز الفنية لتأمين جانب من التكوين

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد الباعثين المنتفعين بعمليات مرافقة ودعم خلال إنجاز مشاريعهم أو بعد الدخول طور الاستغلال	- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	- القيام بتشخيص وتقييم لخدمات المحاضن بما في ذلك خدمتي التكوين والمرافقة وذلك بالتعاون مع صندوق الودائع والأمانات وهياكل دولية على غرار Expertise France ووكالة التعاون الفرنسي، - العمل على ضبط إستراتيجية لتطوير خدمات محاضن المؤسسات وتحسين تموقعها صلب منظومة بعث المؤسسات، - متابعة تنفيذ إتفاقيات الشراكة المضاة مع الوكالة الوطنية للتشغيل والإدارة الجهوية بسوسة ومجموعة من المؤسسات الخاصة من أجل دعم منظومة إرساء المؤسسات، - متابعة تنفيذ إتفاقية الشراكة المضاة مع البرنامج الألماني GIZ قصد مرافقة الباعثين من الجالية التونسية المقيمة بأوروبا، - مساعدة باعثي المشاريع في قطاع الصناعة والخدمات ذات الصلة على إنجاز وإتمام مخطط الأعمال، - تأمين حصص مرافقة مشخصة مجانية في المجالات التالية: * المصادقة على فكرة المشروع، * متابعة تحرير وبلورة مخطط الأعمال لكل فكرة مشروع، * الإحاطة لتسهيل عملية تمويل المشروع من قبل هياكل التمويل وتسهيل الحصول على الإمتيازات، * إعداد الملف القانوني والإداري لإنشاء المؤسسة، * تقديم إستشارات حول إعداد الملف الجبائي والإجتماعي والمحاسبي للمؤسسة المحدثة. - إستغلال المنظومة المعلوماتية الخاصة بالإعتماد على «google drive» والتي دخلت طور الإستغلال منذ جوان 2020.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير تدخلات الصندوق المتعلقة بتمويل إحداث أو توسعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة	عدد المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق	- وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	- تجميع مطالب الإنتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال المقدمة من قبل المستثمرين والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب خاصة دراسة جدور المشروع والتي تتضمن البيانات التالية: * نوعية الإستثمار، * النشاط الرئيسي، * نظام الاستثمار، * مكان انتصاب المشروع، * بيانات حول السوق، * كلفة الاستثمار وهيكلة التمويل، * النظام القانوني للمؤسسة، * المساهمات الأجنبية، * البرمجة الزمنية لإنجاز المشروع، * مواطن الشغل المزمع إحداثها، * قائمة التجهيزات اللازمة التي سيقع اقتناؤها، * كشف للمصاريف بعنوان البنية الأساسية. - دراسة مطالب الإنتفاع بالمنح والمساهمات في رأس المال وإبداء الرأي فيها من قبل لجنة إسناد الإمتيازات المختصة، - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة المستثمر أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتياز وإعلام المستثمر بذلك كتابيا في أجل أقصاه أسبوع من تاريخ إمضائه، - تقليص آجال البتّ في المصادقة على الإمتيازات لفائدة الباعثين وتبسيط إجراءات صرف أقساط المنح، - صرف المنح للمستثمرين بناء على: * ملف مدعم بالوثائق والمؤيدات اللازمة خاصة الفواتير والعقود والقائمات في إنجاز أشغال البناء والتهيئة والخدمات التي تكون مصحوبة بالتحويلات البنكية وبما يفيد الخلاص الفعلي للمبالغ المفوترة وذلك بعد القيام بالمعاينة الميدانية من قبل الإدارة الجهوية لوكالة النهوض بالصناعة والتجديد والمصالح الجهوية لوزارة المالية، * أو على قسطين بطلب من المستثمرين (القسط الأول: 40 % من قيمة المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، القسط الثاني: 60 % من قيمة المنحة وذلك عند الدخول طور النشاط الفعلي). - التثبت في مدى إستجابة الفواتير والعقود للشروط القانونية ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية، - إحتساب المنح بإعتماد المبالغ خالية من الأداء على القيمة المضافة وذلك بالنسبة للحالات التي يمكن فيها إسترجاع أو طرح الأداء المذكور، - متابعة تقدّم نسق إنجاز المشاريع المتحصلة على إمتيازات الصندوق طيلة فترة الإنجاز المنصوص عليها وذلك على ضوء تقرير سنوي يقدمه المستثمر إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد، - سحب وإسترجاع الإمتيازات وتوظيف خطايا تأخير عليها بمقتضى قرار من الوزير المكلف بالمالية ووفقا للإجراءات المنصوص عليها بمجلة المحاسبة العمومية وذلك عند عدم إنجاز الإستثمار في الآجال المحدّدة أو تحويل الوجهة الأصلية للإستثمار، - التثبت في الإجراءات والوثائق المكونة للمطالب المقدمة من طرف المؤسسات التي ترغب في تغيير نظام الحوافز والتي تشمل: * إيداع تصريح في الإنتقال من نظام إلى أخر من أنظمة الحوافز، * دفع الفارق بين جملة قيمة الحوافز الممنوحة في إطار النظامين مع خطايا التأخير.
	نسبة المشاريع المنتفعة بمنحة بعنوان التشجيع على التنمية الجهوية من جملة المشاريع المتحصّلة على تمويلات الصندوق		

• الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى كما يلي:

هدف 1: إستحثاث نسق إحداث المشاريع وضمان ديمومتها

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة تغطية تعهدات البنوك	%	-	84	85	88	85	85	86
عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	عدد	308	1482	1693	3000	2000	2100	2300
عدد مواطن الشغل المحدثة	عدد	596	2779	3117	6000	4000	4200	4600

هدف 2: تحسين التصرّف في موارد الصندوق

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
نسبة إستخلاص القروض البنكية وإعتمادات الدولة	%	80,2	82	79,3	83	80	81	82
مبلغ إعتمادات الدولة غير القابلة للاستخلاص إلى موفى السنة	أد	86993	87038	97910	90000	96000	95000	94000

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
إستحثاث نسق إحداث المشاريع وضمان ديمومتها	نسبة تغطية تعهدات البنوك	- البنك المركزي التونسي - الوزارة المكلفة بالتشغيل	- تطبيق مقتضيات الأمر الحكومي الجديد المنظم لتدخلات الصندوق وتفعيل الإتفاقيات المبرمة مع البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق، - إعلام البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق بالمبالغ المرصودة لفائدتهم وطلب مدّ البنك المركزي التونسي والوزارة بالبرنامج التقديري للإستعمالات، - التسريع في فتح الإعتمادات، - تنظيم إجتماعات مع البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق لحلّ الإشكاليات، - موافاة وزارة المالية بتقرير كلّ ثلاثة أشهر حول متابعة إستهلاك الإعتمادات المتوفرة لدى البنوك والعمليات المتعلقة بالجانب الدائن والجانب المدين للصندوق وبكشف للمشاريع التي لم يقع المصادقة عليها.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	- البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق - الوزارة المكلفة بالتشغيل	- وضع الدراسات القطاعية وقاعدة المعطيات حول المشاريع القابلة للإنجاز وذات المردودية وقائمة محيّنة في متطلبات كل حرفة من تجهيزات ضرورية والأسعار المتداولة في السوق على ذمة خلايا البنك لتسريع عملية دراسة ملفات الباعثين الراغبين في الحصول على تمويلات الصندوق، - قبول مطالب الباعثين والتثبت في الوثائق المكوّنة لها وخاصة دراسة جدوى المشروع تحتوي بالخصوص على: * نوعية الاستثمار، * النشاط الرئيسي، * مكان انتصاب المشروع، * بيانات حول السوق، * نمط الاستثمار والتمويل، * النظام القانوني للمؤسسة، * البرمجة الزمنية لإنجاز المشروع، * مواطن الشغل المزمع إحداثها، * كشف للمصاريف وقائمة التجهيزات التي سيقع اقتناؤها، - دراسة المطالب والتثبت في إستجابة الباعثين لشروط الحصول على تمويلات الصندوق ودراسة مردودية المشروع المزمع إنجازه أو توسعته، - إعلام الباعثين بمآل ملفاتهم، - تقديم طلب سحب إعتمادات إلى البنك المركزي التونسي - متابعة تقدّم إنجاز المشاريع المموّلة على موارد الصندوق ومساندتها وتقييمها، - التنسيق بين المصالح المركزية للبنك وخلاياه الجهوية وربط الصلة بالباعثين والإحاطة بهم لمعرفة الأسباب التي حالت دون تقدّم إنجاز مشاريعهم - القيام بزيارات ميدانية لمعاينة وضعية بعض المشاريع - ضبط قائمة المشاريع المموّلة على موارد الصندوق والتي تعاني صعوبات في الإنجاز وإقتراح التدابير والحلول لإنقاذها
	عدد مواطن الشغل المحدثة		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تحسين التصرف في موارد الصندوق	نسبة إستخلاص القروض البنكية وإعتمادات الدولة	- البنك المركزي التونسي - البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق	-إعداد كشف حول مبالغ الإستخلاصات بعنوان الإعتمادات التي حلّت آجالها، - إستخلاص الإعتمادات وفوائد التأخير المستوجبة من البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق، -توظيف وإستخلاص خطايا تأخير ضدّ البنوك التي سجّلت تأخير في إحالة الإستخلاصات بعنوان الأصل وفوائض التأخير إلى البنك المركزي التونسي، -التثبت في العمولات الراجعة للبنوك بعنوان إستخلاص الإعتمادات والإذن لهم بسحبها على موارد الصندوق، - إستصدار أوامر بالدفع في شأن الباعثين الذين لم يقوموا بخلاص ديونهم تجاه البنك، - توظيف نسبة فائدة على المبالغ غير المسدّدة في آجالها وإحتساب فوائد التأخير في صورة عدم قيام الباعثين بدفع المبالغ المتخلّدة بذمّتهم، - القيام بالتتبعات المدنية والجزائية ضدّ الباعثين الذين تمّ توجيه إنذارات بالدفع لهم أو الذين قاموا بالتفريط في المعدات المموّلة من قبل البنك والمرهونة لفائدته - إعداد كشف للقروض والإعتمادات غير القابلة للإستخلاص - تقديم مطالب التعويض إلى الصندوق الوطني للضمان بهدف ضمان القروض غير القابلة للإستخلاص
	مبلغ إعتمادات الدولة غير القابلة للاستخلاص إلى موفى السنة	البنوك المتعاقدة في إطار الصندوق	- موافاة البنك المركزي ووزارة المالية بكشف لإعتمادات الدولة غير القابلة للإستخلاص وإثبات العجز النهائي للباعث على تسديد ديونه وذلك بعد إستيفاء جميع الإجراءات القانونية لإسترجاعها، - دفع قسط من المخاطر المنجرّة عن عدم إستخلاص إعتمادات الدولة المحمولة عليه.

• الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري كما يلي:

الهدف: تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف صغار الفلاحين والصيادين البحريين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	5509	6513	6839	7200	7000	7100	7200
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	عدد	366	118	117	210	150	200	210
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	1440	1350	781	1200	790	800	810
عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	عدد	-	-	-	-	-	-	-
مبالغ القروض الفلاحية المتخلى عنها من قبل الدولة	أد	-	-	-	-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف صغار الفلاحين والصيادين البحريين في قطاعي الفلاحة والصيد البحري	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	- تجميع مطالب الإنتفاع بإمتيازات الصندوق الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب خاصة: * مطلب الإنتفاع بالإمتيازات مع وثيقة تتضمن معطيات حول عملية الإستثمار (دراسة مختصرة) طبقا للأنموذج المعمول به، * شهادة تصريح بالإستثمار، * هيكل التمويل للمشروع، * شهادة ملكية أو شهادة حوز أو عقد كراء للأرض موضوع المشروع أو رخصة صيد ساحلي أو عقد مغارسة أو عقد مساقاة أو توكيل بالتصرف أو شهادة إسناد أرض إشتراكية على وجه الملكية الخاصة، * قائمة تقديرية في الأشغال أو المواد المراد إقتناؤها مصادق عليها من طرف المصالح الفنية للمندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية المعنية. - دراسة المطالب من الناحية الفنية، - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إحتساب المنح بإعتماد قيمة مكونات الإستثمار - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة الباعث أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتيازات وإعلام المستثمر وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - إحالة مقرّرات إسناد الإمتيازات إلى البنك، - إعلام الباعثين بمآل مطالبهم ودعوتهم إلى التوجه إلى فرع البنك المعني لإمضاء العقد معه والقيام بإجراءات الرهن، - صرف المنح على أساس: * مطلب كتابي يقدمه الباعث وبعد تقديمه لتقرير حول تقدّم إنجاز المشروع * تقديم فواتير أصلية أو نسخ مطابقة للأصل منها ورفض عمليات الخلاص

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي عدد المنتفعين بالقروض المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك التونسي للتضامن	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 أد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية. * بعد المعاينة الميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية إلاّ في حالة إقتناء معدات فلاحية لها بطاقات رمادية (الجرارات والحاصدات) فإنه يتمّ الإكتفاء بالإستظهار بأصل البطاقة الرمادية والفاتورة النهائية وما يفيد الخلاص الفعلي دون معاينة ميدانية. - إعداد تقرير معاينة ميدانية يتضمن تحديد نسبة إنجاز المشروع ويتمّ إمضاء التقرير من قبل المشاركين فيها وتسجيله بمكتب الضبط للمندوبية، - إعداد إذن بصرف المنح وتوجيهه إلى البنك للدفع لفائدة المستثمر. ويمكن صرف المنح المتعلقة بالمعدات المتنقلة مباشرة للمزوّد حسب الإجراءات المعمول بها، - صرف المنح على قسطين: * القسط الأول: 40 % من المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، * القسط الثاني: 60 % عند الدخول ور النشاط الفعلي. - عند عدم قدرة الباعث على مواصلة برنامج الإستثمار، يتمّ إجراء معاينة ميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية والتثبت في الإستثمارات التيدخلت طور النشاط الفعلي وتحيين مقرّر إسناد الإمتيازات بناء على ذلك وصرف المنح في حدود الإنجازات الفعلية بالنسبة للأنشطة التي دخلت طور النشاط الفعلي أو مطالبة الباعث بإرجاع الفرق بين المنح المستحقة والمنح المصروفة إذا فاقت المنح المصروفة المنح المستحقة وذلك بمقتضى قرار سحب جزئي للإمتيازات، - تكثيف تظاهرات تعريف الفلاحين والصيادين البحريين بالفرص المتاحة للإنتفاع بالمنح بعنوان الإستثمارات في قطاعي الفلاحة والصيد البحري، - تنظيم أيام إعلامية تحسيسية لفائدة الفلاحين حول الممارسات السليمة في المجال الفلاحي، - تأطير الفلاحين في مجال مكافحة الآفات الدخيلة وطرق الوقاية منها.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	مبالغ القروض الفلاحية المتخلى عنها من قبل الدولة	- البنك الوطني الفلاحي -المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	**بالنسبة لمبالغ القروض الفلاحية المستحقة أصلا وفائدة والمتحصل عنها إلى موفى ديسمبر 2012 والتي لا تتجاوز مجموع مبالغها من حيث الأصل للفلاح الواحد أو البحار الواحد 3000 دينار:** - تطبيق إجراءات تخلي الدولة بصفة آلية ودون مطالبة المعنيين بتقديم مطالب في الغرض وذلك بالنسبة للقروض المسندة على موارد ميزانية الدولة أو على قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة أو على الموارد العادية للبنك، - تقديم قائمة نهائية في المنتفعين بهذا الإجراء ومبالغ الأصل المتخلى عنها حسب مصدر التمويل (الموارد العادية للبنك، موارد ميزانية الدولة، قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة) إلى وزارة المالية وزارة الفلاحة والموارد المائية، **بالنسبة لمبالغ القروض الفلاحية المستحقة أصلا وفائدة والمتحصل عنها إلى موفى ديسمبر** 2012 **والتي يفوق مجموع مبالغها من حيث الأصل للفلاح الواحد أو البحار الواحد** 3000 **دينار ولا يتجاوز** 5000 **دينار:** - دراسة البنك لمطالب التمتّع بطرح الديون المقدّمة من طرف الفلاحين والبحارة، - إحالة المطالب إلى المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مرفوقة ببيانات حول مديونية المعنيين بالأمر (تاريخ الحصول على القرض، مبلغ القرض أصلا وفائدة، المبلغ الجملي للمديونية...) ومنها إلى اللجنة الجهوية المحدثة بكل ولاية، - دراسة المطالب من طرف اللجنة حالة بحالة والتثبت من مواصلة المتحصلين على القروض تعاطي نشاط الفلاحة أو الصيد البحري بصفة أساسية أو ثانوية والمصادقة على قائمات المعنيين بإجراءات التخلي، - إعداد مقررات التخلي عن الديون وعرضها على الوالي للإمضاء، - توجيه المقررات للبنك قصد إعلام الفلاح أو البحار المعني بالتخلي، - إعلام أصحاب المطالب المرفوضة عن طريق البنك، - تقديم قائمة نهائية في المنتفعين بهذا الإجراء ومبالغ الأصل المتخلى عنها حسب مصدر التمويل (الموارد العادية للبنك، موارد ميزانية الدولة، قروض خارجية مباشرة لفائدة الدولة) إلى وزارة المالية وزارة الفلاحة والموارد المائية،

• الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية):

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الخاص للتنمية الفلاحية (الحساب المركزي للتنمية الفلاحية) كما يلي:

الهدف: تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف كبار الفلاحين والصيادين البحريين والهياكل المهنية في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المشاريع المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	معطيات غير متوفرة في إنتظار دخول المنظومة المعلوماتية الجديدة للبنك الوطني الفلاحي حيّز الإستغلال	3833	2489	4000	3500	3600	3700
عدد مشاريع التحول الأولي المندمجة المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق والمحالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	عدد		7	4	7	8	8	9
عدد المنتفعين بالإعتماد الواجب إرجاعه المسند على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد		1	-	-	-	-	-
عدد المنتفعين بالقروض العقارية المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	70	159	126	170	150	160	170

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تشجيع الإستثمارات الخاصة المنجزة من طرف كبار الفلاحين والصيادين البحريين والهياكل المهنية في قطاعات الفلاحة والصيد البحري والخدمات المرتبطة بهما.	عدد المشاريع المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	وكالة النهوض الاستثمارات الفلاحية	- قبول جميع الملفات الواردة والمتعلقة بمطالب إسناد الإمتيازات، - دراسة وتقييم مطالب الإنتفاع بالإمتيازات الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب (دراسة فنية وإقتصادية للمشروع ما عدى بالنسبة لعمليات الإستثمار الفردية والعمليات التي تقل قيمة إستثماراتها عن 60 أد وبعض عمليات الإستثمار الصغرى، ملف جدوى ومردودية المشروع عند الإقتضاء، شهادة التصريح بالإستثمار، هيكل التمويل للمشروع،...) - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إحتساب المنح بإعتماد قيمة مكونات الإستثمار في علاقتها مع القيمة المضافة كما يلي: * بالنسبة للمشاريع في الأنشطة غير الخاضعة للأداء على القيمة المضافة (الفلاحة والصيد البحري وتربية الأحياء المائية): يتمّ إحتساب قيمة المكونات وإسنادها المنح بإعتبار الأداء على القيمة المضافة ما عدى بالنسبة للمكونات المعفاة منها، * بالنسبة للمشاريع في الأنشطة الخاضعة للأداء على القيمة المضافة (الخدمات والتحويل الأولي): يتمّ إحتساب قيمة المكونات وإسنادها المنح دون إعتبار الأداء على القيمة المضافة ما عدى بالنسبة لجمع وخزن المنتوج على حالته على غرار

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
			صوامع خزن الحبوب وتجميع الحليب... - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة الباعث أو تعليل قرار رفض إسناد الإمتيازات وإعلام المستثمر وذلك في أجل أقصاه شهر من تاريخ تقديم المطلب مستوفى الشروط، - صرف المنح على أساس: * مطلب كتابي يقدمه الباعث وبعد تقديمه لتقرير حول تقدّم إنجاز المشروع * تقديم فواتير أصلية أو نسخ مطابقة للأصل منها ورفض عمليات الخلاص نقدا للمبالغ التي تتجاوز 5 آد وإحالتها إلى المصالح المختصة بوزارة المالية. * بعد المعاينة الميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية إلا في حالة إقتناء معدات فلاحية لها بطاقات رمادية (الجرارات والحاصدات) فإنه يتمّ الإكتفاء بالإستظهار بأصل البطاقة الرمادية والفاتورة النهائية وما يفيد الخلاص الفعلي دون معاينة ميدانية. - إعداد تقرير معاينة ميدانية يتضمن تحديد نسبة إنجاز المشروع ويتمّ إمضاء التقرير من قبل المشاركين فيها وتسجيله بمكتب الضبط للوكالة، - إعداد إذن بصرف المنح وتوجيهه إلى البنك للدفع لفائدة المستثمر. ويمكن صرف المنح المتعلقة بالمعدات المتنقلة مباشرة للمزوّد حسب الإجراءات المعمول بها، - صرف المنح على قسطين: * القسط الأول: 40 % من المنحة عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمار، * القسط الثاني: 60 % عند الدخول طور النشاط الفعلي. - صرف منحة الدراسة كاملة مع صرف القسط الأول من المنح أي عند إنجاز 40 % من كلفة الإستثمارات المصادق عليها وذلك بعد تقديم المستثمر للفاتورة وما يفيد الخلاص الفعلي للمبلغ. - عند عدم قدرة الباعث على مواصلة برنامج الإستثمار، يتمّ إجراء معاينة ميدانية للمشروع بحضور ممثل عن المصالح الجهوية لوزارة المالية والتثبت في الإستثمارات التيدخلت طور النشاط الفعلي وتحيين مقرّر إسناد الإمتيازات بناء على ذلك وصرف المنح في حدود الإنجازات الفعلية بالنسبة للأنشطة التي دخلت طور النشاط الفعلي أو مطالبة الباعث بإرجاع الفرق بين المنح المستحقة والمنح المصروفة إذا فاقت المنح المصروفة المنح المستحقة وذلك بمقتضى قرار سحب جزئي للإمتيازات، - توجيه الإمتيازات نحو تطوير القطاعات الإستراتيجية ذات القيمة المضافة العالية ومنظومات الإنتاج والنهوض بالمناطق الفلاحية ذات الأولوية وخاصة منها الداخلية والرفع من القدرة التشغيلية، - توجيه الإستثمار في مجال الاقتصاد في الطاقة على غرار الريّ الذكي وإستعمال الطاقة الشمسية، - تشجيع الإستثمار في إطار الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، - التحسيس بأهمية الإستثمارات اللامادية في نجاح المشاريع ومواكبتها للتطوّرات، - تنظيم دورات تكوينية في مجال بعث المشاريع الفلاحية من قبل محاضن المؤسسات الفلاحية، - تنظيم ورشات مبادرة للباعثين الشبان من المتكونين بمراكز التكوين المهني الفلاحي والراغبين في الإنتصاب للحساب الخاص، - الإحاطة ومرافقة الباعثين الشبان خلال المراحل التالية: * دراسة المشروع: بتوفير خبراء ومؤطرين لمدّة تصل إلى 24 شهرا والمساعدة على إعداد مخطط الأعمال وتوفير محطات للتجارب النموذجية لأفكار المشاريع المجدّدة وتأمين حصص تكوين إضافي وتربصات للباعث، * تمويل المشروع: بمرافقة الباعث عند البحث على مصادر التمويل وعند طلب الحصول على الإمتيازات المسندة في إطار قانون الإستثمار، * إنجاز المشروع: بتذليل الصعوبات ومساندة الباعث خلال الإجراءات

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالإعتماد الواجب إرجاعه المسند على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي		المتعلقة بصرف القروض والإمتيازات وخلال الدخول طور النشاط ثمّ التطوير. - تعصير الإدارة وتقريب الخدمات من المستثمر ومزيد تسهيل الإجراءات الإدارية (التصريح عن بعد،...)، - تكثيف أشغال لجان إسناد الإمتيازات، - تشجيع الشباب للإنخراط صلب محاضن المؤسسات الفلاحية للإستفادة من برامجها، - تشجيع الشباب للإنخراط صلب محطات التجارب النموذجية بالوكالة والحصول على علامة المؤسسات الناشئة، - تنمية مهارات باعثي المشاريع في مجال التصرّف وتقنيات التسويق، - مواصلة العمل مع المؤسسات الجامعية لإحداث ماجستير مهني مختصّ في المبادرة الخاصة في المجال الفلاحي، - تجسيم مشاريع الشراكة والتعاون المبرمة مع المنظمات العالمية والمؤسسات الأجنبية في مجال بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والإحاطة وتأطير الباعثين والبحث عن مشاريع شراكة وتعاون جديدة،
	عدد مشاريع التحول الأولي المندمجة المنتفعة بالمنح المسندة على موارد الصندوق والمحالة إلى وكالة النهوض بالصناعة والتجديد	وكالة النهوض الاستثمارات الفلاحية	- إعداد بطاقات وصفية لأفكار مشاريع قابلة للإنجاز ودراسات قطاعية يتمّ وضعها على ذمّة المستثمرين الراغبين في بعث مشاريعهم للإستئناس بها، - توجيه الإستثمار في إطار تطوير منظومات الإنتاج وتثمين المنتجات الفلاحية وفي إطار سلاسل القيمة، - حثّ الباعثين على إقتحام المجالات الواعدة للإستثمار لضمان أكبر الفرص لنجاح مشاريعهم خاصة بالنسبة لخريجي التعليم العالي الفلاحي.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد المنتفعين بالقروض العقارية المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	وكالة النهوض الاستثمارات الفلاحية	- قبول جميع الملفات الواردة والمتعلقة بمطالب الحصول على قرض عقاري، - دراسة وتقييم مطالب الحصول على قرض عقاري الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب (مخطّط أعمال يثبت مردودية المشروع، التراخيص اللازمة، الوثائق الفنية المتعلقة بالموارد الترابية والمائية وبالإمتثال لمقتضيات كراسات الشروط المنظمة لتعاطي النشاط،...) - المعاينة الميدانية للأرض موضوع القرض وإعداد تقرير يتضمن خاصة الرأي الفني حول مدى قابلية الأرض للإحياء وجدوى المشروع ومدى قابليته للتمويل البنكي وذلك بعد دراسة وتقييم مخطط الأعمال المقدّم من طرف الباعث، - إعداد بطاقة قرض عقاري وإصدار مقرّر إسناد قرض عقاري في الغرض ينصّ على قيمة شراء الأرض موضوع القرض وقيمة عمليات التهيئة إن وجدت وقيمة القرض المصادق عليه والمسند لكل مكونة على حدة، - صرف القسط الأول من القرض عقاري والمتعلق بإقتناء الأرض لفائدة الباعث من طرف البنك بعد ترسيم شرط فسخي لفائدة الدولة وتوظيف رهن عقاري على الأرض موضوع القرض لفائدة البنك المقرض وإستظهار الباعث بشهادة تصريح بالإستثمار، - صرف القسط الثاني من القرض العقاري والمتعلق بعمليات التهيئة طبقا للإجراءات المعمول بها،

• صندوق النهوض بقطاع الزيتون:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق النهوض بقطاع الزيتون كما يلي :

الهدف: تطوير وتنمية إنتاج الزيتون

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	عدد	معطيات غير متوفرة في إنتظار دخول المنظومة المعلوماتية الجديدة للبنك الوطني الفلاحي حيّز الإستغلال	695	272	700	400	420	450

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير وتنمية إنتاج الزيتون	عدد المنتفعين بالمنح المسندة على موارد الصندوق عن طريق البنك الوطني الفلاحي	المندوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية	- دراسة مطالب الإنتفاع بإمتيازات الصندوق الواردة والتثبت في الوثائق المكونة للمطالب، - إجراء بحث فني على عين المكان للتثبت من وجاهة الإستثمار وشروط النجاح الطبيعية والزراعية للغراسات المزمع إنجازها، - عرض المطالب على أنظار لجنة إسناد الإمتيازات للبتّ فيها والنظر في إستجابة الباعث لشروط الإنتفاع بالإمتيازات، - إصدار مقرّر إسناد الإمتيازات لفائدة بعد أخذ رأي لجنة إسناد الإمتيازات، - إحالة مقرّرات إسناد الإمتيازات إلى البنك، - إعلام الباعثين بمآل مطالبهم ودعوتهم إلى التوجه إلى فرع البنك المعني للحصول على القسط الأول من المنحة، - القيام بالزيارات الميدانية للمشاريع المنتفعة بالقسط الأول من المنحة للتأكد من الشروع في إنجاز الإستثمار أو لمعاينة القوة القاهرة التي حالت دون إنجاز المشروع، - الإذن بصرف بقية أقساط المنحة بالإعتماد على نتائج المعاينات الفنية، - حثّ الفلاحين أصحاب غابات الزيتون الهرمة على تجديدها وفق التقنيات المعتمدة وتنظيم دورات تكوينية في تقليم أشجار الزيتون، - تنظيم أيام إعلامية بالولايات حول سبل تطوير قطاع الزيتون والتعريف بالإمتيازات التي توفرها الدولة في مجال الإستثمار الفلاحي (العادي أو البيولوجي أو التحويل) لفائدة الفلاحين وأصحاب الشهائد العليا، - تنظيم دورات تكوينية لفائدة الفلاحين للتعريف بالخصائص المناخية والترابية لغراسات الزيتون والطرق الفنية لإنتاج الزيتون البيولوجي وآفات وأمراض الزيتون وطرق التوقي منها، - التكثيف من تأطير وتكوين الفلاحين خاصة في مجال مكافحة الآفات الدخيلة وكذلك طرق تطوير إستغلال المنتجات المحلية، - إنشاء المعارض الفلاحية، - إنجاز الدراسات المعمقة لحصر الصعوبات التي تعترض قطاع الزيتون وتحديد الحاجيات وآفاق تطوير هذا القطاع بما يتلاءم مع المعطيات المناخية والطبيعية لكل جهة وذلك بالتنسيق مع المصالح المركزية لوزارة الفلاحة والموارد المائية.

• الصندوق الوطني للضمان:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق الوطني للضمان كما يلي :

هـدف 1 : توسـيع قاعـدة المسـتفيدين بالقروض وتحسـين حجـم الإسـتثمارات المـصرّح بهـا لضـمان الصنـدوق

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
عدد قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد	3222	2644	2569	2908	3053	3206	3300
حجم قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق	أد	50961	47736	40085	52507	55132	57889	58000
عدد قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد	33954	40091	35663	44100	46305	48620	48700
حجم قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق	أد	143408	166871	154387	183558	192736	202373	203000

هدف 2 : تحسين التصرّف المالي في آليات الضمان

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
عدد القروض الفلاحية المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	عدد	918	1742	-	-	2000	-	2000
عدد القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق	عدد	150	395	1025	1000	1200	1300	1300
عدد المساهمات المنتفعة بضمان الصندوق	عدد	1	-	-	-	-	-	-

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
توسيع قاعدة مستفيدين بالقروض وتحسين حجم الإستثمارات المصرّح بها لضمان الصندوق	عدد قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- العمل على التعريف بمزايا آليات الضمان والتنسيق بين مختلف مؤسسات التمويل في هذا المجال للرفع من حجم القروض المصرح بها لضمان الصندوق ودفع نسق بعث الإستثمارات المتعلقة بها - إستغلال منظومة الإكسترانات(Extranet) الموضوعة على الخط لفائدة مؤسسات التمويل (بنوك، مؤسسات إيجار مالي، شركات إستثمار ذات رأس مال تنمية) قصد تقريب الخدمات منهم وتمكينهم من متابعة التمويلات التي تم قبولها للضمان (الموافقة المبدئية والنهائية وقائم التمويلات ...) وانجاز التغييرات اللازمة عن بعد وكذلك متابعة ملفاتهم من مرحلة التصريح إلى مرحلة التعويض النهائي - العمل على التعريف بالإجراءات الخاصة بمجال تدخل آليات الضمان وبالآجال المعتمدة في التعامل مع مؤسسات التمويل للتصريح بالتمويلات وذلك عملا بما ورد بدليل الإجراءات الذي تم صياغته على أساس الإتفاقيات المبرمة بين وزارة المالية والشركة التونسية للضمان
	حجم قروض الإستغلال المصرّح بها لضمان الصندوق		
	عدد قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق		
	حجم قروض الإستثمار المصرّح بها لضمان الصندوق		
تحسين التصرف المالي في آليات الضمان	عدد القروض الفلاحية المعاد جدولتها المنتفعة بتكفّل الصندوق بالفوائض الناجمة عنها	الشركة التونسية للضمان	- تجميع مطالب الضمان المقدّمة من طرف البنوك وتخزينها بقاعدة البيانات الخاصة بها، - دراسة مطالب الضمان والتثبّت في الوثائق المكوّنة لها وأساسا : * شهادة مسلّمة من المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية مرجع النظر الترابي بعد معاينة المساحات المتضرّرة، * قرار جدولة القروض المصرّح بها لضمان الصندوق تأخذ بعين الإعتبار نسبة الضرر الحاصل والحالة المالية للمدين، * جدول إستخلاص القروض المعاد جدولتها. - تعليق النظر في مطالب الضمان التي لا تتضمّن أحد الوثائق آنفة الذكر، - التثبّت إن تمّ التصريح فعلا بالقروض الأصلية، - مخاطبة البنوك قصد : * رفع التحفظات المتعلقة بعدم تطابق المعطيات بالوثائق المقدّمة مع المعطيات المذكورة بتصاريح القروض، * مراجعة قرار جدولة القروض المصرّح بها لضمان الصندوق في صورة تضمّن القرار فوائض إعادة الجدولة (يستوجب أن يتضمن قرار الجدولة مبلغ القروض المعاد جدولتها فقط مع إلغاء الفوائض الناجمة عنها)، - التثبّت في توفّر الشروط اللازمة لجدولة القروض المنصوص عليها بمنشور البنك المركزي التونسي، - إعلام البنوك بمآل مطالبهم - دفع الفوائض الناجمة عن إعادة جدولة القروض الفلاحية إلى البنوك طبقا لجداول إستخلاص القروض المعاد جدولتها ولمدّة لا تتجاوز 5 سنوات.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	عدد القروض البنكية المنتفعة بضمان الصندوق عدد المساهمات المنتفعة بضمان الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- دراسة مطالب التصريح بالقروض أو المساهمات المقدمة من طرف مؤسسات التمويل وتقييم الوثائق والمستندات المكونة للمطالب خاصة دراسة الجدوى ومخطط الأعمال المقدمة من طرف الباعث وأية وثائق أخرى يقدمها إلى مؤسسة التمويل قصد الحصول على التمويلات (قرض أو مساهمة في رأس المال) كالتصريح بالإستثمار أو مقرر إسناد الإمتياز أو مكان الإنتصاب... وأية مستندات أخرى من شأنها أن تسهل دراسة مطلب الضمان. - مطالبة مؤسسات التمويل بتقديم الوثائق المثبتة لقيمة الإستثمار النهائي (عقود القروض ومعاهدات حاملي الأسهم وجداول سداد القروض والمساهمات) في أجل لا يتعدى 3 أشهر من تاريخ صرف القرض وذلك للتأكد من عدم تجاوز السقف المحدّد لتدخلات صندوق الضمان -النظر في إستجابة مطالب التصريح المقدمة من طرف مؤسسات التمويل لشروط الإنتفاع بالضمان وإعلامهم بمآلها - تحيين قاعدة البيانات بإدراج المعطيات المتعلقة بالإستثمارات المصرح بها لضمان الصندوق من حيث طبيعة النشاط وقيمة الإستثمار ومبلغ القرض وعدد مواطن الشغل التي تم إحداثها والتاريخ الفعلي للدخول حيّز النشاط - متابعة القروض التي حلّ أجلها والتعرف على مآلها وتقييم المخاطر المتعلقة بها بالتنسيق مع مؤسسات التمويل وذلك لتكوين المدّخرات الضرورية - عقد إجتماعات مع مؤسسات التمويل للنظر في تقدم الإجراءات القضائية بخصوص الملفات التي هي في طور النزاع والملفات التي دخلت طور التسوية القضائية - دراسة مطالب التعويض النهائي المقدمة من قبل مؤسسات التمويل والتثبت في الوثائق المصاحبة (عقد القرض، جدول الخلاص، الحكم القضائي، الإجراءات التنفيذية بالنسبة للقروض البنكية، الوثائق المتعلقة بتصفية الشركة بالنسبة لمساهمات شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية) - تفعيل التعويض النهائي بعد التثبت في شهادة العجز النهائي عن التسديد وفي وضعية الضمانات العينية والشخصية المصرح بها.

• صندوق تغطية مخاطر الصرف:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق تغطية مخاطر الصرف كما يلي:

الهدف: تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر الصرف الحاصلة للبنوك والمؤسسات المالية عند تسديدها لقروضها الخارجية.

مؤشرات قيس الأداء:

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق	أد	2178818	2812020	2862131	2400000	2900000	3000000	3000000
نسبة تغطية مساهمات البنوك والمؤسسات المالية لخسائر الصرف	نسبة	43,6	56,5	86,4	51,8	85	85,3	85,3

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تغطية الخسائر الناتجة عن التغيير في سعر الصرف الحاصلة للبنوك والمؤسسات المالية عند تسديدها لقروضها الخارجية.	مبالغ القروض الخارجية الجارية المنتفعة بتغطية الصندوق	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تجميع مطالب التغطية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية والتثبت من تضمّنها للوثائق المستوجبة (نسخة من إتفاقية القرض والشروط المالية والنسب المتعلقة بتسديده) - إحالة مطالب التغطية للجنة صندوق ضمان مخاطر الصرف لدراستها وضبط نسب تغطية الصندوق ونسب مساهمة البنوك والمؤسسات المالية بالنسبة لكل قرض - إعلام البنوك والمؤسسات المالية بمآل مطالبهم وبنسب تغطية الصندوق للقروض ونسب مساهمتهم للإنتفاع بتدخلاته
	نسبة تغطية مساهمات البنوك والمؤسسات المالية لخسائر الصرف	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- مطالبة البنوك بكشف شهري حول السحوبات المنجزة خلال الشهر المنقضي ونسخة من قرار تحويل المبالغ المسدّدة ونسخة من عقد الصرف لبيع العملات الأجنبية وجدول الإهلاكات للقرض - إحتساب المساهمات الواجب تسديدها للصندوق من طرف البنوك والمؤسسات المالية عند حلول آجال تسديد أقساط القروض الخارجية - إحتساب التغيير في سعر الصرف الواجب تغطيته من طرف الصندوق في تاريخ حلول أجل تسديد القسط من القرض - توظيف وإستخلاص خطايا تأخير ضدّ البنوك التي سجّلت تأخير في إحالة مستحقات الصندوق في آجالها، - تسديد خطايا التأخير المستوجبة على الصندوق عند القيام بتأخير في صرف تغطية القروض الخارجية لفائدة البنوك والمؤسسات المالية - النظر في ضبط سياسة ناجعة لتوظيف موارد الصندوق بالتنسيق مع لجنة صندوق ضمان مخاطر الصرف - إقتراح التدابير والحلول لتمويل عجز الصندوق

• صندوق ضمان المؤمن لهم:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء الصندوق كما يلي :

هدف1: حماية المؤمن لهم من عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	13902	13920	13936	13957	13936	13940	13940
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤمن لهم	نسبة	50,3	51,1	51,7	52,0	51,7	51,6	51,6

هدف 2: جبر الأضرار المادية التي لحقت المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد والمؤسسات المتضررة من الفيضانات

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الاضطرابات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	695	695	695	695	695	695	695
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد	نسبة	97	97	97	97	97	97	97
العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	عدد	-	18	112	200	120	122	123
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الفيضانات	نسبة	-	96	94	100	96	97	98

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
حماية المؤمن لهم من عجز مؤسسات التأمين عن الوفاء بالتزاماتها تجاههم	العدد الجملي للمؤمن لهم المستفيدين من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	- تسجيل مطالب التعويض الواردة على الصندوق حسب تاريخ وصولها بدفتر مرقم ومؤشر عليه بصفة قانونية، - التثبت من تضمّن مطالب التعويض لجميع الوثائق المستوجبة، - دراسة مطالب التعويض من طرف الشركة المسيّرة للصندوق وتقديم مقترحات بشأنها وإحالتها إلى اللجنة الفنية - إبداء الرأي في مطالب التعويض من طرف اللجنة الفنية وتضمين مقترحاتها ضمن محضر جلسة ممضى من طرف أعضاء اللجنة الحاضرين، - عرض مطالب التعويض على لجنة ضمان المؤمن لهم مصحوبة بمقترحات الشركة المسيّرة للصندوق ورأي اللجنة الفنية
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤمن لهم	الشركة التونسية للتأمين وإعادة التأمين	- تكليف محامين لتمثيل الصندوق لدى سائر المحاكم، - إحتساب التعويضات بالنسبة للملفات التي صدر بشأنها أحكام قضائية باتة والملفات المتضمنة لأحكام قضائية باتة بالغرم الوقتي على أساس النسب المنصوص عليها بدليل الإجراءات، - تسديد مبالغ التعويضات المستحقة مباشرة لحساب المؤمن لهم والمستفيدين بعقود التأمين أو لورثته في حالة وفاة المستفيد من التعويض، - مواصلة إجراءات التقاضي وإرجاء صرف التعويضات في صورة عدم صدور حكم قضائي نهائي، - متابعة تنفيذ إتفاقيات إعادة التأمين وعرض الملفات التي تدخل في إطار إعادة التأمين على لجنة فنية لدراستها وتقديم مقترحات بشأنها إلى لجنة ضمان المؤمن لهم، - إعداد كشف كل ثلاثة أشهر حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق (التعويضات المستحقة حسب طبيعة الأضرار، أتعاب المحامين...) وإحالته إلى لجنة ضمان المؤمن لهم، - موافاة وزارة المالية بتقرير مفصل حول العمليات المنجزة يتضمن خاصة: * مبالغ التعويضات الممنوحة * توزيع التعويضات حسب أصناف التأمين وحسب أنواع الأضرار المادية والبدنية * مطالب التعويض في إنتظار التسوية * الموازنة السنوية للصندوق * المداخيل والمصاريف * الميزانية التقديرية للصندوق

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
جبر الأضرار المادية التي لحقت المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد والمؤسسات المتضررة من الفيضانات	العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الاضطرابات الشعبية والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الإضطرابات الشعبية التي شهدتها البلاد	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تسجيل مطالب التعويض الواردة على الصندوق بدفتر خاص حسب تاريخ وصولها، - تجميع مطالب التعويض والتثبت من تضمّنها لجميع الوثائق المستوجبة - مراسلة المؤسسات المتضررة لطلب استكمال الملف في صورة عدم توفر كافة الوثائق المستوجبة - عرض مطالب التعويض المقبولة والمستوفية للوثائق المستوجبة على اللجنة الفنية - دراسة الملفات من طرف اللجنة الفنية والتثبت من إستجابتها لشروط الإنتفاع بتدخل الصندوق وإبداء الرأي فيها وتضمين مقترحاتها ضمن جدول ممضى من كافة أعضاء اللجنة الحاضرين - إحالة مقترحات اللجنة الفنية على لجنة ضمان المؤمن لهم المكلفة بالنظر في مطالب التعويض **بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقد تأمين:** - إحتساب مبلغ التعويض المستحق بإعتماد : * تقرير الإختبار العدلي المقدّم من طرف المؤسسة المتضررة * أو بعد إجراء إختبار مضادّ لتقرير الإختبار المقدّم من طرف المؤسسة المتضررة وذلك بناء على طلب من اللجنة الفنية - أو بعد تعيين خبير ثالث لإحتساب مبلغ التعويض المستحق في صورة إعتراض المؤسسة المتضررة على نتائج الإختبار المنجز بطلب من اللجنة الفنية - أو بعد تعيين خبير من ضمن قائمة الخبراء المسجلين لدى الجمعية المهنية لشركات التأمين في صورة عدم تقديم المؤسسة المتضررة لتقرير الإختبار العدلي **بالنسبة للمؤسسات المكتتبة لعقد تأمين :** - إحتساب مبلغ التعويض المستحق بالإعتماد وجوبا على تقرير الإختبار العدلي المنجز بطلب من مؤسسة التأمين، - صرف منح التغطية التكميلية المستوجبة وذلك بعد : * التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين وتعويضها للمؤسسة المتضررة وفقا لسقف التعويض المنصوص عليه بعقد التأمين * أو عدم التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين ودون وجود منازعة حول إستحقاق المؤسسة المتضررة لمبلغ التعويض وإصدارها لشهادة متضمنة لمبلغ التعويض المستحق - إرجاء صرف التعويضات في صورة وجود خلاف بين المؤسسة المتضررة ومؤسسة التأمين حول مبالغ التعويض المستحقة أو نتيجة الإختبار، إلى حين فضّالنزاع القائم وتحديد مبلغ التعويض المتكفل به من قبل شركة التأمين - تسديد مبالغ التعويض المستحقة لفائدة المؤسسة المتضررة بواسطة التحويل البنكي مقابل إمضاءها إلتزام بعدم منازعة الصندوق في مبلغ التعويض، - القيام بعمليات رقابة ميدانية للتأكد من شروع المؤسسة المنتفعة بالتعويض في القيام بإصلاح الأضرار المعنية بالتعويضات أو مطالبة المؤسسة المنتفعة بالتعويضات بالوثائق المثبتة لإصلاح الأضرار. - إعداد كشف كل ثلاثة أشهر حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق وإحالته إلى لجنة ضمان المؤمن لهم يتضمن خاصة : * مبالغ التعويضات الممنوحة حسب كل مؤسسة منتفعة، * قائمة الخبراء ومصاريف الإختبار المسدّدة

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي للمؤسسات المتضرّرة من الفيضانات والمستفيدة من تدخلات الصندوق إلى موفى السنة	الشركة التونسية لإعادة التأمين	- تجميع مطالب التعويض الواردة على مؤسسة التأمين المتصرّفة في الصندوق والتثبت من تضمّنها لجميع الوثائق المستوجبة، - مراسلة المؤسسات المتضررة لطلب استكمال الملف في صورة عدم توفر كافة الوثائق المستوجبة، - عرض مطالب التعويض المقبولة والمستوفية للوثائق المستوجبة على اللجنة المحدثة للغرض، - دراسة الملفات من طرف اللجنة والتثبت من إستجابتها لشروط الإنتفاع بتعويضات الصندوق ومن مبالغ التعويضات المستحقة، - إعلام المؤسسات بمآل مطالبهم. - تكليف خبراء لإنجاز إختبار تقييم الأضرار التي لحقت بالمؤسسات الإقتصادية، - إحتساب سقف التعويض المستحق بالإعتماد على تقرير الإختبار المنجز، **بالنسبة للمؤسسات غير المكتتبة لعقد تأمين:** - تسديد مبالغ التعويض المستحقة لفائدة المؤسسة المتضررة. **بالنسبة للمؤسسات المكتتبة لعقد تأمين :** - تسديد مبالغ التغطية التكميلية المستوجبة وذلك بعد التسوية النهائية للملف من قبل مؤسسة التأمين وتعويضها للمؤسسة المتضررة وفقا لسقف التعويض المنصوص عليه بعقد التأمين، - إعداد كشف حول العمليات المنجزة من طرف الصندوق يتضمن خاصة : * مبالغ التعويضات الممنوحة حسب كل مؤسسة منتفعة، * قائمة الخبراء ومصاريف الإختبار المسدّدة
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه المؤسسات المتضررة من الفيضانات		

• صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية كما يلي:

الهدف: تطوير آليات الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
العدد الجملي للمكتتبين في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي	عدد	-	46	1415	3000	1600	1700	1800
نسبة المستفيدين بتعويضات الصندوق من جملة المتضرّرين	نسبة	-	-	99,2	80	100	100	100
نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه الفلاحين المتضررين	نسبة	-	-	99,6	100	100	100	100

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير آليات الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية	العدد الجملي للمكتتبين في الصندوق في نهاية الموسم الفلاحي	مؤسسة «كتاما»	- وضع نظام معلوماتي خاص بالتصرف في الصندوق، - إدراج المعطيات اللازمة بالنظام المعلوماتي وخاصة تقارير الإختبارات والمعطيات المتعلقة بمعدل كلفة الإنتاج والمردود حسب الجهات ونوعية الإنتاج في مجال الزراعات الكبرى، - تنظيم أيام تكوينية وإعلامية وتحسيسية بالتعاون مع الأطراف المتدخلة (وزارة الفلاحة والموارد المائية، الإتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، المندوبيات الفلاحية، المجالس الجهوية للولايات) وإعداد الدعائم والنشريات وذلك للتعريف بالبرنامج لدى الفلاحين والمهنة، - دراسة مطالب الإكتتاب في الصندوق والتثبت في أنّ الأنشطة والمجالات المراد تغطيتها تندرج ضمن تدخلات الصندوق وفي إستفاء المطالب للشروط المضبوطة بدليل الإجراءات، - رفض مطالب الإكتتاب الواردة خارج الآجال المضبوطة بدليل الإجراءات - تسليم المشتركين المقبولين عقد إشتراك يتضمن حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة وإجراءات وأسس التعويض، - إستخلاص مساهمات المكتتبين وتحويلها لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة،
	نسبة المستفيدين بتعويضات الصندوق من جملة المتضرّرين	مؤسسة «كتاما»	- إعداد دليل إختبار ينظم عمليات الإختبار عند حصول الجوائح وعرضه على مصادقة اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - دراسة مطالب المصرّحين المتضرّرين والتثبت في إستجابتها لـ: * شروط الإنتفاع بتعويضات الصندوق المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزارة المالية * طبيعة الجوائح والأنشطة والمناطق المتضرّرة والمدّة الزمنية التي حصل فيها الضرر والتي تمّ إقرارها بمقتضى أمر حكومي - تكليف خبراء لمعاينة الأضرار وفقا لدليل الإختبار، - إحتساب مبالغ التعويضات المستحقة بالإعتماد على تقارير تقييم الأضرار المتعلقة بملفات المتضرّرين والمساحات ووفقا لدليل الإجراءات، - صرف التعويضات بناء على مقرّر تعويض جماعي ممضى من طرف الوزير المكلف بالقطاع الفلاحي والصيد البحري لفائدة المتضرّرين وذلك في حدود الموارد المتوفرة بصندوق تعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية،
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق تجاه الفلاحين المتضررين	مؤسسة «كتاما»	- عرض جميع الإشكاليات المتعلقة بالوضعية المالية للصندوق على اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - المساهمة في إقتراح الآليات الكفيلة بتطوير الحماية ضدّ أخطار الجوائح الطبيعية، - القيام بتوظيف الموارد المتوفرة بالصندوق مع ضمان أفضل مردودية والمحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - تحويل فوائد التوظيفات لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة للبلاد التونسية، - عرض برنامج الإستثمار المتعلق بتوظيف موارد الصندوق على مصادقة اللجنة الوطنية للجوائح الطبيعية، - موافاة وزارة المالية والكتابة القارة للجنة الوطنية للجوائح الطبيعية كل ثلاث أشهر بتقارير حول نشاط الصندوق تتضمن خاصة البيانات حول الإكتتابات وملفات التعويض تحت الدرس أو بصدد التعويض، - موافاة وزارة المالية بتقرير سنوي حول نشاط الصندوق والقوائم المالية المصادق عليها من طرف مراقبي الحسابات،

• صنـدوق ضمـان القـروض السـكنية لفائـدة الفـئات الاجتماعيـة مـن ذوي الدخـل غـير القـار:

ضبطت أهـداف ومـؤشرات قيـس أداء صنـدوق ضمـان القـروض السـكنية لفائـدة الفـئات الاجتماعيـة مـن ذوي الدخـل غـير القـار كمـا يـلي:

الهدف : تطوير آليات ضمان القروض السكنية

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م	التقديرات		
		2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	أد	-	-	-	154000	160000	170000	170000
عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	عدد	-	-	-	-	16	57	60
مبالغ توظيفات موارد الصندوق	أد	-	-	-	1126	1168	1241	1250

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تطوير آليات ضمان القروض السكنية	مبالغ القروض السكنية المصرّح بها لدى الشركة التونسية للضمان	الشركة التونسية للضمان	- إستكمال تطوير تطبيقة إعلامية ووضعها على الخطّ لفائدة البنوك المنخرطة في الصندوق قصد تمكينهم من متابعة ملفاتهم من مرحلة التصريح إلى مرحلة التعويض النهائي، - تنظيم أيام تكوينية وإعلامية وتحسيسية بالتعاون مع البنك الدولي لفائدة البنوك وإعداد النشريات وذلك للتعريف بالبرنامج لدى الأسر والبنوك، - إبرام إتفاقيات ثنائية مع بقية البنوك للإنخراط في الصندوق تتضمّن الشروط العامة للضمان وشروط الإنتفاع بضمان الصندوق، - التثبت في التصاريح بالقروض السكنية المقدّمة من طرف البنوك ودراستها حسب الشروط والإجراءات المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزير المالية والإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك، - إعلام البنوك بمآل تصاريحهم، - إستخلاص مساهمات المنتفعين بالقروض السكنية وتحويلها لحساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة،
	عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- إحتساب سقف تفعيل الضمان لكل بنك وذلك على أساس نسبة مبالغ تفعيل الضمان من جملة التمويلات المصرّح بها والتي تمّ قبولها للضمان، - ضبط سقف تفعيل الضمان بالإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك بعد المصادقة عليه من قبل وزير المالية، - متابعة القروض السكنية التي حلّ أجلها والتعرف على مآلها وتقييم المخاطر المتعلقة بها لتكوين المدخراتالضرورية، - التثبت في إستجابة مطالب تفعيل الضمان المقدمة من طرف البنوك لشروط وإجراءات الإنتفاع بضمان الصندوق المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة مع وزير المالية وللإتفاقية الثنائية المبرمة مع البنك، - عقد إجتماعات مع البنوك للنظر في تقدّم الإجراءات القضائية لإستخلاص القروض، - صرف التعويضات النهائية لفائدة البنوك بعد التثبت في قيام البنك بإستيفاء جميع الإجراءات القانونية الجاري بها العمل قصد إستخلاص القروض وبعد تفعيل الضمانات البنكية موضوع القرض،

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	مبالغ توظيفات موارد الصندوق	الشركة التونسية للضمان	- تحويل كلّ الموارد الراجعة للصندوق لحسابه المفتوح بالخزينة العامة للبلاد التونسية، - فتح حساب بنكي قصد إستخلاص مساهمات المنتفعين بالقروض السكنية الراجعة للصندوق وتحويلها إلى حساب الصندوق المفتوح لدى الخزينة العامة، - إسترجاع المبالغ المدفوعة للبنوك بعنوان تحمّل نسبة من القروض غير المستخلصة في صورة توقف الإجراءات القضائية لإستخلاص القروض المذكورة أو ثبوت عدم قيام البنك بالإجراءات اللازمة للإستخلاص، - طلب فتح الإعتمادات المرصودة على ميزانية الدولة بعد موافاة وزارة المالية بكشف لميزانية الصندوق للسنة الموالية يتضمن تقديرات موارده وإلتزاماته ودفوعاته والتوازن المالي للصندوق على مدى 5 سنوات، - ضبط تعهدات الصندوق ومستحقاته المالية قصد المحافظة على توازناته المالية، - توظيف الموارد المتوفرة بالصندوق حسب قواعد تضمن سلامتها مع المحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - تقييم مردودية التوظيفات والعمل على تطويرها.

• صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية كما يلي:

الهدف: محافظة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفيةعلى نشاطها وديمومتها وطاقتها التشغيلية

مؤشرات قيس الأداء:

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان إلى موفى السنة	عدد	1	1	1	1	2	2	3
نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان	%	50,7	55,8	55,8	55,8	60,0	60,0	62,0
العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان بقية الآليات إلى موفى السنة	عدد	122	122	122	122	122	122	122
العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة إلى موفى السنة	عدد	2211	2211	2211	2211	2211	2211	2211
نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان بقية الآليات	%	82,0	88,6	89,8	90,0	95,0	96,0	100,0

ولتحقيق القيمة المنشودة لمؤشرات قيس الأداء، تمّت برمجة الأنشطة والتدخلات التالية لسنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
محافظة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمرّ بصعوبات مالية ظرفية على نشاطها وديمومتها وطاقتها التشغيلية	العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان آلية الضمان إلى موفى السنة نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان آلية الضمان	الشركة التونسية للضمان	- قبول مطالب الإنخراط في الآلية والتي تتقدم بها البنوك أو شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية أو شركات التصرف في الصناديق المشتركة للتوظيف وفقا لأحكام الإتفاقية المبرمة بين الوزارة المكلفة بالمالية والشركة التونسية للضمان وللشروط والإجراءات التي تحددها الشركة التونسية للضمان والتي يتمّ إعلامهم بها، - إستخلاص مساهمة المستفيدين بالتمويلات المسندة في إطار برنامج إعادة الهيكلة وذلك حسب النسب المنصوص عليها بالإتفاقية المبرمة بين الوزارة المكلفة بالمالية والشركة التونسية للضمان، - دراسة مطالب مؤسسات القرض الرامية إلى إستعمال ضمان «آلية الضمان» بعنوان إعادة تمويل النصف وتحمّل الفوائد بعنوان النصف الآخر من نسبة المبالغ غير المستخلصة من القروض وتحمّل نسبة من القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع وتحمّل قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي للقروض، - المصادقة على مطلب إستعمال ضمان «آلية الضمان» ودفع تسبقات بعنوان المبالغ غير القابلة للإستخلاص لمؤسسات القرض وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصندوق المشترك للتوظيف، - دفع الفوائد بعنوان النصف الآخر من المبالغ غير القابلة للإستخلاص، - متابعة تقدم الإجراءات القضائية للإستخلاص وتفعيل الضمانات العينية والشخصية المصرح بها، - دفع بقية المبالغ المستحقة بعنوان ضمان أصل القروض والمساهمات غير القابلة للإسترجاع بعد تقديم شهادة في العجز النهائي للمؤسسة المقترضة عن تسديد ديونها، - تسديد المبالغ المحمولة على الصندوق بعنوان قسط من مصاريف التتبع والإستخلاص القضائي، - إسترجاع المبالغ الراجعة للصندوق والمدفوعة في شكل تسبيقات إلى مؤسسات القرض وشركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية والصندوق المشترك للتوظيف عند عدم تقديم شهادة في العجز النهائي للمؤسسة المقترضة عن تسديد ديونها، - إستخلاص العمولات الراجعة للشركة التونسية للضمان حسب المبالغ المضبوطة بالتقارير السنوية لمراقب الحسابات وبعد أخذ موافقة الوزارة المكلفة بالمالية، - توظيف الموارد المتوفرة بالصندوق حسب سياسة ناجعة تضمن المحافظة على السيولة التي تقتضيها تعهداته، - موافاة الوزارة المكلفة بالمالية بتقرير سنوي حول نشاط «آلية الضمان» مع بيان خاصة موارد الآلية وإلتزاماتها ودفوعاتها مبوبة حسب أصناف تدخلاتها.

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي للمؤسسات المنتفعة بتدخلات الصندوق بعنوان بقية الآليات إلى موفى السنة	بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة	إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق ومتابعة تقدّم إنجاز برنامج إعادة الهيكلة ومواصلة صرف المستحقات المتعلقة به بعنوان الآليات التالية: **آلية التشخيص والمرافقة والمتابعة:** - متابعة تنفيذ مختلف مكونات برنامج إعادة الهيكلة من طرف الخبير المختص وإعداد تقارير بخصوص مسار تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، - دراسة تقارير المتابعة التي ينجزها الخبير من طرف اللجان الجهوية وإعلام لجنة تسيير الصندوق بمختلف التطورات التي تشهدها عملية تنفيذ برامج إعادة الهيكلة، - مصادقة لجنة تسيير الصندوق على تقارير المتابعة المعدة من طرف الخبراء، - تسديد أتعاب الخبراء، - إعداد تقرير سنوي من طرف لجنة تسيير الصندوق حول تقدّم إنجاز البرنامج وإحالته إلى الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة، - إحصاء عدد المؤسسات التي تجاوزت صعوباتها المالية والإقتصادية على ضوء تقارير المتابعة المعدة من طرف الخبراء أو من خلال عمليات المتابعة التي تنجزها المكاتب الجهوية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة. **آلية تدعيم الأموال الذاتية:** - متابعة تقدم تنفيذ البرنامج الذي تنجزه شركات الإستثمار ذات رأس مال تنمية ومدى إلتزامها بالحوكمة الرشيدة وإحكام التصرّف المالي وعدم الحياد عن الأهداف، - تحويل الإعتمادات في شكل صناديق ذات رأس مال تنمية إلى كلّ شركات الإستثمار المعنية حسب نسق إستهلاك الإعتمادات المتوفرة لديها وتقدم تدخلاتها وذلك في حدود سقف الإعتمادات المخصّصة لكل شركة. - ضبطت قائمة شركات الإستثمار المعنية بالبرنامج كما يلي: * شركة التنمية والإستثمار للشمال الغربي، * شركة التنمية والإستثمار للجنوب، * شركة الإستثمار والتنمية للوسط الغربي، * صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية، * شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين، * شركة التنمية الاقتصادية بسيدي بوزيد. - متابعة إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية، - الترخيص لشركات الإستثمار في سحب العمولات الراجعة لها من الحساب الخاص بهذه الآلية المفتوح لديها، - الترخيص لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في سحب العمولات الراجعة له بعنوان هذه الآلية بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. **آلية القروض:** - إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية والقيام بالتتبعات القضائية اللازمة، - صرف العمولات الراجعة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. - صرف المستحقات المتعلقة بهذه الآلية ومتابعة إستعمالها وذلك بعد التأكد من: * بالنسبة لجدولة الديون: - التأكد من حصول المؤسسة على جميع الموافقات على إعادة الجدولة من كل الأطراف المتدخلة (مؤسسات مالية، مصالح الجباية، مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الدائنين، البنوك، شركات الإستثمار...)،

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
	العدد الجملي لمواطن الشغل الإضافية المزمع إحداثها ضمن عملية إعادة الهيكلة إلى موفى السنة		- التنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة في مسألة تحاصص الضمانات، * بالنسبة للقروض متوسطة المدى: - التأكد من سلامة الوضعية المالية للمؤسسة (بعد إعادة جدولة ديونها) وللباعث (بعد خلاص الديون العاجلة وما تعلق به من ديون شخصية) وذلك بالإعتماد على المنظومة المعلوماتية لمركزية المخاطر التابعة للبنك المركزي، **آلية قروض المساهمة:** - صرف المستحقات المتعلقة بهذه الآلية ومتابعة إستعمالها وذلك بعد: * التثبت من عدم وجود ديون متخلدة بذمة الباعث بصفة شخصية وذلك بإعتماد المنظومة المعلوماتية لمركزية المخاطر التابعة للبنك المركزي أو التأكد من تمكّن الباعث من إبرام إتفاقيات تسوية مع الدائنين، * التأكد من عقد الجلسات الخارقة للعادة لمجالس إدارة المؤسسات للموافقة على الترفيع في رأس المال، - إستخلاص الموارد الراجعة للصندوق بعنوان هذه الآلية والقيام بالتتبعات القضائية اللازمة، - صرف العمولات الراجعة لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بعد إعلام الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة. - تحويل الإعتمادات المستخلصة في إطار الصندوق بعنوان جميع الآليات لفائدة ميزانية الدولة - موافاة الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالصناعة بكشوفات كل ثلاثة أشهر للتمويلات المسندة والإستخلاصات المنجزة في إطار كلّ آلية.
	نسبة تغطية تعهدات الصندوق بعنوان بقية الآليات		

• صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية:

ضبطت أهداف ومؤشرات قيس أداء صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية كما يلي:

هدف 1: تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية قصد مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء البلديات	نسبة	-	-	-	15,0	17,0	18,0	20,0
نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء المجالس الجهوية	نسبة	-	-	-	20,0	22,0	23,0	23,0

هـدف 2: تحقيـق التسـوية والتعديـل والتضامـن بـين الجماعـات المحليـة والحـدّ مـن التفـاوت بينهـا

مؤشرات قيس الأداء :

المؤشر	الوحدة	الإنجازات			ق م 2021	التقديرات		
		2018	2019	2020		2022	2023	2024
عدد البلديات التي يتجاوز نصيب الساكن فيها من جملة مواردها المعدل الوطني (*)	عدد	-	-	-	120	130	140	150

(*) نصيب الساكن من جملة موارد البلدية = جملة موارد البلدية (عنوان أول وثاني) /عدد سكان البلدية (وقد تمّ إعتماد إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء لمعرفة عدد السكان حسب البلدية)

المعدل الوطني = الجملة العامة لموارد البلديات/العدد الجملي للسكان

ولتحقيـق القيمـة المنشـودة لمـؤشرات قيـس الأداء، تمّـت برمجـة الأنشـطة والتدخـلات التاليـة لسـنة 2022:

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تدعيم القدرات المالية للجماعات المحلية قصد مجابهة الأعباء المحمولة عليها وبلوغ التوازن المالي	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء البلديات	الهيئة العليا للمالية المحلية	- تقدير الموارد المالية الممكن إحالتها للجماعات المحلية ضمن مشروع ميزانية الدولة على أساس حاجيات تمويل مدروسة ومقاييس توزيع موضوعية وشفافة وفقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة الفصل 38منه ومجلة الجماعات المحلية، - إعداد دراسة مسبقة حول الكلفة التقديرية لتحويل الإختصاصات أو توزيعها بالتنسيق مع المصالح المركزية، - القيام بالتحاليل المالية لمختلف الجماعات المحلية بناء على القوائم المالية للجماعات المحلية المحالة إليها، - تطوير نظام معلوماتي مندمج لتشبيك كافة الجماعات المحلية قصد توفير معطيات دقيقة وشاملة ومؤشرات مالية وإحصائية ذات بعد جهوي ومحلي ذات مصداقية، - تحليل المعطيات المالية وتقييم مدى نجاعة مختلف الموارد المحلية، - إعداد إستشارة وطنية حول سبل تطوير المالية المحلية بما في ذلك الموارد الذاتية المحلية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون المحلية، - إعداد وثيقة مرجعية تتضمن مخرجات الإستشارة الوطنية، - إعداد تقرير حول الحلول العملية لتطوير موارد الجماعات المحلية وآليات التحكّم في نفقاتها وحسن توظيفها بما يرتقي بأدائها في تسيير المصالح المحلية وتنمية المناطق الراجعة لها بالنظر، - إعداد دراسة تشخيص إشكاليات ضبط وجرد وحصر الأملاك العقارية للجماعات المحلية العامة والخاصة وإقتراح سبل تثمينها وذلك بالإستعانة بخبراء في التصرّف البلدي، - إقتراح منهجية جديدة لإعداد المخططات التنموية المحلية بالإستعانة بخبراء في التخطيط الإستراتيجي والتخطيط المحلي، - النظر في حجم التأجير العمومي للجماعات المحلية، - متابعة مديونية الجماعات المحلية، - تعيين خبراء في الجباية المحلية قصد: * إعداد تشخيص معمّق للجباية المحلية، * إعداد دراسة لتطوّرالجباية المحلية على إثر تطوّر النظام اللامركزي، * صياغة التصوّر العام والأحكام الجبائية الجديدة في إتجاه إرساء منظومة جبائية محلية أكثر عدالة تضمن التناسب بين الأعباء والإمكانيات. - القيام بالدرسات التقييمية والإستشرافية المتعلقة بالمالية المحلية وذلك بصفة دورية كلّ ثلاث سنوات، - تركيز نظام رقابة داخلية في إطار منظومة تصرّف في الميزانية حسب الأهداف تساعد على تحسين مؤشرات التوازن المالي والتصرّف وترشيد النفقات ولا سيّما نفقات التأجير والمديونية.
	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية أعباء المجالس الجهوية		

الأهداف	المؤشرات	المتدخلين	الأنشطة والتدخلات
تحقيق التسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية والحدّ من التفاوت بينها	عدد البلديات التي لا يتجاوز نصيب الساكن فيها من جملة مواردها المعدل الوطني	الهيئة العليا للمالية المحلية	- مواصلة تنفيذ الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية خاصة المتعلقة بتركيز مؤسسات اللامركزية (الجهات، المجلس الأعلى للجماعات المحلية)، - إعداد تصوّر لآلية ومقاييس توزيع إعتمادات التسوية والتعديل، - ضبط قائمة الجماعات المحلية المعنية ببرنامج تحقيق التوازن المالي من طرف المجلس الأعلى للجماعات المحلية وذلك حسب المعطيات المتوفرة لدى الهيئة، - متابعة تنفيذ توزيع المنابات الراجعة لكل جماعة محلية من مال الصندوق وإقتراح التعديلات اللازمة عند الإقتضاء، - القيام بدراسات تقييمية دورية حول مخصّصات الموارد المالية المحلية وتوزيعها على أساس تطوّر مؤشر الإستقلالية المالية لكلّ جماعة محلية وذلك بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية، - وضع إجراءات لتصحيح آثار الفوارق التنموية بين الجماعات المحلية، - إعداد إستشارة وطنية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية حول آليات تقليص التفاوت بين الجماعات المحلية ومقاييس توزيع الموارد بينها، - تطوير آليات مستحدثة لتقليص التفاوت بين الجماعات المحلية بالتنسيق مع الوزارة المكلفة بالشؤون المحلية والوزارة المكلفة بالمالية على غرار تركيز نظام محاسبة الكلفة بالجماعات المحلية وإعداد دراسة حول توزيع الموارد على أساس قاعدة الكلفة.

الملاحق

ملحق1: التوزيع الجهوي للامتيازات المالية المسندة إلى الباعثين على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية

الوحدة: ألف دينار

الإقليم/الولاية	2018	2019	2020
تدخلات الصندوق المسندة إلى الباعثين	**20894**	**37557**	**43610**
إقليم الشمال الشرقي	**4410**	**4751**	**8017**
تونس	-	-	537
أريانة	18	54	-
منوبة	29	157	-
بن عروس	-	-	552
بنزرت	357	427	62
نابل	16	-	193
زغوان	3990	4113	6673
إقليم الوسط الشرقي	**2264**	**2662**	**6639**
سوسة	166	71	-
المنستير	27	61	50
المهدية	780	961	3842
صفاقس	1291	1569	2747
إقليم الشمال الغربي	**4044**	**6283**	**3242**
سليانة	1129	1777	1276
الكاف	176	676	105
جندوبة	925	323	1809
باجة	1814	3507	52
إقليم الوسط الغربي	**6350**	**17318**	**18507**
القيروان	2842	8332	4850
سيدي بوزيد	897	6099	11309
القصرين	2611	2887	2348
إقليم الجنوب	**3826**	**6543**	**7205**
قفصة	1087	3145	2472
قابس	201	256	708
مدنين	800	1138	1015
تطاوين	494	168	109
قبلي	27	693	929
توزر	1217	1143	1972
تدخلات الصندوق المحالة إلى الوكالة العقارية الصناعية والقطب التنموي بقفصة والقطب التكنولوجي بقابس بعنوان المساهمة في تكلفة أشغال البنية الأساسية	**4820**	**2202**	**1104**
الجملة	**25714**	**39759**	**44714**

المصدر: البنك المركزي التونسي

ملحق2: التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى

الإقليم/الولاية	2018		2019		2020	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	مبلغ الإعتماد الواجب إرجاعه المسند (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**153**	**908**	**595**	**7245**	**658**	**8728**
تونس	50	244	173	2128	200	2821
أريانة	15	145	72	955	90	1169
منوبة	24	136	117	1236	99	1004
بن عروس	20	72	105	1124	105	1137
بنزرت	21	140	36	464	65	1034
نابل	21	153	77	1175	76	1219
زغوان	2	18	15	163	23	344
إقليم الوسط الشرقي	**38**	**269**	**348**	**4204**	**400**	**5105**
سوسة	10	98	100	1062	129	1587
المنستير	9	58	90	1169	96	1307
المهدية	9	43	40	438	49	567
صفاقس	10	70	118	1535	126	1644
إقليم الشمال الغربي	**27**	**153**	**115**	**1453**	**135**	**1867**
سليانة	4	32	13	201	33	421
الكاف	11	76	41	390	35	451
جندوبة	9	30	30	445	24	384
باجة	3	15	31	417	43	611
إقليم الوسط الغربي	**35**	**183**	**196**	**2205**	**200**	**2169**
القيروان	15	70	43	627	55	750
سيدي بوزيد	6	28	66	728	68	803
القصرين	14	85	87	850	77	616
إقليم الجنوب	**55**	**254**	**228**	**2663**	**300**	**3146**
قفصة	19	101	43	443	54	656
قابس	10	40	40	466	49	475
مدنين	12	61	53	754	67	892
تطاوين	2	7	45	453	56	514
قبلي	7	29	24	324	29	284
توزر	5	16	23	223	45	325
الجملة	**308**	**1767**	**1482**	**17770**	**1693**	**21015**

المصدر: البنك المركزي التونسي

ملحق3: التوزيع الجهوي لتدخلات الصندوق الخاص لتنمية الفلاحة والصيد البحري

الوحدة: ألف دينار

الإقليم/الولاية	2019		2020	
	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المنتفعين	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**1203**	**5264**	**1005**	**4969**
تونس	30	108	20	63
أريانة	23	96	17	62
منوبة	30	160	20	180
بن عروس	42	136	25	112
بنزرت	639	2357	424	2077
نابل	288	1589	324	1637
زغوان	151	818	175	838
إقليم الوسط الشرقي	**847**	**2312**	**876**	**2618**
سوسة	48	204	88	411
المنستير	180	520	219	692
المهدية	465	682	405	733
صفاقس	154	906	164	782
إقليم الشمال الغربي	**1142**	**3196**	**850**	**3144**
سليانة	712	2020	498	1854
الكاف	153	375	91	373
جندوبة	157	461	142	482
باجة	120	340	119	435
إقليم الوسط الغربي	**1641**	**4312**	**1305**	**5200**
القيروان	54	225	51	252
سيدي بوزيد	532	2432	707	3211
القصرين	1055	1655	547	1737
إقليم الجنوب	**3148**	**11312**	**3701**	**12865**
قفصة	127	450	157	949
قابس	537	1429	773	2416
مدنين	764	2457	965	2839
تطاوين	826	2111	864	1944
قبلي	497	2359	653	2684
توزر	397	2506	289	2033
الجملة	**7981**	**26396**	**7737**	**28796**

المصدر: البنك الوطني الفلاحي، البنك التونسي للتضامن

ملحق4: التوزيع الجهوي لتدخلات الحساب المركزي للتنمية الفلاحية

الإقليم/الولاية	2019		2020	
	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)	عدد المشاريع المموّلة على موارد الصندوق	جملة الإمتيازات المالية المسندة على موارد الصندوق (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**510**	**18460**	**346**	**13304**
تونس	3	36	-	-
أريانة	23	1476	14	830
منوبة	62	2502	27	1184
بن عروس	47	956	19	833
بنزرت	126	4872	110	4257
نابل	155	5233	118	4333
زغوان	94	3385	58	1867
إقليم الوسط الشرقي	**493**	**19857**	**281**	**8623**
سوسة	28	642	26	670
المنستير	120	5953	38	1417
المهدية	118	5609	68	2278
صفاقس	227	7653	149	4258
إقليم الشمال الغربي	**529**	**18274**	**337**	**12905**
سليانة	168	6109	86	3984
الكاف	107	3028	65	1800
جندوبة	124	4236	107	4439
باجة	130	4902	79	2682
إقليم الوسط الغربي	**1417**	**45438**	**958**	**28606**
القيروان	339	14556	186	7278
سيدي بوزيد	566	16744	391	10738
القصرين	512	14138	381	10590
إقليم الجنوب	**1051**	**24965**	**697**	**16482**
قفصة	360	7833	236	5116
قابس	197	6877	106	2797
مدنين	171	3967	155	3994
تطاوين	114	1811	72	1495
قبلي	163	3636	96	2515
توزر	46	841	32	565
الجملة	**4000**	**126995**	**2619**	**79920**

المصدر: البنك الوطني الفلاحي

ملحق5: التوزيع الجهوي لتدخلات صندوق النهوض بقطاع الزيتون

الإقليم/الولاية	2019		2020	
	عدد المنتفعين	مبالغ المنح المسندة (أد)	عدد المنتفعين	مبالغ المنح المسندة (أد)
إقليم الشمال الشرقي	**20**	**46**	**23**	**83**
تونس	-	-	-	-
أريانة	-	-	-	-
منوبة	-	-	-	-
بن عروس	1	1	-	-
بنزرت	-	-	-	-
نابل	3	9	-	-
زغوان	16	36	23	83
إقليم الوسط الشرقي	**19**	**11**	**3**	**7**
سوسة	-	-	-	-
المنستير	2	3	-	-
المهدية	8	4	1	5
صفاقس	9	4	2	2
إقليم الشمال الغربي	**11**	**29**	**2**	**6**
سليانة	11	29	2	6
الكاف	-	-	-	-
جندوبة	-	-	-	-
باجة	-	-	-	-
إقليم الوسط الغربي	**85**	**165**	**75**	**161,8**
القيروان	2	3	1	5
سيدي بوزيد	82	161	69	148
القصرين	1	1	5	8,8
إقليم الجنوب	**560**	**487**	**169**	**321,2**
قفصة	40	112	24	66
قابس	136	86	122	169
مدنين	232	162	18	81
تطاوين	152	127	4	5
قبلي	-	-	-	-
توزر	-	-	1	0,2
الجملة	**695**	**738**	**272**	**579**

المصدر: البنك الوطني الفلاحي

ملحق6: بطاقة تعريف الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة

تختلف الصناديق الخاصة عن الحسابات الخاصة من حيث مصادر تمويلهما وطرق التصرف فيهما.

الصناديق الخاصة:

تتكون مواردها من المبالغ التي ترصد لفائدتها من ميزانية الدولة بمقتضى قانون المالية وفي إطار ميزانية الوزارة المشرفة على كلّ صندوق بالإضافة إلى المبالغ التي يتم استرجاعها من القروض المسندة أو التي يمكن توظيفها لفائدتها. تحدث وتنقح وتلغى الصناديق الخاصة بقانون المالية أو قانون المالية التعديلي.

تكتسي نفقات الصناديق الخاصة الصبغة المحدودة حيث لا يمكن التعهد بها أو الأمر بصرفها إلاّ في حدود الإعتمادات المرخّص فيها بمقتضى قانون المالية.

وتعهد مهمة التصرّف فيها إلى مؤسسات أو هياكل مختصّة بمقتضى إتفاقيات تبرم مع وزير المالية والوزير المعني. وتخضع نفقاتها إلى نفس الإجراءات المتّبعة في مستوى تنفيذ ميزانية الدولة حيث يتولى آمر الصرف القيام بعمليات التعهد والتصفية والإذن بالصرف ويتكفل أمين المصاريف بتسريح الإعتمادات لفائدة الهياكل المعنية.

الحسابات الخاصة:

الحسابات الخاصة تشتمل على الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

تتكون موارد الحسابات الخاصة في الخزينة من موارد جبائية وغير جبائية توظف لتمويل نفقات معيّنة ذات صلة بمصدر الموارد. ولا يمكن أن تسند لفائدتها إعتمادات من ميزانية الدولة. تحدث وتنقح وتلغى الحسابات الخاصة في الخزينة بقانون المالية أو قانون المالية التعديلي.

تتكون موارد حسابات أموال المشاركة من المساهمات التطوعية التي يدفعها الأشخاص الطبيعيون أو الذوات المعنوية توظف لتغطية نفقات ذات مصلحة عامة. ولا يمكن توظيف مداخيل جبائية أو إعتمادات من ميزانية الدولة لفائدتها. تفتح وتنقح وتلغى حسابات أموال المشاركة بقرار من وزير المالية.

تكتسي نفقات الحسابات الخاصة الصبغة التقديرية حيث يمكن الترفيع فيها خلال السنة في حدود الموارد المحصّلة فعليا وذلك بقرار من وزير المالية دون المصادقة المسبقة لمجلس نواب الشعب. كما يمكن نقل فواضلها من سنة إلى أخرى ما لم يتقرر خلاف ذلك ضمن قانون المالية.

وتفتح الحسابات الخاصة وجوبا بدفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية الذي يتولى ترسيم كل مورد راجع لكل حساب خاص ضمن عملياته الحسابية ثم جبايته. وعند قيام آمر الصرف بعمليات التعهد والتصفية والإذن بالصرف لنفقات الحساب الخاص يتكفل أمين المال العام للبلاد التونسية بخلاص النفقات.

⇦ بالإضافة إلى الصناديق الخاصة والحسابات الخاصة، يمكن بمقتضى قانون المالية إحداث **خطوط تمويل** لإنجاز تدخلات معيّنة لفترة زمنية محدّدة وترصد لفائدتها إعتمادات جملية من ميزانية الدولة وأي موارد أخرى. تلغى خطوط التمويل بإنقضاء الفترة الزمنية المخصّصة لها أو بإستهلاك كامل الإعتمادات المرصودة وذلك ما لم يصدر خلاف ذلك بقانون المالية أو بقانون المالية التعديلي.